جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد؟

العراق أنموذجا

1922 - 2008

احمد سميح خليل نزال

رسالة ماجستير

فلسطين – 2009م /1430هـ

الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد؟

العراق أنموذجا

1922 - 2008

إعداد

احمد سميح خليل نزال

بإشراف:

الدكتور عبد الرحمن الحاج

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في معهد الدراسات الإقليمية ـ برنامج الدراسات العربية ـ جامعة القدس

1430هـ / 2009 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد ؟

العراق أنموذجا

1922 – 2008

إعداد

احمد سميح خليل نزال

الرقم الجامعي: 20611406

اسم المشرف:

الدكتور عبد الرحمن الحاج

نوقشت هذه الدراسة وأجيزت بتاريخ 2009/6/18 مـن لجنـة المناقشـة المدرجـة أسـماؤهم وتواقيعهم

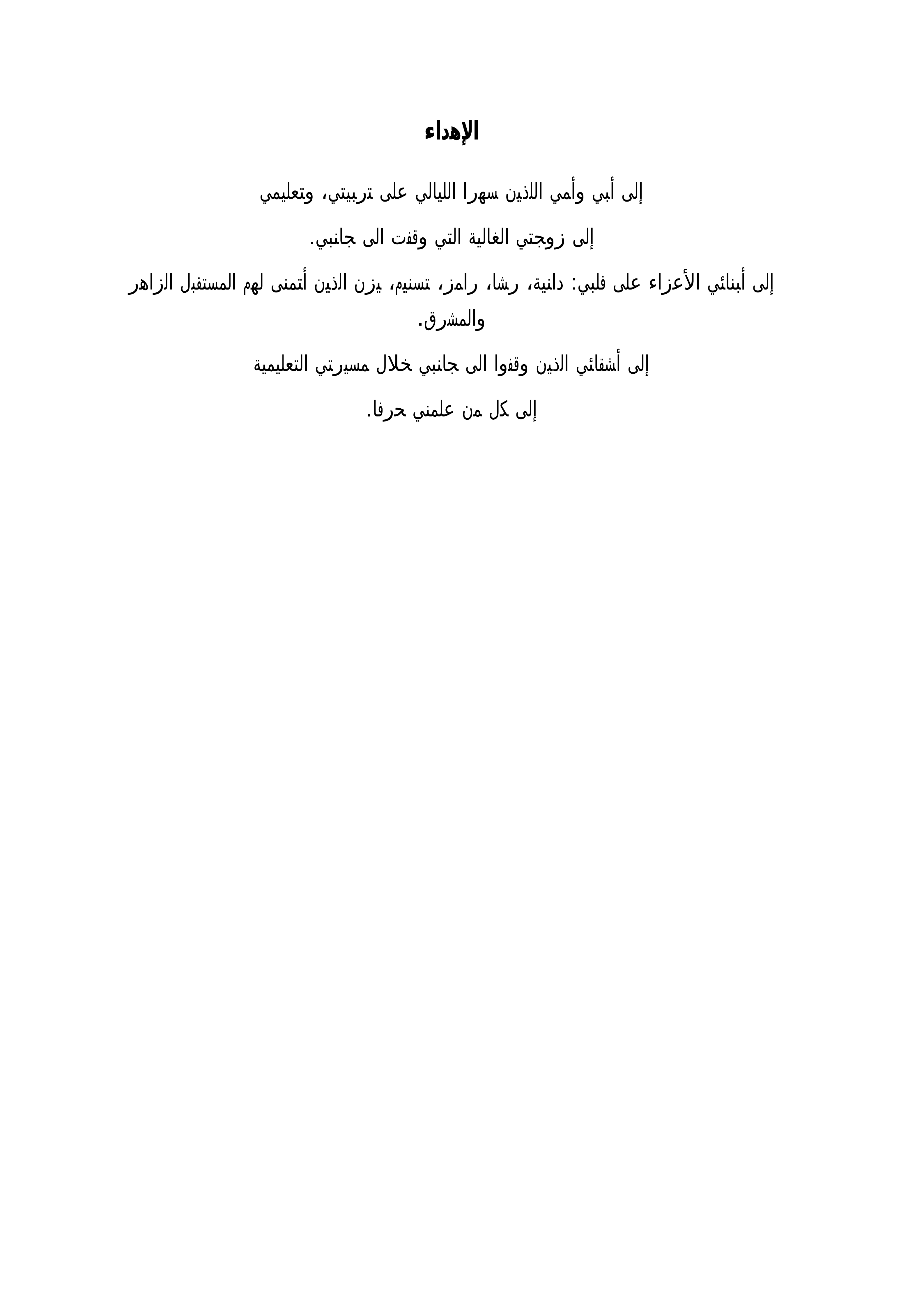
رئيس لجنة المناقشة : د. عبد الرحمن الحاج توقيع

ممتحناً داخلياً : د. معتصم الناصر توقيع

ممتحناً خارجياً : د. عدنان ملحم توقيع

القدس ـ فلسطين

1430هـ / 2009 م



الإهداء

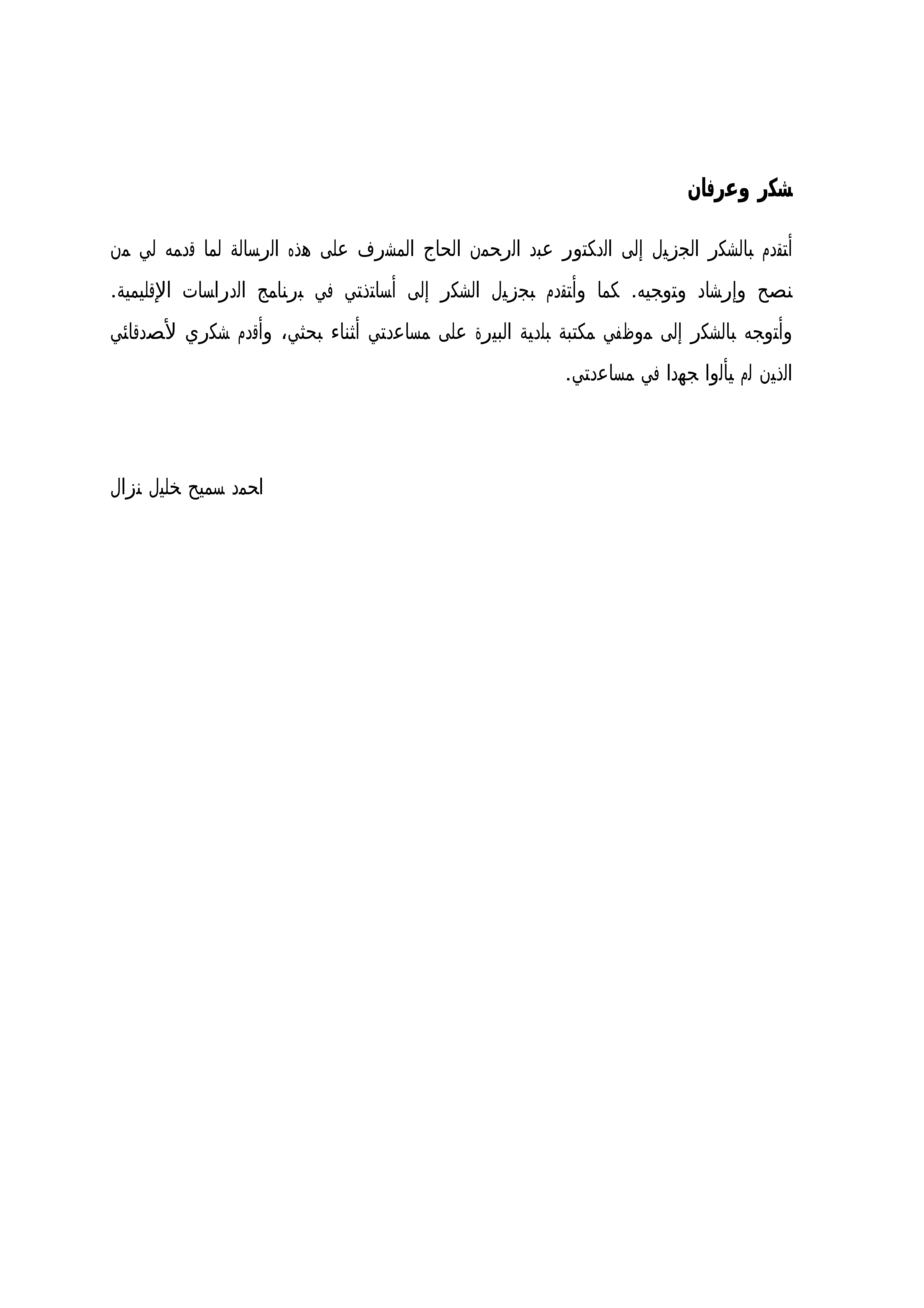
إلى أبي وأمي اللذين سهرا الليالي على تربيتي، وتعليمي

إلى زوجتي الغالية التي وقفت الى جانبي.

إلى أبنائي الأعزاء على قلبي: دانية، رشا، رامز، تسنيم، يزن الذين أتمنى لهم المستقبل الزاهر والمشرق.

إلى أشقائي الذين وقفوا الى جانبي خلال مسيرتي التعليمية

إلى كل من علمني حرفا.



شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور عبد الرحمن الحاج المشرف على هذه الرسالة لما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه. كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في برنامج الدراسات الإقليمية. وأتوجه بالشكر إلى موظفي مكتبة بلدية البيرة على مساعدتي أثناء بحثي، وأقدم شكري لأصدقائي الذين لم يألوا جهدا في مساعدتي.

احمد سميح خليل نزال

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ورد وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

احمد سميح خليل نزال

التوقيع:

التاريخ: 2009/6/18م

المصطلحات والمختصرات والرموز

الدولة الحديثة: هي الدولة التي يسود فيها القانون، وتقوم على التعددية الحزبية والفصل بين السلطات وتداول السلطة بالطرق السلمية وفق ما ينص عليها الدستور المتفق عليه، وتعمل على تنمية المجتمع المدني، مع مراعاة حقوق الإنسان بما يضمن حرية التعبير والحقوق الفردية والجماعية

الدولة القطرية (الوطنية): هي الدولة التي تمارس النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من خلال توفر الشرط التالية: شعب دائم ، إقليم موحد ، السيادة (حكومة تتولى السلطة) واعتراف دولي .

ويحصر الباحث مصطلح القطرية بالدول العربية على اعتبار أن للدول العربية ارتباطات فيما بينها قائمة على العديد من التجانس في المجتمع العربي.

الاثنية: تعرفها الموسوعة البريطانية "جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، واللغة، والقومية، أو الثقافة"[1]. ويذهب تعريف قاموس علم الاجتماع إلى أنها "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف متميزة، وربما يكون الشعور بالوحدة كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية"[2].

ويعرف الباحث الاثنية: شريحة اجتماعية تجمعها ثقافة واحدة خاصة بها تعيش ضمن مجتمع اكبر.

المواطنة: هي التقاء الهويات الفرعية الخاصة بالاثنيات في الدولة الواحدة في هوية وطنية واحدة، تحفظ للاثنيات حقوقهم الخاصة دون تعارض مع المصلحة الوطنية العامة.

---

1 د. سعد الدين إبراهيم. الملل والنحل والأعراق – هموم الأقليات في المجتمع العربي. ص21

2 المرجع نفسه

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد ، وتم اتخاذ العراق أنموذجا ، حيث اختلفت نظرة المفكرين ، والساسة ، والأيديولوجيين العرب للدولة القطرية . فقد نظر إليها أصحاب الفكر الإسلامي على أنها عامل تجزئة كون كل الأرض العربية كانت جزءا من الدولة الإسلامية . ونظر إليها القوميون والبعثيون العرب على أنها تجزئة أيضا على اعتبار أن الشعوب العربية أمة واحدة يتواجدون في الأرض العربية ، والتي تشكل من وجهة نظرهم وحدة واحدة يتوجب العمل على توحيد كافة الأقطار فيها في إطار دولة عربية واحدة . ونظر إليها بعض المفكرين العرب على أنها عامل توحيد كون الدولة القطرية تتشكل لأول مرة بطابعها العربي ، وبالحدود القائمة عليها الآن على خلاف ما كانت عليه في المراحل التاريخية التي سبقت تشكلها .

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدولة القطرية العربية بشكل عام، والبحث بشكل معمق في حقيقة دورها في التجزئة أو التوحيد . وذلك من خلال البحث في واقع الوطن العربي قبل تشكل الدولة وأسباب نشوئها ، ودور الاستعمار وحركات التحرر والثورات الشعبية في تشكلها .

وتهدف الدراسة على صعيد دولة العراق كأنموذج إلى معرفة حقيقة تشكل الدولة من خلال دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ودور الثورات الشعبية ،والتركيبة الاثنية، والطائفية في المجتمع العراقي . إضافة إلى تتبع المراحل التي مرت بها من لحظة تشكلها حتى يومنا هذا ومعرفة دور هذه المراحل في التجزئة والتوحيد .

و قد استخدم الباحث المنهجين التاريخي و الوصفي التحليلي. و ذلك لمعرفة الظروف و الحال التي كانت عليه البلاد العربية بشكل عام و العراق بشكل خاص قبل تشكل الدولة القطرية و من ثم معرفة أسباب و كيفية تشكلها.

حدود الدراسة الزمانية: من 1922 حتى 2008 مع عدم إغفال الباحث أهمية الارتداد إلى ما قبل عام 1922 للبحث في ماهية المجتمع العراقي كأنموذج للدراسة، للوقوف على عوامل التغيير والثبات في تركيبته المجتمعية.

و قد خلصت النتائج إلى أن الدولة القطرية في بعض حالاتها عامل وحدة و في البعض الآخر عامل تجزئة، فبعض الدول العربية مثل ليبيا، و لبنان، و السودان، و سوريا... لم تكن تعرف بحدودها الحالية ووحدتها الجغرافية و السكانية، حيث كانت عبارة عن مجموعة من الولايات ليس بينها ارتباط سياسي أو مجتمعي يمثل وحدة مجتمع لإقليم جغرافي. و هناك دول كانت بمثابة تجزئة مثل عمان و الإمارات العربية كانت تعرف بالساحل المتصالح و هي امتداد واحد ... إلا أن تشكل الدولة كان على حساب الوحدة الجغرافية التاريخية للمنطقة.

و تعتبر دولة العراق عامل وحدة حيث توحدت ثلاث ولايات في إطار دولة واحدة باسم العراق الذي لم يكن متداولا سابقاً .

و من نتائج الدراسة دور الاستعمار الذي ساهم في الضم و التوحيد إبان تشكل الدولة. و في نفس الوقت عمل على التجزئة لبعض الأجزاء الأخرى من خلال اقتطاع أراض من دولة و ضمها لدولة أخرى، مثل ما قامت به فرنسا في اقتطاع لواء الإسكندرونة من سوريا و ضمه إلى تركيا، كذلك ما قامت به بريطانيا في منح اليهود وطن قومي في فلسطين. و كان الدافع وراء قيام الاستعمار بالضم و التوحيد أو التجزئة حفظ مصالحه و ضمان استمرارية بقائها.

Abstract

This study examined the existing Arab states, and whether they are an example of a unifying or dividing factor of the Arab world. For the purpose of this study Iraq was taken as an example. The view towards the Arab State Country differed in the opinion of philosophers, politicians and the Arab ideologists. It was looked upon by the Islamic ideological thinkers as a dividing factor since all the Arab land was once part of the Islamic state. The batistes and nationalists also saw it as a divided land considering the Arab people as one nation present on an Arab land. From their point of view it forms one unity and all of its diameters should be unified in the frame of one state. Some Arab thinkers viewed it as a unified factor since the Arab state country has formed and for the first time in its Arab character the borders which it is based on, on the contrary to the historical stages which it used to be formed by.

The aim of this study is to understand the Arab state country in general and the Iraqi state in a particular, and its role in unifying or dividing the land, by studying the the Arab world before it was formed, the reasons behind its formation, the colonialism's role and the liberation movements and the people's revolutions in all its forms. When it comes to the Iraqi state, the study aims to know the truth of its formation and its relationship with the division and unification through studying the economical, social and political life, the role of the people's revolutions, the ethnic composition and the factions in Iraq, and their relationship in forming the Iraqi state.

The researcher also used two approaches in this research, both the historical and the description analysis methodology.

The time framework of this research is between the years 1922 till the year 2000, keeping in mind the importance of going back to before year 1922 to look into the Iraqi Society as a module to the research.

The result of this research concluded that the country states in some of it forms is an element of unity and in another it can be a subject of division. There are some Arab countries like Libya, Lebanon, Sudan, and Syria which were not within their current boundaries were divided into sub elements and those elements were unified by colonization. On the other hand there are other countries that were formed differently because of the geographical location such as the UAE and Oman. In Iraq which is considered a unified state and formed from the unity of three smaller parts, and that's something that has not been common in the past.

And from the results of the study the role of colonialism, contributed in unifying the form of a state, and at the same time, can be a factor in dividing a state by separating a land from a state and adding it to another state. For example, when France disconnected and separated Alexandria from Syria, and added it to Turkey. In addition to what the UK did in providing and giving the Jews a national country in Palestine. The motive behind going through with colonialism whether it was in dividing or unifying is to maintain their interests and to ensure their existence in the area.

الفصل الاول

1.1 المقدمة

نسبت الحركات القومية والإسلامية التجزئة إلى الاستعمار، ونادت الحركات القومية بوحدة العالم العربي في دولة عربية واحدة، ودعت الحركات الإسلامية في الوطن العربي إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية واعتبرت الوطن العربي جزء من ارض الدولة الإسلامية في الأزمنة الماضية والتي يجب العمل على أحيائها من جديد ، وأظهر القوميون العرب أن الوطن العربي الكبير وحدة واحدة لا يقبل التجزئة ، وأن الدول العربية الحالية لا تمثل الا التجزئة . و اظهر العديد من المفكرين العرب من خلال دراساتهم وبحوثهم انه لم يكن هناك دولة عربية بطابعها القومي عبر التاريخ .

وانطلاقا من إيمان الباحث بأهمية بحثه في تحديد طبيعة الدولة القطرية كدولة تجزئة أم توحيد، قام الباحث ببحث تشكل الدولة القطرية على مستوى الأقطار العربية بشكل عام والبحث في دولة العراق كأنموذج بشكل خاص، وقد اختار الباحث دولة العراق نموذج لخصوصيتها حيث مرت في ظروف ومراحل جعلت منها أنموذجا جديرا بالدراسة والبحث، حيث أصبحت وحدة سياسية واحدة بعد إن كانت ثلاث ولايات ليس بينها أي ارتباط إداري. ومرورها في ظروف وتحولات سياسية أوصلتها عام 2003 الى وقوعها تحت الاحتلال ، والبدء من جديد في البناء وكأن عقارب ساعة الزمن عادت إلى عام 1922.

ان البحث في هذا الموضوع جوهري ومهم لكل إنسان يحمل انتمائه للأمة العربية وانه سيعزز فيه الإيمان بضرورة العمل على تنمية وتقدم الدولة القطرية وإخراجها من دائرة الضعف التي هي فيه كي تصل إلى مصاف الدولة الحديثة. وقد زاد من حماس الباحث لهذه الدراسة كثرة المهتمين بها من كتاب ومفكرين ونشطاء سياسيين، إضافة إلى موقف عدد كبير من المواطنين العرب المعبرين عن انتمائهم العربي في الأزمات التي تواجه بعض البلدان العربية مثل: موقفهم القومي من قضية فلسطين والعراق، وانتمائهم في نفس الوقت إلى دولهم القطرية كما يظهر عبر شاشات الفضائيات. وقد قام الباحث بالبحث عن دراسات بحثية تتناول موضوع (الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد؟ العراق أنموذجا) فلم يجد حسب علمه أي بحث علمي يبحث في هذه الخصوصية. لذلك كان عاملا آخرا لتوجيه الباحث في البحث في هذا المجال.

واعتمد الباحث المنهجين التاريخي و الوصفي التحليلي، وحدد المرحلة الزمنية بفترة تشكل الدولة القطرية، مع الارتداد للماضي لمعرفة حال الوطن العربي قبل تشكل الدولة ومعرفة مدى تأثير الحكم العثماني والاستعمار على المجتمع وتشكل الدولة القطرية.

وقسم الباحث البحث إلى أربعة فصول، واختتم البحث باستنتاجات تجيب على تساؤلات البحث. حيث تناول الباحث في الفصل الأول توطئة نظرية، ومفهوم الدولة وتطورها. وقد اشتملت التوطئة على مشكلة الدراسة، وأهدافها وأهميتها وحدودها الزمانية والمكانية، وعرف الباحث في هذه التوطئة المصطلحات التي استخدمها أثناء البحث، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت فصول تتعلق بموضوع البحث. أما الجزء الثاني من المادة النظرية فقد اشتمل على تعريف الدولة ونظريات نشوء الدولة، وتشكل الدولة الحديثة.

وتناول الباحث في الفصل الثاني. تشكل الدولة القطرية العربية. حيث تطرق إلى الوطن العربي في العهدين العثماني والاستعماري، ومن ثم تشكل الدولة القطرية وأسباب تشكلها والعوامل التي أثرت فيها. مع الوقوف عند مكانة النزعة القومية من الدولة القطرية.

وفي الفصل الثالث: تم تناول العراق من الناحية التاريخية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا حيث تم الارتداد إلى العهدين العثماني والاستعماري، ومن ثم مرحلة تشكل دولة العراق، والمراحل التي مرت فيها.

وتناول الباحث في الفصل الرابع: العوامل التي أثرت في تشكل الدولة واستقرارها حيث اشتمل هذا الفصل على دور الاستعمار والاثنية والطائفية في تشكل الدولة واستقرارها، وتأثير الدول الإقليمية المجاورة. وتم تناول الأحداث التي مرت بها الدولة بعد حرب الخليج الثانية إلى مرحلة ما بعد سقوط بغداد 2005.

واختتم الباحث رسالته باستنتاجات أجاب فيها على التساؤلات التي ذكرت في مشكلة الرسالة. إضافة إلى إسقاط المادة النظرية المتعلقة بمفهوم ونظريات ومراحل تشكل الدولة على دولة العراق وبيان أين تقع دولة العراق مما ورد في المادة النظرية.

2.1 مشكلة الدراسة

بدأت الدولة القطرية العربية تتشكل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، التي نتج عنها هزيمة الدولة العثمانية وحلفائها، وتقسيم ارثها بين الدول الاستعمارية المنتصرة مثل فرنسا وبريطانيا وايطاليا وتجسدت الدولة القطرية العربية على مساحات، وبطبيعة جغرافية وثقافية وسياسية غير ثابتة ومحددة، لذا نجد دولا بمساحات شاسعة، ودول أخرى صغيرة، بحدود لم تعرف من قبل وفق تقسيمه الوطن العربي القديم، وقد كان اختلاف في استقلال الدول العربية بعض الدول القطرية العربية استقلت نتيجة ثورة شعوبها على الاستعمار، والبعض الآخر بوجود نظام المشيخات والشخصيات التي تستند إلى قدسية معينة لدى شعوبها وبالتصالح مع دول الاستعمار المهيمنة حينها.

أجد التباين في تشكيل الدول العربية صورة غير واضحة لماهية هذه الدول. فهل هذه دول استندت إلى ارث تاريخي يتضمن الحدود والانسجام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، أم أنها جاءت مصطنعة لا تستند إلى ارث تاريخي، إنما استندت إلى نتاج ما تمخضت عنه الظروف الداخلية والخارجية التي تعلقت بالمنطقة التي أصبحت لاحقا دولة قطرية؟ أم أن هناك مجموعة من العوامل تجعل لكل قطر عربي خصوصيته وظروفه المخالفة أو المشابه في بعض القضايا؟ وللاستدلال على حل المشكلة تم اتخاذ دولة العراق أنموذجا. بذلك تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة وجود الدولة القطرية العربية بشكل وحدة أم تجزئة للوطن العربي وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- **هل الدولة القطرية العربية تجزئة أم توحيد للوطن العربي؟**

وللتمكن من دراسة علاقة تشكل دولة العراق بالتجزئة ام التوحيد ، يتوجب الاجابة على الاسئلة التالية :

- ما دور العامل التاريخي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمع العراق في تشكل الدولة؟
- ما علاقة الاستعمار في تشكل دولة العراق القطرية؟
- ما دور الثورات الوطنية في العراق في تشكل الدولة القطرية؟

3.1 فروض البحث:

- تعتبر الدولة القطرية في تشكلها عامل وحدة.

- تشكلت دولة العراق القطرية نتيجة العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والترابط الاقتصادي، والتوحد السياسي.

- ساهم الاستعمار في تحديد حدود دولة العراق القطرية.

- استطاعت الثورات الوطنية العراقية ضد العثمانيين والاستعمار تكريس مفهوم الدولة القطرية لدى المجتمع العراقي في أوقاتها.

4.1 أهداف الدراسة:

بناء على ما سبق فان هذه الدراسة تهدف إلى بلورة عناصر البحث علميا، يتم من خلالها:

- التعرف على أسباب نشوء الدولة القطرية العربية.
- التعرف على علاقة الاستعمار في تشكل الدولة القطرية العربية بشكل عام ودولة العراق بشكل خاص.
- التعرف على دور حركات التحرر والثورات الشعبية في تشكل الدولة القطرية العربية.
- التعرف على دور الثورات الشعبية في العراق في تشكل الدولة.
- التعرف على دور التركيبة الاثنية في المجتمع العراقي في طبيعة دولة العراق.
- معرفة حقيقة وواقع دولة العراق من خلال دراسة تاريخية وقراءة واقعية علمية تحليلية.

5.1 أهمية الدراسة

سيحاول الباحث من خلال هذا البحث معرفة علاقة الدولة القطرية العربية في التوحيد أو التجزئة بشكل عام متخذا الباحث دراسة دولة العراق دراسة معمقة كانموذج بشكل خاص، وسيتناول الباحث كافة الأسباب والمعطيات المتوفرة التي ساعدت في تشكل دولة العراق القطرية، ومن ناحية عملية يتوقع الباحث أن يستفيد من هذا البحث الباحثين في دراسات لاحقة متعلقة بهذا المجال والعمل على تطويره.

6.1 منهجية البحث:

أن الإجابة على التساؤلات السابقة يتطلب جمع كثير من الدراسات التي تناولت الموضوع وتحليلها ولهذا فان الباحث سيستخدم المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي في هذه الدراسة، اعتقادا منه بأنه سيتمكن من دراسة أسباب تشكل الدولة القطرية العربية بشكل عام وتشكل دولة العراق بشكل خاص من اجل الإجابة على تساؤلات البحث.

7.1 الأدوات المستخدمة

سيستعين الباحث بالمراجع العلمية والوثائق التي لها علاقة بموضوع البحث للإجابة على تساؤلاته.

8.1 حدود الدراسة:

1.8.1 **الإطار الجغرافي للدراسة**:

تمثل الدراسة في إطارها النظري الأقطار العربية مجتمعة، ودولة العراق كنموذج على الدولة القطرية العربية.

2.8.1 **الإطار الزمني**:

الإطار الزمني للدراسة يمتد من 1922 – 2008) مع عدم إغفال الباحث أهمية الارتداد إلى الفترات التي سبقت تشكيل الدولة عام 1922 للوقوف على عوامل التغير والثبات في تركيبة المجتمع العراقي.

3.8.1 **الإطار الموضوعي**:

تنحصر الدراسة في تناول الدولة القطرية العربية ودورها في تجزئة أو توحيد الوطن العربي متخذا الباحث دولة العراق كنموذج، وبيان دورها في التجزئة أو التوحيد.

9.1 ادبيات الدراسة

9.1.1 الدراسات السابقة:

دراسة حسام عبد العزيز حسن الدباس، رسالة ماجستير بعنوان "الدور السياسي للجيش في العراق 1921 – 1963" جامعة القدس. تاريخ الدراسة 2006 (دراسة غير منشورة) تضمنت الدراسة مفهوم الجيش من حيث تركيبته وتشكيلاته وملامح المؤسسة العسكرية والنظريات التي تناولت العسكر، وتناولت بداية تأسيس الجيش العراقي، وملامح المؤسسة العراقية ومستويات أنماط التفكير العسكري التي مر بها الجيش العراقي وهي: النمط العثماني والنمط البريطاني، والنمط الوطني.

وقد استعرض الباحث في الفصل الأول الخلفية التاريخية لتأسيس الجيش العراقي، حيث شكلت نواة الجيش من63 ضابطا كانوا يخدمون في الجيش العثماني، والتحقوا بالأمير فيصل في حربه ضد الدولة العثمانية، وقد شكل الجيش تحت مظلة الملكية في العراق وتحت الحكم الفعلي للحاكم البريطاني، الأمر الذي جعل مهمات الجيش تتفق ورؤى النظام تجاه المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1922، وما ترتب على علاقة النظام الملكي العراقي مع الحاكم البريطاني من واجبات.

وتضمن الفصل الثاني تنامي قوة وتطور الجيش ونزوعه تجاه التدخل في سياسة البلاد، وفي الفصل الثالث استعرض الحركات والثورات التي نمت منذ عام 1946 ذاكرا الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الثورات والتي كان من أهمها سخط الشعب العراقي واحتجاجه على القرار الأمريكي البريطاني الذي أعطى اليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وعدم قيام الأنظمة العربية آنذاك بواجبهم الفعلي لإحباط تنفيذ القرار، إضافة إلى دور نظام الحكم العراقي في قمع حريات الشعب العراقي.

وعرض الباحث دور الجيش في تغيير نظام الحكم العراقي من ملكي إلى جمهوري عام 1958 وما طرأ من تغييرات على واقع نظام الحكم الجمهوري لاحقا متمثلا في انقلاب عبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم عام 1963، مشيرا إلى استخدام قادة العراق للجيش في الاستئثار بالسلطة. وخاص الباحث في دراسته إلى جملة من النتائج مضمونها: أن الهدف الأساسي من تأسيس جيش العراق عام 1921 كان لإقامة نظام تابع للاستعمار البريطاني، من خلال تثبيت النظام الملكي الموالي للاستعمار البريطاني في ذلك الوقت. حيث سعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على رجالات الجيش والدولة لضمان حماية امتيازاتها، والتمكن من التدخل المباشر والسريع في حال طرأ أي تهديد لمصالحها. وتحول الجيش بعد ثورة 1958 من جيش الملك إلى جيش الشعب إلا انه ما لبث أن أصبح الجيش جيش الزعيم، وانتهى الأمر بان أصبح العراق بلا جيش بعد أن تم احتلال العراق من قبل الولايات الأمريكية المتحدة وحلفائها والذي كان من نتائجه إطلاق العنان للمليشيات الطائفية والعقائدية.

دراسات لمجموعة مؤلفين حررها د. غسان سلامة وآخرون، بعنوان "الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي" الجزء الأول، نشره مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (ايطاليا)، عام 1989 حيث تتألف الدراسة من مجموعة من البحوث ناقشت نشوء نظام الدولة في الوطن العربي وتناقضات الدولة القطرية والمدخل الثقافي الاجتماعي لدراسة الدولة، والدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي. والدراسات هي :

دراسة الباحث إيليا حريق في فصل "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي" حيث اشارإلى أن المجتمع العربي يعاني صراعا في الاتجاهات بين ما هو مطلق شامل وما هو موضوعي محدود حيث يشير الكاتب إلى وجود قوة تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في المضمون والشكل وقوة أخرى معاكسة متأصلة موضوعية تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها، فمنذ نشوء الخلافات والنزاعات في الدولة الإسلامية، وبدء تشكل الإمارات في ارض الدولة الإسلامية في المنطقة العربية بالتحديد ظهرت الهوية الموضوعية الخاصة، مثل ظهور الدولة الاباضية في عمان ودولة اليمن الزيدية، وقد استعرض الكاتب في تفسيره لصراع الاتجاهات السابقة الذكر تاريخ الدولة في المجتمع العربي، بدءا من دولة المدينة مرورا بحالة الانقسام وما تبعها من صراعات بين الأطراف المتنازعة في الدولة الإسلامية وما انبثق عنها من تشكل للإمارات في البلاد العربية، إلى أن أصبح الوطن العربي تحت السيطرة العثمانية، ومن ثم دخول الاستعمار الغربي الوطن العربي ودوره في تشكيل جغرافية الدولة القطرية العربية حيث أبقى الحدود الطبيعية لبعض الدول وأضاف أو انقص منها في البعض الآخر، ووحد أقاليم وإمارات، وقسم في جانب آخر.

دراسة بهجت قرني في دراسة بعنوان "وافدة، متغربة، ولكنها باقية تناقضات الدولة العربية القطرية"

فقد اشار إلى أن رسوخ الدولة القطرية العربية جاء نتيجة غياب البديل بمعنى الفشل استنباط صيغة عاملة لدولة عربية واحدة وشاملة، إسلامية أو قومية عربية، معتبرا أن إهمال الأيديولوجية القومية العربية في البحث مفصلا في تنظيم الدولة العربية المرغوب فيها هو من أهم الثغرات في العقيدة القومية، وان فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961) بين مصر وسوريا رفع من شأن الدولة العربية القطرية الحالية، معتبرا أن الدولة القطرية تمثل انتصارا للثقافة الغربية، حيث أن هذه الدولة ليست ظاهرة محلية إنما غربية ورغم ذلك أنها لم تبدو مستوردا أجنبيا، لذا فهي ثمرة هجينة، إلا أن القبول بها اخذ يتنامى وظهر أكثر من نموذج يكرس ذلك من خلال الصراعات والخلافات الحدودية بين الأقطار العربية من جانب، والخلاف بين بعض الأقطار العربية على الموارد المائية مثل الخلاف بين سوريا والعراق من جانب آخر.

دراسة الباحث محمد عبد الباقي الهرماسي بعنوان: "المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة" بين فيها أن المجتمعات العربية الإسلامية نشأت في ظل أنظمة مبنية على القهر والغلبة فسحبت ولاءها للدولة لتمنحه للأمة الواسعة أو الأشخاص أو المجموعات القرابية، في اشارة منه إلى بروز الهويات الأخرى على حساب الهوية الوطنية، واعتبر أن الأثر النفسي الذي تركه الاستعمار في سلطته على البلاد العربية ولد نظرة سلبية تجاه السلطة، وقد عملت الحركات الوطنية نفسها على تشجيع الناس على معاداة الدولة ومقاطعتها، وتناول الباحث شرعية الأنظمة العربية، حيث اعتبر شرعية النظام مرتبطة اشد الارتباط بنظرة الناس إلى الدولة وتصورهم لطبيعة الحكم ولسلوكهم تجاهه، وأكد أن سلوك الفرد العربي الذي ورثه لا يوافق كيان دولة حديثة بحيث اوجد هذا الموروث تنافسا على تحديد الهوية السياسية في الدولة نفسها، فلم تعد الدولة محورا للولاء كما أن بروز الإسلام السياسي عزز من التصادم مع الدولة، وزاد من ظهور ولاءات وانتماءات وهويات أخرى، فأصبح الدين لدى حركات الإسلام السياسي المعيار في اعتبار الأنظمة العربية شرعية وغير شرعية. أن الباحث شخص المشكلة في دراسته من وجهة نظره إلا انه لم يضع الحلول لمعالجتها .

دراسة محمد سعيد طالب، بعنوان "الدولة الحديثة والبحث عن الهوية" ط1، دار الشروق، عمان 1999 . فقد تناول الباحث في الجزء الأول مفهوم الدولة مستعرضا مجموعة من تعريفات المفكرين السياسيين وعلماء الاجتماع لمفهوم الدولة في مراحل تطور الدولة، ومن ثم تناول نشوء الدولة، موضحا نشوء الدولة الإقطاعية وما ظهر فيها من تملك فئة ارستقراطية لوسائل الإنتاج في ذلك العصر، واستعبادها لفئة واسعة من الناس في أوروبا بالتحديد، ثم انتقال الدولة من مرحلة الإقطاعية إلى مرحلة المملكة، حيث أصبحت السلطة المركزية صاحبة السطوة والنفوذ على المجتمع، فتجمع حولها الفلاحون والحرفيون ضد الدولة الإقطاعية القديمة، مما تسبب في بروز الطبقة البرجوازية الصغيرة، التي قامت بقيادة الشعوب في أوروبا للتحرر من الإمبراطورية والبابوية في فرنسا وهولندا وايطاليا.

وتطورت الطبقة البرجوازية في كفاحها ضد هيمنة الدولة الملكية للتخلص من حالة الفقر والاستبداد، مما أدى إلى القضاء على الدولة الملكية والإقطاعية، وتأسيس الدولة البرجوازية وقد عرض الكاتب نشوء كل من دولة انجلترا، وفرنسا وألمانيا وايطاليا، كنماذج لنشوء الدولة الحديثة، مبينا كيفية انتقال هذه البلاد من مرحلة الاقطاعية إلى الملكية ومن ثم تطورت إلى مرحلة الدولة البرجوازية من خلال التمرد على تعاليم الكنيسة وهيمنتها، والاتجاه نحو فصل الدين عن الدولة وإقامة مؤسسات الدولة وفق سيادة القانون والتعددية الحزبية بوجود نظام سياسي اخذ بالتطور شيئا فشيئا إلى أن وصل إلى مرحلة الدولة الحديثة الحالية. ثم انتقل الباحث إلى دراسة ما أطلق عليها دولة التبعية (دولة بلا هوية)، حيث

نعتها بأنها إحدى منتجات التبعية الامبريالية الأوروبية الأمريكية، وقد نظر للدولة القطرية في الوطن العربي في ثلاثة نماذج:

نموذج الدولة البرجوازية الوطنية، حيث وصفها بأنها دولة الديمقراطية الليبرالية في الاقتصاد والسياسة، وهي دولة تتمسك بسيادة القانون والدستور والحفاظ على الملكية الخاصة والحريات العامة، وفصل السلطات وممارسة الديمقراطية طالما ظل ميزان القوى يعمل لصالحها وينعكس الحال في حال حدث تهديد للنظام الحاكم.

ونموذج الدولة الوطنية الثورية: قامت هذه الدولة ببعض الانجازات على المستوى الاقتصادي والتأميم والإصلاح الزراعي، إلا أنها تحولت إلى دولة بيروقراطية عسكرية، وهي دولة اللاقانون والايدولوجيا والأعياد والاحتفالات، والسلطة فيها موزعة بين الحزب والدولة على مستوى أفقي وعمودي، تقودها الطبقة الحاكمة.

ونموذج الدولة التقليدية – المستحدثة، والمحدثة – الدولة الريعية، التي تشكل نموذجا للهدر والضياع والتخلف بما ترفعه من شعارات الأصالة الدينية.

ويخلص الباحث إلى دعوة الشعوب العربية للعمل من اجل بناء الدولة الحديثة التي تعمل لخدمة المجتمع المدني، وتفتح الإنسان العربي بالتحول العميق نحو الديمقراطية من اجل التمكن من التحرر العربي على المستويين القطري والقومي.

1.9.1.1 ملخص دراسات سابقة:

جاءت الدراسات السابقة التي تناولها الباحث في دراسته لتعالج قضايا متعددة تتعلق بالدولة القطرية، فمثلاً جاءت دراسة الباحث حسام عبدالعزيز دباس لتوضح دور الجيش في بناء دولة العراق وفي دراسة الدكتور غسان سلامة واخرون بعنوان الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي اشتملت الدراسة على عرض تاريخي للدولة الاسلامية وما اصابها من ضعف وانقسام الى ان تمكنت الدولة العثمانية من السيطرة على اغلب الوطن العربي. واعتبر الباحث بهجت قرني في الدراسة نفسها ان الدولة القطرية جاءت نتيجة فشل تحقق الوحدة على المستوى الاسلامي والقومي وخلص الباحث الى ان استمرارية الدولة القطرية هي بمثابة نصر للاستعمار الذي اوجدها . وظهر رأي الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي من خلال تأكيده على غياب الوطنية والولاء للامة وبروز الولاءات والانتماءات والهويات الجزئية. ومع بروز الاسلام السياسي ظهر التناقض بين هذه الحركات والحكومات. وكان الباحث محمد سعيد طالب في دراسته قد تناول التطور التاريخي لنشأة الدولة بدءاً من الاقطاعية مروراً بالملكية وصولاً الى الدولة الحديثة اخذاً الدول الاوروبية نموذجاً لذلك، ومن ثم انتقل الى عرض ثلاثة نماذج للدولة الريعية وهي نموذج الدولة البرجوازية الوطنية ونموذج الدولة الوطنية الثورية ونموذج الدولة التقليدية المستحدثة.

واختلاف الدراسات السابقة عن دراسة الباحث الدولة القطرية تجزئة ام توحيد؟ في الهدف والمضمون حيث تناول الباحث حال الوطن العربي في العهد العثماني وعهد الاستعمار مرتداً الى الحقب التاريخية التي تخدم موضوع رسالته ومبيناً دور الاستعمار في تشكل الدولة ورسم الحدود بين الاقطار العربية وبيان ماهية الدولة القطرية العربية، وقام الباحث بدراسة التوزيع الجغرافي للوطن العربي وعلاقات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية في القطر نفسه وبين الاقطار أيضاً قبل تشكل الدولة واثنائها وبعدها. وللاجابة على السؤال الاساس في مشكلة الدراسة اتخذ الباحث العراق نموذجاً للدولة القطرية العربية.

وتناولت الدراسات السابقة جزئيات منفصلة تتعلق بالدولة القطرية بينما جاءت دراسة الباحث لتبحث في حقيقة الدولة القطرية بكل تفاصيلها ومقوماتها للوصول الى نتيجة الدولة القطرية تجزئة ام توحيد.

10.1 توطئة نظرية

1.10.1 مفهوم الدولة

تناول الكثير من الفلاسفة والمفكرين الدولة كمفهوم ونشأة وتطور في العصور المختلفة واتفق البعض وتباين البعض الاخر في ارائهم حول مفهوم الدولة ونشأتها، حيث نظر الفلاسفة القدماء للدولة من وجهة فلسفية، ونظر اليها المفكرون الذين تبعوهم على مر العصور وفق نظريات تبين اسباب وكيفية نشوئها وتطورها. فقد نظر افلاطون الى الدولة من وجهة فلسفية مثالية على انها جمهورية مثالية، تسمو على كل الشوائب والسلوكيات الفردانية ذات الطابع الاناني.

"فان المجتمع المثالي او الفاضل في فلسفته هو ذلك المجتمع الذي يكون انعكاسا لعالم المثل حيث الديمومة والثبات، وحيث تكن الحقيقة في جوهر الاشياء وليس في مظاهرها الخارجية وفي تصوره فان التغيرات الناشئة عن الصراع والتنافس بين الافراد والجماعات على تحقيق الكسب ومشاكل توزيع الثروة وعدم الاستقرار الناتج عن تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين افراد المجتمع انما هي اعراض لمجتمع مريض على الفلسفة السياسية التصدي لها"[3].

واعتبر افلاطون المجتمع اداة التغيير والتهذيب للفرد الذي ينتمي اليه وذلك "بأن المجتمع الفاضل هو الذي يخلق الفرد الفاضل عن طريق التشريعات والقوانين التي تضعها القيادة السياسية المتمثلة بالحاكم الفيلسوف والتي من شأنها تحقيق العدالة وهي اسمى ما تسعى اليه الدولة"[4] ورأى ابن خلدون الدولة على انها "كائن حي له طبيعته الخاصة به ويحكمها قانون السببية وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية وهي ايضا وحدة سياسية واجتماعية لايمكن ان تقوم الحضارة الا بها "[5].

واورد العديد من المفكرين الغربيين تعريفات للدولة حيث نظر كل واحد منهم في تعريفه من زاوية فيها اختلاف عن الاخر فالفقيه الفرنسي (كارل يدي مالبيرج)عرف الدولة بانها "مجموعة من الافراد تستقر على اقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالامر والاكراه"[6]. حيث اتسم هذا التعريف بعدم التحديد، فهو يصلح لتعريف أي جماعة انسانية تقطن في بقعة جغرافية ما ذات تنظيم حياتي، تمارس فيه السلطة بالاكراه والالزام دون تحديد اسباب استجابة الافراد لاوامر اصحاب السلطة، وعدم وضوح كيفية تمكن اهل السلطة والنفوذ من ممارسة نفوذهم على العامة. بينما

---

[3] شهوان اسامة ، ارادة الدولة المفاهيم والتطور، ط1،. رام ا ، دار الشروق للنشر والتوزيع 2001، ص18

[4] المرجع نفسه. ص17

[5] العصبية والدولة عند ابن خلدون – البادية http://www.albdya.com/vb/showthread.php?t=743

[6] الخطيب نعمان احمد ، الوجيز في النظم السياسية. دار الثقافة للنشر، 1999، ص14.

جاء تعريف الفقيه الفرنسي (بارتلي) اكثر تحديدا حيث ذكر ان الدولة "مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة"[7]. الا انه لم يوضح التنظيات المتطورة المتعلقة بالمؤسسة السياسية. اما (ماكفير) فقد عرف الدولة بأنها: "اتحاد يحفظ داخل مجتمع محدد الاقليم ذو ظروف خارجية عامة للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يعلن بواسطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية"[8]. وقد حصر المفكر (ماكفير) اعلان القانون في الحكومة، التي تمتلك تطبيق القانون بسلطة قهرية دون أي ضوابط.

اما(ديفو) فقال ان الدولة: "مجموعة من الافراد المستقرة في اقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السياسة مكلفة ان تحقق صالح المجموعة، ملتزمة في ذلك مبادىءالقانون "[9] ويبدو هذا التعريف اكثر شمولا لعناصر الدولة من التعريفات السابقة واكثر تحديدا لمهمة السلطة وضوابطها من خلال قانون يحدد سلوكها.

وعرف (رينه جان دولوي) الدولة في كتاب القانون الدولي "بأنها سلطة النظام الحكومي تمارسها حكومات قوية على العديد من السكان الموزعين في مناطق واسعة او صغيرة"[10]. وجاء هذا التعريف ليشمل الدول الكبيرة والصغيرة، مع الاشارة الى تقالب الحكومات في حكمها على السكان في مناطقهم، وان هذه الحكومات ذات قوة ونفوذ لتمكنها من ممارسة حكمها. بينما ذهب (هيغل) في اتجاه اخر في تعريفه للدولة حيث اشار الى انها فلسفة عقلانية منحت الفرد في تشكلها حرية جوهرية، حيث ذكر بأنها:

> "الفكرة الاخلاقية المتحققة بالفعل فهي الروح الاخلاقي من حيث هي ارادة جوهرية تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها وتنجز ما تعرف بقدر ما تعرف توجد دولة، على نحو مباشر، بالعرف والقانون وعلى نحو غير مباشر في الوعي الذاتي للفرد ومعرفته ونشاطه في حين ان الوعي الذاتي بفضل ميله تجاه الدولة يجد فيها بوصفها ماهيته وغاية نشاطه ومحصلته حريته الجوهرية "[11].

اما ماركس فقد ذكر في احدى تعريفاته للدولة انها "الانسان مموضعا"[12]، بمعنى ان الانسان فكر وعمل والفكر هو العقل وفي اجتماع العمل مع الفكر يتكون الابداع الخلاق والمنظم والذي سينتج عنه توحد الاجزاء لتشكل الكل (المجتمع) والذي بحد ذاته توحد الارادات الفردية لتتكون الارادة الجمعية

---

[7] الخطيب نعمان احمد ، مرجع السابق، ص16

[8] المرجع نفسه، ص16.

[9] الدجاني محمد ، الدجاني منذر. الحكم والادارة، جامعة القدس، 2000، ص66.

[10] المرجع نفسه، ص66.

[11] العوري عبد ا ، مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، بدون مكان وسنة نشر وطبعة، ص25 .

[12] الجباعي جاد كريم، الدولة الوطنية، النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ 31-3-2008 http://www.dcters.org/s3803.htm

(العامة). بهذا "تتحقق الروح الاخلاقي للفرد (الفرد والمجتمع) تحقيقا فعليا"[13]، بمعنى تحقيق الارادة الجوهرية المتمثلة في تغليب المصلحة العامة على الخاصة، وتحقيق المساواة ونشر الخير ومحاربة الظلم والاستعباد والاستغلال. "فان الدولة هي تحقيق الارادة الجوهرية "[14].

1.1.10.1 مفهوم الدولة عند المفكرين العرب

قام العديد من المفكرين العرب في العصر الحديث بتعريف الدولة، يذكر الباحث منهم:

د. كمال العالي فقد عرف الدولة بأنها: مجموعة متجانسة من الافراد تعيش على وجه الدوام في اقليم معين وتخضع لسلطة عامة منظمة"[15]، اما بطرس غالي فقد ذكر في كتاب المدخل في علم السياسة بأن الدولة "مجموعة من الافراد يقومون بصفة دائمة في اقليم معين تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة"[16].

وأجمع كل من: نظام بركات، وعثمان الرواف و محمد الحلوة الدولة في كتاب مبادىء علم السياسة على أنها "كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الافراد الذين يقيمون على ارض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة"[17].

وعرف علي الصادق الدولة في كتابه القانون الدولي العام بأنها: "مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة "[18].

وجاءت تعريفات المفكرين العرب للدولة لتشير اشارة صريحة او ضمنية الى ان الدولة ترتكز على دعائم او عناصر اربع شعب، ارض، سيادة، سلطة. وقد ورد اختلاف في مفهوم الدولة ما بين مراحل القدم والحداثة في النشأة والتطور فقد "وردت اشكالية مصطلح الدولة state في التباسه مع مصطلح الدولة الحكومة government اذ يبدو مرادفا له، لكن مصطلح الحكومة اكثر قدما من مصطلح الدولة كما يعني مصطلح الحكومة منذ العصور الوسطى الحكم ruling والمشتق من كلمة لاتينية بمعنى - ان يقود - بينما دخل مصطلح الدولة الى اللغة الانجليزية عبر اللغة الفرنسية القديمة مع

---

13 الجباعي جاد عبد الكريم ، مرجع السابق.

14 المرجع نفسه.

15 المرجع نفسه.

16 الدجاني محمد ، و الدجاني منذر ، مرجع سابق ، ص 64.

17 المرجع نفسه. ص66.

18 المرجع نفسه. ص66

مطلع القرن السادس عشر، فمن هذا المنطلق توجد اوجه شبه صورية بين الدولة المدينة في اثينا والدولة الحديثة من ناحية. على سبيل المثال لابد من وجود اقليم محدد لكي تقوم عليه الدولة، وعلى ارض هذا الاقليم يعيش مجموعة من البشر ، وكذلك فكرة المواطنة وسيادة القانون لكن الفارق الحاسم يكمن في المحتوى فدولة المدينة عند اليونان كان هدفها البحث عن الحياة الصالحة او الطيبة، ومن ثم العمل على تنمية الفضيلة وتحقيق السعادة"[19]. ويرى الباحث أن الدولة هي: كيان سياسي قانوني ومنظم يمارس النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاداري من خلال وجود شعب دائم في اقليم موحد، مع توفر السيادة لهما ويحظى هذا الكيان باعتراف دولي.

2.10.1 نظريات نشأة الدولة

أورد الباحثون والمفكرون نظرياتهم وافكارهم حول نشأة وتطور الدولة حيث بينوا فيها اسباب وكيفية نشوء الدولة في اتجاهين:

1.2.10.1 **الحق الالهي المباشر وغير المباشر**

استمد الحكام شرعية حكمهم من الاله، حيث اضفى الملوك في العصور القديمة في الكثير من البلدان صبغة وصفة الالوهية على شخوصهم وانسابهم من اجل الاستمرار في الحكم وفرض الامن والاستقرار ونيل الطاعة من الرعية، ومن جانب اخر اعتبر بعض الملوك انفسهم اولياء ا على الارض، ولديهم صلاحية تنفيذ تشريعاته، كما ظهر في سلوك الكنيسة ورجال الدين في العصور الوسطى[20].

وعارض ابن خلدون نظرية الحق الالهي كما ورد في قوله: "سلطة الحاكم وليست القوانيين الالهية هي الاساس الذي تبنى عليه الدولة بدليل ان كثيرا من المجتمعات لم تعرف الاديان او ظهور النبيين فيها ومع ذلك استطاعت ان تكون دول استمرت لفترات طويلة"[21].

2.2.10.1 الاساس المدني

---

[19] قنصوة ياسر، مفهوم الدولة الحديثة، الاصول الفلسفية، مجلة الديمقراطية، العدد 24، 2006، ص30

[20] شهوان اسامة، مرجع سابق ، ص34 .

[21] المرجع نفسه، ص42.

قسم الاساس المدني لنشأة الدولة الى عدة نظريات وهي:

نظرية العقد الاجتماعي: وكان من رواد هذه النظرية العالم (هوبز) حيث نظر الى المجتمعات على انها كانت افرادا متناحرة يسودهم الصراع والاقتتال، ومن اجل الخلاص مما هم فيه اجمعوا على ضرورة وجود شخص يقودهم ويحكم بينهم وينصف المظلوم على اعتبار أن "من يريد الهدف يريد الوسيلة أيضا"[22]. وكان هذا بمثابة عقد اجتماعي تنازل فيه الافراد عن كامل حريتهم للشخص الحاكم وان هذا العقد لايشمل الحاكم الذي اجمعوا عليه[23]، اما جون لوك فقد رأى ان الانسان كان حرا طليقا يعيش حياة طبيعية ولكن نتيجة تشابك العلاقات الانسانية رأت العامة اختيار شخص يشرف وينظم امور حياتها، وبهذا يكونون قد تنازلوا عن اجزاء من حرياتهم، ويكون الحاكم جزءا من العقد الاجتماعي ويتم عزله اذا ما اخل بشروط العقد او بعضها، وابرام عقد جديد مع شخص اخر[24]، وقد طرح جون لوك حق التملك، اضافة الى الامن والحرية، معتبرا "لكل انسان الحق بأن يحافظ على حياته وحريته وممتلكاته"[25]. اما (جان جاك روسو) فقد رأى ان العقد الاجتماعي يتمثل في تنازل الافراد عن كل حرياتهم الطبيعية السابقة واستبدلوها بمجموعة اخرى من الحريات المدنية، يضمن لهم المجتمع حمايتها، والمساواة بينهم[26]، ولأن كل فرد من المجتمع قد تنازل عن كامل حريته وسلم كل ما لديه للارادة العامة اصبح افراد المجتمع متساويين ولا يستطيع احد منهم ان يتصرف تصرفا شاقا للاخرين[27].

نظرية القوة او التغلب: ويقصد بها ان الدول قامت على اساس القوة والغلبة من قبل شخص او فئة وفرض موقف على المعتدى عليهم، وبهذا تكون الدولة قد قامت على اساس القوة والعنف والحروب والسيطرة[28].

نظرية تطور الاسرة: بدءا من الاسرة مرورا بالقبيلة فالعشيرة فالمدينة وانتهاء بالدولة بكافة مراحل تطورها[29].

---

22 روسو جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم احمد، مهرجان القراءة للجميع 2000، القاهرة، مكتبة الاسرة ص100

23 عبد الحفيظ احمد ، اصل نشأة الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الاهرام http://www.alrasidalarabi.com/MS19.htm

24 المرجع نفسه.

25 هيتر ديريك ، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة اصف ناصر، ومكرم خليل، ط1، الكويت، دار الساقي بالاشتراك مع مركز الباطنيين للترجمة، 2007، ص31. مقتبس من جون لوك، 1962، ص87.

26 روسو جان جاك، مرجع سابق ، ص79 .

27 المرجع نفسه، ص74

28 عبد الحفيظ احمد، مرجع سابق.

نظرية التطور التاريخي: حيث ان لكل دولة في نشأتها ولكل مجتمع في تطوره التاريخي ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره، وتؤهله للتطور و الانتقال من مرحلة الى اخرى وصولا لاقامة الدولة من بداية عهدها حتى مرحلة النضج البنائي لكافة مؤسساتها كما هو الحال في الدولة الاوروبية مثلا[30].

وكانت المجتمعات الانسانية في مرحلة ما قبل الحداثة في اوروبا تمر في ثلاثة مستويات او فئات الكنيسة ورجال الدين والنبلاء او الاقطاعيين، وعامة الشعب. وفئة عامةالشعب محرومة من المشاركة في أي نشاط سياسي. وهذا الحال دفع المفكرين في القرن السابع عشر والثامن عشر الى طرح نظرياتهم للخروج من هذه المرحلة المتمثلة في هيمنة السلطة ذات الحق الالهي او السلطة الارستقراطية الى مرحلة السلطة التي تستمد سيادتها وشرعيتها من ارادة الشعب. وان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات الاوروبية في القرنيين الخامس عشر والسادس عشر ساعدت في ظهور الطبقة الوسطى على حساب طبقة النبلاء والاشراف ونفوذ الكنيسة وكانت بداية التحول في طبيعة الحكم الذي كان سائدا، حيث ظهرت بعض اقطاعات الحكم المطلق. امثال (هنري الثامن) في بريطانيا.[31]

وقد عبر المفكرون الكلاسكيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن رؤيتهم المتمثلة في ان السياسة الحديثة هي سياسة مدنية، والتي ستتطور فيها المفاهيم الاخرى مثل المواطنة والديمقراطية والقانونية، كما تمثل ذلك في نظرية العقد الاجتماعي. وبعد ان حققت الثورة البرجوازية نجاحاتها من الغاء للاقطاعية والتغيير في مستوى العلاقات الاجتماعية. وتمكنت السياسة من الغاء الطبقات الاجتماعية التقليدية، حيث جعلت من الشعب كلية واحدة، اضافة الى ما قامت به الثورة الصناعية من نقل المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والاقطاعية المبنية على العلاقات العائلية بين الافراد، او الابوية بين السيد وأتباعه في الاقطاع الى النظام الرأسمالي المحرر من القيود التقليدية المتوارثة اجتماعيا واقتصاديا. هذه التطورات نقلت المجتمعات من نمطها التقليدي السائد الى مجتمعات مدنية حديثة.

3.2.10.1 العامل الاقتصادي في نشوء الدولة

---

[29] عبد الحفيظ احمد، مرجع سابق.

[30] المرجع نفسه

[31] انظر: شهوان اسامة، ادارة الدولة المفاهيم والتطور.

اعتبر ماركس العامل الاقتصادي السبب الرئيس في قيام الدولة الحديثة واجهزتها البيرقراطية حيث أن ظهور الطبقات وتصارعها، وسيادة طبقة على غيرها من الطبقات ادى الى ظهور الدولة للحفاظ على تركيبة المجتمع ومصالح الطبقة المتنفذة ونظر الى الدولة البرجوازية على انها امتداد للدولة التقليدية الاقطاعية وأنها بمثابة استيلاب بشكل جديد، وأن الفرد قد وقع اسير بين ماهيتين متنابذتين. الاولى تتمثل في ماهية المواطنة (العام) والثانية ماهية الانتاج الخاص. وان الحل هو خلق انسجام بين العام والخاص من خلال التوافق بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وذلك من خلال قيام دكتاتورية البروليتاريا التي تأتي نتيجة الاستبداد الرأسمالي الذي سيوصل الطبقات المسحوقة (الفلاحين والعمال) الى مرحلة الثورة والسيطرة على اجهزة وممتلكات الدولة البرجوازية، وان البروليتاريا ستكفل انهاء الطبقات وسيادة طبقة العمال، وبعد انهاء الطبقات سينتهي الصراع الطبقي وحينها لم يعد ضرورة لوجود الدولة، وهي مرحلة الوصول الى الشيوعية التي يكون فيها حرية الفرد شرطا لحرية المجموع. وتطورت النظرية الشيوعية عند غرامشي من خلال الالتفات الى اهمية التنشئة والتربية الايديولوجية كمرحلة متقدمة على مرحلة السيطرة والتغيير الجذري. بينما رأى لينين بضرورة الثورة الشاملة على كل ماهو كائن في الدولة البرجوازية الرأسمالية[32].

3.10.1 تطور نشوء الدولة

بغض النظر عن كيفية واسباب نشوء الدولة فان الدولة في اوروبا مثلا مرت في مراحل تطور المجتمعات الاوروبية بدءا من مرحلة الاقطاعات التي كان يمتلكها عدد من النبلاء الارستقراطيين الذين يملكون وسائل الانتاج في حينها، حيث عملوا على حفظ املاكهم وتوسيعها من خلال امتلاكهم ادوات القهر التي استخدموها ضد خصومهم فعلى هذا الاساس قامت التحالفات بين بعضهم لمجابهة بعضهم الاخر الامر الذي استدعى وجود جيوش تابعة لهذه الزعامات الاقطاعية، الا انها لم تكن جيوشا بالمعنى الحديث ففي بادىء الامر تم الاعتماد على المرتزقة حيث "كان المرتزقة ملوك نفط ذلك العصر، الذين حولوا ولاءاتهم حسب الصفقات وراكموا في بعض الاحيان ثروات طائلة"[33]. ومع ازدياد نفوذ الامراء الاقطاعيين في المقاطعات وازدياد امتلاكهم لوسائل الانتاج، ومن اجل الحفاظ عليهما استبدلت الجيوش المرتزقة بالجيوش الوطنية الامر الذي استدعي وجود ميزانيات تغطي نفقات

---

[32] برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية، 29-11-2005 http://www.hewarat.com/form/archive/index.php/t-618.htmi

[33]تلي شارلز، الدولة والقسر ورأس المال عبر التاريخ، ترجمة عصام الخفاجي، ط1، لبنان، بيروت، دار الفارابي، 1993 ص109.

الجيوش في تجهيزاتها وحروبها، فلم يكن بمقدور ملك ان ينشىء جيشا لفترة طويلة بسبب عدم توفر المال الكافي حيث كان دخل الامارة قائم على جمارك العبور بين الامارات ومردود بعض العاملين في الاقطاعات، والاموال المفروضه على المخالفين والمحكوم عليهم نتيجة مخالفات جنائية[34].

ونتج عن هذا التطور فرض ضرائب على سكان المقاطعات التابعة للحاكم الاقطاعي، وهذا استوجب وجود جهاز اداري ينظم الجانب المالي، ويحسن ادارة الجيش ويحفظ الامن بين المواطنين:

وفي انكلترا ساهم الاصلاح المالي والاداري في:

"استبعاد الوسطاء الذين كانوا ينطلقون على الدولة وكانت الخطوات الاولى في سيطرة الدولة على الجمارك في عام 1671، ثم على ضريبة المشروبات في عام 1683 وهي ضريبة نقلت عن هولندا... انشاء منصب اللورد ناظر الخزانة في عام 1714، الذي اسس مجلس الخزانة الذي انيطت به مهمة مراقبة انتقال الموارد الى الخزانة ولو اردنا ان نعبر بلغتنا الان لقلنا ان ما حدث كان عملية تأميم تناولت المالية عملية تأميم بطيئة لم تعط بنك انكلترا مسؤولية الاشراف والمراقبة الا في منتصف القرن الثامن عشر على الرغم ان البنك اسس في عام 1694"[35].

واهتم الحكام بفرض العدل والامان لما لذلك من فرض لسلطتهم واعطاء مبرر لفرض السيطرة بالقوة المبررة بالقانون[36].

وفي الوقت الذي كان فيه الجهاز القضائي يتطور كان الجهاز المالي يتطور ايضا، حيث اصبح هناك جباة لجمع الضرائب من العامة، فقد "شهد بداية القرن الثاني عشر ظهور ديوان او وزارة المالية وكان لهذه المؤسسة وظائف عديدة لكن مهمتها الاكثر اهمية والافضل تنظيما كانت تقوم في تدقيق الحسابات التي تقدمها لها جميع اجزاء المملكة"[37]. ومع تطور المؤسسات الادارية الخاصة بادارة الامارة او المملكة اخذ الولاء يتحول من العائلة والطائفة او الكنيسة الى الدولة[38].

وهكذا استمر تطور نشوء الدولة في اوروبا الى ان وصلت الى ما اطلق عليه الدولة الاقطاعية القائمة على استغلال العبيد والفلاحين، ومع حلول الدولة الملكية محل الدولة الاقطاعية ظهرت سطوة الكنيسة

---

[34] شترايير جوزيف، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط1، لبنان – بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، 1982، ص26

[35] برودل فرنان ، ترجمة. مصطفى ماهر. الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، الجزء الثاني ط1، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص 683.

[36] شيفر بويد ، القومية عرض وتحليل، ترجمة جعفر خصباك وعدنان الحميري، دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1966 ص 34.

[37] المرجع نفسه، ص40

[38] المرجع نفسه، ص40.

وتأثيرها الامر الذي نتج عنه ظهور الطبقة البرجوازية الصغيرة مع ظهور حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر والتي دعا فيها مارتن لوثر بالتمرد على تعاليم الكنيسة وسطوتها، وكانت نهاية سطوة الكنيسة وتدخل الدين في الدولة بشكل حاسم على يد الثورة الفرنسية عام 1789م التي رفعت شعار المساواة، والحرية وكانت بداية تشكل الدولة الحديثة في اوروبا.

ولا يعني ما سبق ذكره حول نشأة الدولة الاقطاعية ان كافة الدول خضعت الى نفس الظروف، مع توحد في العلاقات بين الفئات والشرائح الطبقية في المجتمعات. فالعلاقة بين الرعية الخدمية والامير الاعظم في دولة روسيا في بداية التكون كانت علاقة طاعة وتبعية على عكس العلاقة في اوروبا الغربية القائمة على التعاقدات التي تظهر فيها الحقوق والواجبات وكان هذا الاختلاف نتيجة اختلاف الظروف التاريخية والمؤثرات المحيطة، حيث يعود النمط الروسي الى تأثره بالدولة البيزنطية، ودولة اورد الذهبية فقد كانت العلاقة تتمثل بالطاعة العمياء لسلطة الامير الاعظم المطلقة التي تميزت بالقسوة والتسلطية والمركزية، وفي الجانب الاقطاعي فقد امتازت الاقطاعية في روسيا بارتباطها بالسلطان الاعظم، وهي الفئة العسكرية التي تنال الاقطاعات الزراعية منه اضافة الى اصحاب او ملاكي الاراضي بالوراثة، اما في اوروبا الغربية فالاقطاعيون نالوا الاقطاعات وفق التوارث المقدس[39].

4.10.1 الدولة القومية (الحديثة)

بدأت ملامح الدولة القومية تظهر بعد الثورة الصناعية في فرنسا عام 1789م، ووفقا للتطور التاريخي الاجتماعي والاقتصادي وما نتج عنها من تطور سياسي، كما ظهر في نشأة الدولة الاقطاعية ومن ثم الملكية وصولا الى مرحلة الدولة الحديثة، التي انتقل فيها الحكم من سيادة فئة قلة الى سيادة الشعب في حكمه لنفسه من خلال اختياره لنظام الحكم الذي يتناسب وظروفه الخاصة به.

وبالرغم من ان عاملي الدين واللغة لم يكونا المعيارين والفيصلين في تشكل الدولة القومية الا انه ظهر لهما دور مهم في تشكل الدولة القومية واستمراريتها، كما كان لهما دور في نشأة الدولة بشكل عام كونهما جزءا من الثقافة المجتمعية التي تجمعها استمرارية مكانية وزمانية في ان معا.

1.4.10.1 دور الدين في نشأة الدولة القومية:

---

[39] شعار عمر محمود ، تشكل الدولة الروسية المركزية الموحدة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر تحت شعار (موسكو – روما الثالثة) http://www.moscow-aleppo.org

ظهر للدين دور بارز في نشأة الدولة وتطورها، منذ العصور القديمة، فاستنادا الى نظرية الحق الالهي في العصور القديمة القائمة على اساس ان الحاكم اما قام بطرح نفسه اله، كما كان في العهد الفرعوني في مصر، او يمثل الآلهة على الارض كما كان في العصور الوسطى في اوروبا، من خلال ما كان للكنيسة من حق في التدخل في رسم سياسة الحاكم، وتسيير امور الناس اليومية كما هو في امتلاكها حق اصدار صكوك الغفران حيث "كانت الشعوب قبل عصر التنوير تعيش واقعها على ضوء الوعي بالانتماء الى احدى الديانات او الفلسفات الاقليمية الكبرى"[40]. ولم يكن الامر مختلفا في دور الدين في نشأة الدولة الاسلامية فقد قامت دولة المدينة على اساس ديني واتسعت رقعتها وتطورت على نفس الاساس واعتبرت كبرى الحركات الاسلامية الحديثة جماعة الاخوان المسلمين ان الحاكمية ، أي ان دور الخليفة تطبيق شرع ا على الارض. وكما كان للدين دور في وجود الدولة واستمرايتها كان له دور في الانقسام وتشكل الدولة القومية فان:

> "الاديان قد تكون سببا ونتيجة فقد كان انقسام العقيدة المسيحية التقليدية (بالنسبة لاوروبا الغربية) والكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر نتيجة من نتائج الشعور القومي وسببا في ظهور انقسامات دينية اخرى من نفس النوع. ولو ان الكنيسة الرومانية الكاثوليكية لم تفقد قوتها وجاذبيتها، لكانت القومية الحديثة اضعف بكثير واقل انتشارا مما هي عليه الان وكان **من** المحتل ان تظهر دولة تقوم على اسس ودعائم دينية"[41].

وبرز دور الكنيسة في تشكل الدولة القومية بشكل واضح وجلي بعد انتهاء سلطة الكنيسة في اوروبا فقد "اصبح لكل كنيسة من كنائس الدولة رئيس قومي وادارات قومية تسند الحكومات الملكية التي كانت تتحول بدورها الى حكومات قومية واخذت الكنائس تستخدم اللغات المحلية في مواعظها وطقوسها وتراتيلها الدينية فتشجع بذلك استعمال اللغات القومية"[42] ومع تطور الدولة اخذت معالم العلاقة بين الدين والسياسة تتحدد فقد "جاء توقيع المعاهدة اللاهوتية السياسية في لاهاي عام 1665 لينهي الجدل الديني لصالح السياسي وليعطي للمرحلة اللاحقة سماتها السياسية واعتراف البابوية بالدولة الجديدة"[43].

ولكن هذا لا يعني انتهاء دور الدين الفاعل في وحدة الدولة القومية، فقد عبر المفكر السياسي ميكافللي عن رأيه في دور الدين في استمرارية الدولة القومية وقوتها عندما رأى "انه لواجب مقدس على كل

---

[40] تركمان عبد ا ، مقدمات عن تشكل الدولة القومية الحديثة.
http ://www.arraee.com/modules php?name=news&v file=article&sid=15350

[41] شيفر بويد، مرجع سابق، ص213

[42] المرجع نفسه، ص 217.

[43] طالب محمد سعيد، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، دار الشروق، عمان، 1999، ص80.

الحكام سواء كانوا استبداديين ام دستوريين، ان يحافظوا على اسس الدين القومي، باعتباره ضمانا للاتحاد وللاخلاق الحسنة "[44].

2.4.10.1 دور اللغة في نشأة الدولة القومية:

ان علاقة اللغة بالدولة القومية علاقة طردية، حيث ان بروز لغة محلية لامارة ما وتطورها ساعد في استقلالية هذه الامارة وبروز طابعها القومي عن غيرها من الامارات التي كانت تشكل فيما بينها دولة ذات طابع امبراطوري او دولة غير ثابتة الملامح (جغرافيا وسكانيا ونمط حكم) كذلك وجود الدولة القومية عزز من اللغة المحلية لتصبح اللغة القومية للدولة. فقد:

> "نمت اللغات القومية وتطورت، ولم تنشأ نتيجة امر مقدس بل انها نمت تدريجيا من لغات اخرى أقدم منها، ومن اتصالات مع لغات معاصرة ومن تجارب حياة الناس اليومية، وقد تطورت وتبلورت لان الملوك وحكوماتهم كانوا يفرضون لغة مشتركة على شعوبهم كما يفعلون بالقوانيين والضرائب والجيوش. وقد كسب هذه اللغات متكلمين جددا، لان الشعوب رأت أن من المناسب في حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ان تتكلم لغة واحدة مشتركة"[45].

ورغم اهمية دور اللغة في ظهور الدولة القومية الا انها لم تكن هي العامل الرئيس والاساس "فالعاطفة القومية نشأت مثلا في بلاد لم تتوفر فيها لغة مشتركة، مثل بلجيكا التي عاشت فيها لغتان مئات من السنين. ولم تنشأ حيث يتكلم الناس اللغة في بلدين مختلفين كانكلترا والولايات المتحدة الامريكية، وربما ساعدت الفروق اللغوية على تفسير سبب نشأة الوعي القوم"[46].

---

[44] قنصوة ياسر ، مرجع سابق، ص32.

[45] شيفر بويد ، مرجع سابق، ص 212

[46] المرجع نفسه. ص213

الفصل الثاني:

الوطن العربي من العهد العثماني حتى تشكل الدولة القطرية

1.2 الوطن العربي في العهد العثماني

1.1.2 مقدمة

عاش الوطن العربي في ظل الخلافة الاسلامية، التي امتدت على مساحات شاسعة، تجاوزت حدود الوطن العربي الى غيره من البلدان التي تم فتحها. وكان حكم الدولة الاسلامية منطلقا من مبدأ ديني وليس قوميا. بمعنى ان الخليفة هو الامام المكلف بادارة شؤون الدولة، وتطبيق شرع ا على الارض، وان الرعية بمختلف الاجناس والاعراق على امتداد رقعة الدولة امة يجمعها الدين، مبنية على الاساس الذي قامت عليه الدولة الاسلامية في المدينة المنورة. وقد ظل الامر هكذا، رغم ظهور الاقتتال الداخلي، التي عرفت بمرحلة الفتنة وما ترتب عليها من انقسام الى حين تم الاستقرار بعد ان سيطر الامويون على الحكم لعدة قرون، ومن ثم سيطرة العباسيين.

ولكن بعد ان ضعفت الدولة ظهرت الولايات التي اصبحت لاحقا تتمتع بالاستقلال الذاتي واصبحت تمثل دولة بحد ذاتها وان كانت تلتزم باحترام الخليفة العباسي كرمز للخلافة، وظل الامر كذلك حتى القرن السادس عشر، والتي بدأت فيه الدولة العثمانية تمتد الى الوطن العربي حتى خضعت الغالبية العظمى منه تحت السيطرة العثمانية، مع الاختلاف في ادارته من منطقة لاخرى. فقد "شكل الفتح العثماني للاراضي العربية في القرن السادس عشر ظاهرة تاريخية لها ابعادها الواسعة كونها استمرت طويلا، فهي اراضي الخلافة العربية – الاسلامية القديمة والتي كانت مثار اهتمام واحترام السلاطين العثمانيين الاوائل والاواخر"[47].

---

[47] جميل سيار، بقايا وجذور، الاردن – عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، 1996، ص135.

2.1.2 الوطن العربي قبل الحكم العثماني

مر الوطن العربي في الفترات التي سبقت الحكم العثماني له بتطورات وتغيرات كثيرة، تمثلت في الانتقال من حكم دولة الخلافة برأس مركزي واحد الى ولايات مورس فيها الحكم بشكل مستقل عن الخلافة، نتيجة ضعف دولة الخلافة، وازدياد نفوذ الحكام في بعض الولايات العربية في مناطق مختلفة من الوطن العربي.

وكان حال البحرين دليل واضح ايضا على بروز قوى جديدة ارست دعائم سلطتها، وتوسعت في المناطق المجاورة، هذه الدولة التي عرفت بدولة القرامطة، حيث:

"اقاموا دولتهم في البحرين في 287 هجري، 899م، وقد عاشو تحت الحصار حتى عام 310 هجري وما ان مالت موازين القوى لمصلحتهم حتى اندفعوا الى اليمن وعمان والحجاز، ودانت لهم اغلب الجزيرة العربية وشنوا الغارات على البصرة والكوفة، واقتربوا من بغداد وشنوا غزوة على فلسطين في 356 هجري ودخلوا دمشق في 357 هجري 968م. ودفع كافور الاخشيدي والي مصر الجزية لهم"[48]

وعاشت اليمن فترة صراع بين الفئات الحاكمة فيها، حيث ظهرت الامامية الزيدية، وتصارعت مع الشافعية الحاكمة حيث استمر الصراع بينهما قرابة قرن من الزمن. فقد استمر الصراع بينهما من عام 1438 الى عام 1538، واستنجد الزيديون بالمماليك عندما اشتدت وطأة الشافعية، وعلى اثرها دخل المماليك اليمن[49].

ولم ينج الوطن العربي من اطماع الدول الاجنبية، فقد تعرض في الكثير من اجزائه للغزو والسيطرة من قبل بعض الدول، مثل: الفرنسيين، والبرتغاليين، والهولنديين والاسبان، حيث كان حال شبه الجزيرة العربية مثالا واضحا على النشاط الاجنبي لاستعمار الشرق، وحملات القرصنة وتجار الرقيق من قبل الدول الاستعمارية في مرحلة ما قبل الحكم العثماني له[50].

وكان حال البلاد العربية في شمال افريقيا مشابها نوعا ما للبلاد العربية في المشرق، ففي ليبيا والتي لم تكن تعرف بليبيا انذاك، "وقعت طرابلس تحت الحكم النورمندي، وتمكن الموحدون من طردهم عام

---

[48] شفيق منير، التجزئة والدولة القطرية، قراءة استطلاعية، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2001. ص135.

[49] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، دون سنة نشر، ص96.

[50] انظر: الجوهري يسرى ، دول الخليج العربي والمشرق الاسلامي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.ص57.

1158 وفي عام 1510 احتل الاسبان طرابلس وظلوا يحمونها حتى عام 1530، ثم حكمها الفرسان المسيحيين، وهم فرسان القديس يوحنا الذين صاروا يعرفون حينها بفرسان مالطا"[51]

ومرت تونس في مراحل كانت في بعضها جزء من دولة الموحدين ضمت المغرب والجزائر واطراف من ليبيا، وقد ظهرت فيها الدولة الاغلبية والفاطمية و الصنهاجية والحفصية اضافة الى دولة الموحدين، وكان كل حكم يأتي على انقاض الحكم الذي سبقه، وعاشت تونس حقبة الصراع الاسباني العثماني عليها الذي استمر من عام 1535 حتى عام 1574 .

وكذلك هو حال الجزائر التي تعتبر جزء من المغرب العربي والتي تأثرت وخضعت للعوامل والتحولات السياسية التي خضعت لها المناطق المجاورة. ولم يختلف حال المغرب عن غيرها كثيرا قبل القرن السادس عشر، حيث تداولت عليها دول بحكومات محلية مثل دولة المرابطين الموحدين والمرينية والدولة السعدية، والدولة العلوية. الا انها اختلفت عن غيرها من البلاد العربية بحيث انها لم تخضع للسيطرة العثمانية قط، فقد استمر حكم المغرب من حكومات محلية تداولت فيها السلطة وسميت الدولة نسبة للفئة الحاكمة فيها الى ان فرضت عليها الحماية الفرنسية عام 1912 حتى عام 1956[52].

3.1.2 سيطرة الدولة العثمانية على الوطن العربي

في ظل الواقع الذي كان يعيشه الوطن العربي من تعدد في الحكومات، وعدم وجود دولة قوية تملأ الفراغ الذي حل فيه ، وغياب دولة الخلافة التي كان الوطن العربي جزءا منها، اضافة الى اطماع الدول الاستعمارية الطامعة والمتنافسة فيما بينها، اتجهت انظار الدولة العثمانية صوب الوطن العربي للسيطرة عليه.

بدأ الزحف العثماني باتجاه العراق بعد ان هزم العثمانيون الصفويين الذين كانوا يسيطرون على العراق حيث استمر القتال بينهما من عام 1516 حتى 1534 عندما اكمل العثمانيون سيطرتهم على العراق وامتد العثمانيون الى بلاد الشام بعد معركة دابق بينهم وبين المماليك عام 1516 حيث امتازت مواجهة العثمانيين للمماليك بمناصرة العصبيات السورية للدولة العثمانية[53]. وفي مصر وبعد ان تمكن العثمانيون من السيطرة عليها عام 1517 رأى العثمانيون ان يبقوا "النمط والامتداد المملوكي ساري

---

[51] http://www.coptichistory.org/new_page_597.htmاندراوس عزت، موسوعة تاريخ اقباط مصر، مختصر التاريخ، ليبيا قبل وبعد الغزو الاسلامي العربي.

[52] انظر: http://ar.wikpedia.org ويكيبيديا، تاريخ المغرب

[53] للمزيد انظر: جميل سيار، ص 103 – 119.

المفعول في مصر فقط، اما سوريا فقد حكمها العثمانيون حكما مباشرا ضمن اطر مختلفة من السيطرة سواء كان ذلك باسلوب المركزية او اللامركزية "[54]. لم تحتاج الدولة العثمانية وقتا طويلا في السيطرة على الوطن العربي. فبعد ان اكملت الدولة العثمانية سيطرتها على المشرق العربي امتدت سيطرتها الى اجزاء كبيرة من المغرب العربي ففي عام "1552م تم اعلان انضمام الجزائر وتونس وطرابلس الى الدولة العثمانية. وذلك بطلب من الجزائر التي كان لها حكم ذاتي في تصرفها، عندما طلب خير الدين بربروس العام 1518 المساعدة من الاستانه، عقب مقتل اخيه بابا عروج من طرف الاسبان... فأصبحت الدولة تمتد على معظم ما يشكل اليوم الوطن العربي باستثناء وسط الجزيرة ومراكش وعمان"[55].

1.3.1.2 ادارة الدولة العثمانية للوطن العربي الخاضع تحت سيطرتها

عندما سيطرت الدول العثمانية على معظم الوطن العربي لم يكن هذا الوطن يشكل وحدة سياسية ولم يكن يتشكل من وحدات سياسية ذات حدود سياسية مبنية على طابع اممي او قومي، انما كان يخضع لزعامات وحكومات تعود في نسبها الى سلالات عائلية كما هي السلالات التي حكمت تونس، ومذهبية مثل الشافعية والزيدية في اليمن، وزعامات قادمة من خارج الوطن العربي مثل المماليك في مصر وبلاد الشام والعراق... الخ، وكانت حدود أي دولة في ذلك الوقت تتجاوز أي تسمية حالية لاي قطر عربي او تقل عنه احيانا ويعود ذلك الى حالات القوة والضعف وشدة التصارع فيما بينها ، وعندما سيطرت الدولة العثمانية على معظم الوطن العربي اتبعت نظامين في ادارتها لهذا الوطن الواسع فقد قسمت الوطن العربي الى دواخل واطراف

> "وتم رسم خارطه جديدة للبيئة العربية لم تألفه في القرون السابقة ، وخصوصا في الدواخل المنحصرة بالعراق، وسوريا، والحجاز، ومصر، وطرابلس الغرب وتونس والجزائر. وما تبقى من البيئة العربية فهو اطراف – في حين عاشت لبنان واليمن، وشهرزور اضافة الى اللواحق بالاقاليم المهمة تخلخلا عثمانيا، وبقيت الاطراف البعيدة مستقلة استقلالا كاملا عن العثمانيين كساطات المغرب، ومسقط وزنجبار وانحسرت ببعض الاطراف الاخرى كحضرموت والصحراء الكبرى والسودان... بقايا النظام العرقي القبلي"[56].

---

[54] جميل سيار، مرجع سابق، ص 188.

[55] http://ar.wikipedia.org الامبراطورية العثمانية

[56] جميل سيار، بقايا وجذور، مرجع سابق. ص 163.

* اعتمدت الادارة العثمانية في حكمها الى تقسيم الدولة الى ولايات ، وكل ولاية مقسمة الى اجزاء ، عرف كل جزء من الولاية الى سنجق ، وذلك لتسهيل الحكم والسيطرة .

وقسمت الدولة العثمانية الوطن العربي الى سناجق* وولايات، مثل: سنجق البصرة، بغداد الموصل دمشق، حلب، عكا، بيروت، طرابلس . وعينت حاكما على كل ولاية غالبا ما كان من الاسر العريقة في المكان الذي هو فيه، من اجل ضمان مصالح الدولة العثمانية ونتيجة ذلك

"ظهرت في مناطق متفرقة من الولايات العربية اسر او حكام من الشعوب الناطقة بالعربية، وحصلوا على اعتراف رسمي بهم ملتزمين للسلطان. وارتكزت قوتهم على مكانة موروثة او ارتباطات عائلية او قبلية. ومثال ذلك الاسرتان اللتان حكمتا لبنان على التوالي وهما المعنيون والشهابيون، كذلك ظاهر العمر في الجليل، والشيخ همام في مصر العليا"[57].

ومع مرور الزمن اخذ النظام المركزي يتفكك واصبحت الزعامات في السناجق والولايات ذات قوة ونفوذ، اضافة الى ان بعض الزعامات اصبحت تكتسب الحكم بالتوارث، واصبح لهذه الزعامات ارتباطات اقتصادية مع العالم القريب منها ومارست الحكم كزعامات لدول مستقلة. ومن هذه الانماط: "النمطية الاسروية والتي تمثلت في تفرد عائلات في الحكم لفترات طويلة مثل: حكم الاسرة الجليلية للموصل، وحكم ال العظم لدمشق والاسرة المرادية والحسينية لتونس... والنمطية المملوكية مثل بكوات مصر، والنمطية الاوليغاركية، مثل: دايات الجزائر وظاهر العمر في فلسطي"[58].

وقد عملت الدولة العثمانية على اثارة النعرات والفتن الطائفية في المناطق التي كانت تشعر بتهديد لها فيها ففي "عام 1860 وقعت المذابح الطائفية في لبنان عرفت بمذابح الستين وذهب ضحيتها الكثيرون وادت الى نمو التعصب الطائفي بين الدروز والمسيحيين... وشجعت السلطة العثمانية هذا الاحتراب الطائفي كما قامت الدول الاستعمارية بدور فعال فيه"[59].

وقد ظهرت توجهات الانفصال والاستقلالية لدى الزعامات في كل من تونس والجزائر عن الدولة العثمانية نتيجة ضعف السيطرة العثمانية، وتفكك السيطرة المركزيه فيها. "فكانت الجزائر في ذلك الوقت تابعة اسميا للباب العالي ويحكمها الداي حسين الذي كان يتمتع بسلطة محدودة"[60]. وكانت سلطة الداي حسين في الجزائر محدودة نتيجة اهمال الدولة العثمانية لها وعدم القيام بواجباتها كسلطة ترعى رعاياها، اضافة الى ما تسببته في سياستها النفعية الى ظهور "عدد كبير من الكيانات المستقلة او شبه

---

[57] عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص124.

[58] جميل سيار ، بقايا وجذور. ص 212.

[59] توما اميل ، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث. الجزء الاول، القدس، منشورات صلاح الدين، 1979، ص73.

[60] برجاوي سعيد احمد، الامبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، 1993 ص219.

المستقلة داخل الجزائر"[61]. بينما سارت تونس في عهد الباي احمد باشا في القرن التاسع عشر في طريق الاستقلال عن السلطة العثمانية حيث الاصلاح العمراني والاقتصادي ووضع دستور للبلاد. وما ترتب على ذلك من اقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الدول الاوروبية. والذي كان سببا مبررا لاحتلال تونس من قبل الفرنسيين بحجة تحصيل الديون عام 1881، وفي نفس الوقت كان رد فعل السلطان عبد الحميد ردا غير حازم، حيث كان يرغب في التخلص من واضعي الدستور ومؤسسي الدولة التونسية[62]. وفي العهد العثماني الاخير اصبحت بلدان شمال افريقيا شبه خارجة من السيطرة العثمانية وكانت مقدمة سيطرة الدول الاستعمارية عليها.

ويتضح ان ادارة الدولة العثمانية للبلاد العربية اتسمت في بداية السيطرة العثمانية بالشدة والمركزية فيما عرف بالدواخل، وباللامركزية بمناطق الاطراف. وقد اعتمدت الدولة العثمانية على زعامات محلية لتحقيق اهدافها، ولكن سرعان ما كانت تستخدم الحيل والمؤامرات ضد هذه الزعمات، بعد ان يتسع نفوذها وتزداد قوتها، الا ان ضعف الدولة العثمانية في العهد الاخير سمح للكثير من الزعامات التمرد على الدولة والتصرف بشكل شبه مستقل عن سلطة الاستانة.

2.3.1.2 ولاء الشعوب العربية والزعامات الحاكمة للدولة العثمانية

ابان سيطرة الدولة العثمانية على الوطن العربي كانت التركيبة الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية تحكمها ظروف غير موحدة، فشبه الجزيرة العربية لها تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة عن اليمن وعمان، وكذلك ظروف العراق ومصر وبلاد الشام التي كانت بمعظم اراضيها تخضع للحكم المملوكي، وكما تبين للباحث من خلال ما ذكر عن منطقة شمال افريقيا العربية كان لها خصوصيتها ايضا، ولا يعني هذا توحد حال منطقة شمال افريقيا العربية، كبيئة واحدة، بظروف واحدة. ناهيك على ان البلاد العربية قاطبة خضعت لسيطرة الخلافة الاسلامية في الحقب التي سبقت، وكانت تجمعها العاطفة الدينية وقد انعكس هذا الامر على تقبل بعض البلدان العربية للحكم العثماني في بادىء الامر .

> "خلال الحقبة الزمنية الطويلة من الحكم العثماني استسلم مسلمو بلاد الشام. وهم في الاصل محافظون دينيا وثقافيا طواعية الى هذا الحكم معترفين بشرعيته كخلافة اسلامية متوارثة مما جعل نظرتهم الى التاريخ تنحصر في اطار اسلامي عام، كانت الدولة العثمانية اخر حلقاته. ولذلك لم ترتسم في اذهانهم صورة ما قد

---

[61] الانصاري محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000. ص126،

[62] انظر: توما اميل، مرجع سابق. ص50.

يسمى بتاريخ وطنهم سوريا، او تاريخ الامة العربية وهذا الانقياد الذاتي للشرعية العثمانية جعل مسلمي بلاد الشام يتقبلون الحكم العثماني بكل مساوئه. ولم يتعد تذمرهم منه حدود الاحتجاج على ظلم وال، او قهر العسكر وعبء التجنيد"[63].

ظهر ولاء الوطن العربي للامبراطورية العثمانية كممثلة لدار الاسلام الا ان العلاقة لم تكن منظمة بين الفرد والدولة حيث :

" انه ثمة ولاء للامبراطورية العثمانية بدرجة او باخرى من حيث تمثيلها غالبية دار الاسلام كأمر واقع ولكن هذا الولاء لم يتجسد في معايشة مباشرة للعلاقة المنتظمة المقننة بين الفرد والدولة. وكان الفرد لا يعايش الدولة الا في الخضوع لاحكامها عسكريا وضريبيا، في مناسبات معينة "[64].

الا ان اليمن انفرد بميزة عن غيره من البلدان العربية، من خلال رفضه للسيطرة العثمانية منذ البداية واستمر في مقاومته لها معلنا الانفصال عنها كلما سمحت الفرصة.

"ان العرب كانوا من السباقين الاوائل الى استقبال العثمانيين استقبالا حسنا في معظم الاقاليم العربية ومدنها وحواضرها. نظرا لاسباب ومسببات عديدة، عدا اليمن وعدن وحضرموت التي عدت استثناء عربيا شاذا عن القاعدة، فقد واجه اليمنيون قوات العثمانيون منذ البداية وحتى النهاية مواجهة دموية قاسية صعبة استمرت اكثر من قرن كامل"[65].

ظهر ولاء البلدان العربية للامبراطورية العثمانية كونها تمثل دار الاسلام بعد انتهاء الخلافة العباسية، وتمرد اليمنيون عليها وأصروا على ترك القوانين المدنية وطالبوا بالعمل على تطبيق القوانين الشرعية كما يفهمها الزيديون[66].

وفي العهد الاخير من حكم الدولة العثمانية ظهرت حركة الوهابية في الحجاز، والحركة السنوسية في ليبيا، وبرزت دولة مصر القوية، عبرت عن طموح محمد علي الانفصالي.

فكانت الحركة السنوسية ذات توجه ديني بحيث دعت الى تخليص الدين من الكثير من العادات الوثنية التي دخلت عليه، وأخذت تطالب باصلاح حال الناس وطرحت برنامجا اقتصاديا تعليميا مرتكزة في ذلك على اصول الدين. واقامت الزوايا في الكثير من مناطق ليبيا ومارست ادوارا عديدة في حياة

---

[63] سنو عبد الرؤوف، النزعات الكيانية الاسلامية في الدولة العثمانية 1877 – 1881، بلاد الشام - الحجاز – كردستان – البانيا، ط1، بيروت – بيسان للنشر والتوزيع، 1998. ص31.

[64] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق. ص84.

[65] جميل سيار، مرجع سابق. ص137.

[66] انظر: توما اميل، مرجع سابق، ص 71

الناس في البلاد[67]. بالرغم من وضوح اسباب ظهور الحركتين الوهابية والسنوسية وهو اصلاح الدين من البدع والخرافات التي دخلت عليه من جانب واحتجاجا على ادارة السلطة العثمانية لدولتها الامر الذي تسبب في سوء حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، الا ان توجهات محمد علي كانت مختلفة فكان يطمح في اقامة دولة حديثة، وقد عمل على تحقيقها وشملت مصر والسودان وبلاد الشام واجزاء من العراق واليمن لاحقا.

وقد ظهرت النزعة القومية لدى ابراهيم محمد علي باشا اثناء حروب محمد علي، "فيبدو أن حملة ابراهيم باشا في سوريا عمقت مشاعر ابراهيم باشا القومية التي كانت تنمو نتيجة عوامل عديدة. فرأى الحرب مع السلطنة العثمانية حربا قومية لاقامة دولة عربية موحدة، تتألف من الاقاليم العربية "[68] . وبغض النظر هل كان ابراهيم باشا ينادي بالقومية العربية - رغم انه ليس من اصول عربية - من ايمانه بذلك، أم حنكة سياسية لاستنهاض الهمم وتوظيف ذلك في سهولة تقبل المجتمع العربي لامتداد دولة ابيه ، الا انه رفع هذا الشعار بحيث "تتجلى فكرة ابراهيم باشا في منشوراته وفي مخاطباته جنوده في الحرب السعودية الاخيرة. فانه لايفتأ يذكرهم بمفاخر الامة العربية وبمجدها الخالد. وتتصل بهذا المعنى مجاهرته بأن كل البلدان العربية يجب ان تنضم تحت لواء ابيه"[69].

كذلك حركة الموحدين التي امتدت في معظم بلدان شمال افريقيا العربية فقد شكلت تهديدا كبيرا للامبراطورية العثمانية، وقد تعاملت الدولة العثمانية بدهاء مع كل من محمد علي، والحركة الوهابية، حيث طلب السلطان من محمد علي مواجهة الوهابيين والقضاء عليهم وقد تلاقى هذا الطلب مع طموح محمد علي كي يتسع في دولته ويحقق اهدافه، وبعد ان تمكن من القضاء على الدولة الوهابية، قامت الدولة العثمانية بمواجهة محمد علي وهزمته وابقته على حكم مصر فقط.

وجاءت الثورة العربية الكبرى التي انطلقت من الحجاز في الحرب العالمية الاولى معلنة وبشكل صريح رفضها الحكم العثماني ومنادية باقامة دولة عربية. فيرى ساطع الحصري وهو من المفكرين القوميين البارزين:

"ان الثورة التي نشبت في مكة المكرمة في اواخر السنة الثانية من الحرب العالمية في 10 حزيران سنة 1916، لم تكن ثورة حجازية بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة انها كانت ترمي الى استقلال البلاد العربية بأجمعها وكانت تصبو الى تكوين دولة عربية جديدة، تنهض بالامة نهضة حقيقية تعيد اليها مجدها

---

[67] انظر: توما اميل ، مرجع سابق. ص 74 – 75.

[68] مرجع نفسه، ص40.

[69] المرجع نفسه ، ص40.

السالف... لذلك اشترك في الثورة وقام بأعبائها، رجال من مختلف الاقطار العربية فكان بينهم السوري، والعراقي، والفلسطيني والحجازي، وكان بينهم المسلم والمسيحي"[70].

بينما يرى الدكتور اميل توما ان النزعة القومية لم تكن هدفا لدى الشريف حسين، وان موقفه الاولى كان يتمحور في امور تتعلق بالحجاز نفسها[71].

وحول ما اذا كانت الدولة العثمانية تقوم ببناء اواصر العلاقة مع الزعامات العربية كشركاء في الحكم وتهتم بمصالح الناس كرعايا لها، لهم حقوق وعليها واجبات كما هو العكس ايضا "لم يلاحظ وصول ايا من رجالات العرب حتى القرن التاسع عشر الى قيادات سلطوية وادارية في الدولة العثمانية واكتفت الدولة العثمانية بخبرات العرب في القضاء والافتاء المحلي فحسب"[72].

تبين من خلال تمرد بعض الزعامات وظهور الحركات التي نادت بالاصلاح، اضافة الى دولة محمد علي ودولة الموحدين، وما تبع ذلك من خروج جزء كبير من الوطن العربي من سيطرة الدولة العثمانية المباشرة وفي بعض الاحيان الاستقلال شبه التام، وما قامت به شريف مكة في الثورة العربية الكبرى من تحالف مع بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الاولى، انه دليل واضح على رفض العرب للسيطرة العثمانية في العهد الاخير من حكمها، ولكن هل كان لدى هذه الحركات والولايات تنسيق فيما بينها، تعبر فيه في مجمل نشاطها عن نزعة قومية او شعور بوحدة الاصول وبالانتماء للامة العربية؟ وهل كانت بمثابة صحوة تجاه وطن واحد لامة واحدة؟ ففي اطار المشرق العربي ، "ومن خلال دراسة ما كان يمكن وراء الاحداث التاريخية، والتمكن في عمق سايكولوجية الولاة، لم نجد أي تعاطف بينهم نتيجة تضارب المصالح وتشابكها، ولكن ثمة تشابه في الاحداث والمعالجات نظرا لاشتراك مجموعة الولايات الكبرى في المشرق العربي بيئة موحدة جغرافيا وسكانيا وثقافيا"[73]. وان تركيبة الوطن العربي في ظل التجزئة التي عاشها مبنية على الطائفية والقبلية و الاعراق

"ان السلطة العثمانية التي حكمت ايضا شعوبا وبلدانا اوروبية مسيحية غير قليلة لم تفكر في مطابقة نفسها مع المجتمع الاهلي الخاضع لها الا في القرن التاسع عشر بتأثير السياسة والثقافة الاوروبية لان الهويات التاريخية التجزئية التي انطوت عليها من ملل ومذاهب وقبائل واعراق كانت تستعيض عن التوحد السياسي العضوي نظرا الى انتفاء قاعدتها المجتمعية الموحدة اصلا"[74].

---

[70] الحصري ساطع، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، مذكرات مصدرة بمقدمة عن تاريخ الدول الغربية حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور، دمشق، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، 2004. ص75.

[71] توما اميل، مرجع سابق، ص 177.

[72] جميل سيار، مرجع سابق، ص 39

[73] المرجع نفسه. ص183

[74] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص102

"واذا عدنا الى الحالة العربية في نهاية الدولة العثمانية، نجد انه من الخطأ العلمي والمفاهيمي البين الافتراض بأن الاجزاء العربية تحتها كانت تعيش حالة وحدة بأي معنى حقيقي او عضوي للوحدة، عدا احساسها بالرابطة الوجدانية والمعنوية العامة التي لم تتوفر لها اسس موضوعية واقعية كافية"[75]. وقد ظهرت مؤشرات عمل وحدوي في الشمال الافريقي، الا ان هزيمة الدولة العثمانية وسيطرة الاستعمار عليها جعلها تنحى منحى اقليمي مختلف، فقد

> "ادى انحدار الدولة العثمانية الى تبديد فكرة الجامعة الاسلامية. وتوقف تعاون قيادات اقطار المغرب العربي الذين حاولوا تنظيم حركة لتحرير الشمال الافريقي. ولذلك شهدت فترة ما بعد الحرب تعميقا للاتجاه الاقليمي في الحركات القومية خصوصا وقد اضطرت القيادات القومية الى الخضوع امام الوضع السياسي القائم والعمل في اطاره"[76].

والواضح ان الحركات والولايات الانفصالية التي قامت لم تعبر عن نزعة قومية، انما جاءت معبرة عن رؤية مذهبية اودينية كما هي الحركة الزيدية الشيعية في اليمن، والوهابية التي نادت بضرورة العودة الى اصول الدين، والسنوسية التي نادت بضرورة الاصلاح وابعاد الدين عن العادات والطقوس التقليدية والخرافات، واصلاح حال الناس، ودولة الموحدين كذلك. اما الزعامات المحلية فكانت تمثل نزعة شخصية للقائد وليست نزعة قومية والدليل على ذلك انه لم يتم أي عمل تضامني بين زعامات في اقليم جغرافي واحد للعمل المشترك بهدف اقامة دولة قومية، اما محمد علي، فكانت لديه رؤيا اقامة دولة كبيرة وحديثة في الوطن العربي وربما لو سمحت له الفرصة للبقاء لشكل دولة قومية تضم الوطن العربي بكافة اقطاره.

4.1.2 الوطن العربي في ظل الاستعمار

ظهرت رؤية الاستعمار للوطن العربي بشكل واضح وصريح ومعلن في اتفاقية (سايس بيكو) بين فرنسا وبريطانيا عام 1916م تمهيدا للسيطرة على الارث العثماني في الوطن العربي، بعد ان تكتمل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى. وجاءت اتفاقية سايس بيكو في اثنا عشرة مادة، تتضمن رؤية الدولتين البريطانية والفرنسية لمستقبل الوطن العربي، ودور الدولتين فيه ومطامع الدولتين التجارية والاقتصادية واستغلال الموقع الجغرافي لخدمة مصالحهما.

---

[75] المرجع نفسه، ص102.

[76] توما اميل، مرجع سابق، ص190.

وقد قسمت كل من بريطانيا وفرنسا الوطن العربي كما ورد في اتفاقية سايس بيكو بينهما، بما يضمن مصالحهما الاقتصادية والسياسية من جانب، وسيطرتهما على هذا الوطن العربي لاطول مدة زمنية ممكنة. وفي الوقت الذي كان فيه البريطانيون يصيغون اتفاقاتهم الثنائية لتقسيم الارث العثماني في الوطن العربي كانت بريطانيا تحاول التوصل الى تفاهمات مع الشريف حسين الذي قاد لاحقا ثورة انطلقت من الحجاز ضد الدولة العثمانية، وقد اتفق الطرفان -الشريف حسين وممثل الدولة البريطانية- على اعطاء الشريف دولة في المشرق العربي. واتفق البريطانيون والفرنسيون على اقامة هذه الدولة، ولكن بشروط، وحدود تلائم مصالحهما، واطماعهما.

وتكون كل من فرنسا وبريطانيا صاحبة الحق في عمل ما تراه مناسبا بشكل الحكم في المنطقة التي ستكون تحت سيطرتها، كما جاء في المادة الثانية من اتفاقية سايس بيكو[77] .

ومن اجل احكام السيطرة على المنطقة وعدم دخول أي طرف اخر يشاركهما في هذه المنطقة اتفق الطرفان كما ورد في المادة العاشرة من اتفاقية سايس بيكو على مايلي :

"تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على ان لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة ان تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب، او تنشىء قاعدة بحرية على ساحل البحر المتوسط الشرقي على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الاخير. وتستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة، او حلف الدول العربية"[78].

واضافة الى ان شكل وحدود الدولة العربية القادمة ستعملان الدولتان البريطانية، والفرنسية على تحديدها ، وستقومان الدولتان بالنظر في الوسائل اللازمة والمناسبة لمراقبة جلب السلاح الى البلاد العربية[79].

وتم تحديد الموقف العربي من خلال مراسلات الشريف حسين مع مكماهون حدود الدولة العربية القادمة وتم الاشتراط بالغاء الامتيازات الامنية، وعقد تحالف دفاعي بينها وبين بريطانيا ، مع ضمان امتياز بريطانيا الاقتصادي. و تم التعهد بدعم الثورة العربية التي سيعلنها شريف مكة لدعم الحلفاء[80].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، وهزيمة الدولة العثمانية وحلفائها، تم اعادة تقسيم الارث العثماني في الوطن العربي، حيث عدل ما ورد في اتفاق سايس بيكو الى ما تراضيتا عليه الدولتان بريطانيا

---

[77] توما اميل، مرجع سابق، ص 190.

[78] المرجع نفسه، ص192.

[79] المرجع نفسه، ص192.

[80] انظر: توما اميل، مرجع سابق، ص 178.

وفرنسا . وتم تحديد الدولة العربية في شرق الاردن فقط، حيث: "تم الاتفاق بين البلدين عام 1920م على وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني"[81].

وفيما يتعلق بعلاقة بريطانيا بالخليج العربي ومصر قامت بريطانيا بما يعرف بتهنيد الخليج العربي من خلال ربطه بالهند وادارتها. فقد "تم تتبيع الخليج الى نائب الملك في بومباي الذي اناب عنه مقيما عاما في المنطقة واتخذ من بوشهر مقرا له، فضلا عن وكلاء في الامارات والمشيخات التي تتعاظم المصالح البريطانية فيها او تربطها بحكومة الهند اتفاقية خاصة. وتم تعيين اول هؤلاء الوكلاء في الشارقة عام 1823م"[82]. واختلاف الحال مع عمان التي كانت القبائل فيها دائمة التمرد على الاستعمار البريطاني، وكانت تحاول دائما اقامة دول مستقلة.

في الوقت نفسه عملت على عزل مصر عن المشرق العربي من خلال ربط مصر باوروبا اقتصاديا حيث "يتجسد التحول المصري من الوطن العربي الى اوروبا في انتقال مركز التجارة الرئيسي من دمياط الى الاسكندرية"[83]. ولم يكن اسلوب الاستعمار الفرنسي ببعيد عن اسلوب الاستعمار البريطاني، في ادارتها للبلاد العربية، فقد عمل الفرنسيون عندما احتلوا سوريا وفرضوا انتدابهم عليها على تقسيمها الى:

"دويلات: حلب ودمشق وجبل الدروز، وبلاد العلويين وذلك بعد ان فصلوا سنجق الاسكندرونه، والاقضية الاربعة... وبعد خمس سنوات من هذا الفصل ابقت فرنسا على دولتي جبل الدروز، وبلاد العلويين خارج نطاق الجمهورية السورية مدة تقترب من ربع قرن... الى ان تم ضمهما الى الجمهورية السورية بعد الحرب العالمية الثانية"[84].

وفي اطار التوحيد او التجزئة فقد ادارت الدولة العثمانية منطقة بلاد الشام على اعتبار انها ألوية وسناجق قد تتجاوز حدود السنجق او الولاية البلد التي هي فيه الى بلد اخر من بلاد الشام، دون ان يكون هناك معلم واضح لحدود جغرافية تاريخية لولاية ما. فقد "اطلق اسم سوريا او بلاد الشام في الماضي على كل المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط والتي ساعدت الظروف الطبيعية بها على ان

---

81 www.sabanews.net/ar/news44108.htm . صوال علي ، الاستراتيجية الفرنسية تجاه الوطن العربي.

82 رزق يونان لبيب، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، 1919 – 1945، دراسة وثائقية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص19.

83 رزق يونان لبيب ، مرجع سابق. ص 27.

84 الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص119.

تجعل منها وحدة جغرافية واحدة، والتي تم تقسيمها بعد الحرب العالمية الاولى الى اربع وحدات سياسية هي سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن"[85].

اما ليبيا والتي وقعت تحت سيطرة الاستعمار الايطالي، فقد كانت تعرف بولاياتها الثلاث: طرابلس وبرقة وفزان. وقد اطلق الايطاليون اسم ليبيا على المقاطعات الثلاث، واصبحت تعرف باسم ليبيا وقد وحدت مقاومة الاستعمار الشعب الليبي، واصبح يشكل مجتمعا واحدا بعد ان كان مقسما على الثلاث مقاطعات وكل مقاطعة تتبع دولة من دول الجوار[86]. وكانت السودان تتبع الادارة المصرية باشراف بريطاني باستثناء اقليم دارفور الذي كان يحكم بواسطة سلطة محلية، وتم ضم اقليم دارفور الى السودان من قبل الاستعمار البريطاني بعد ان تمرد زعيم دارفور على الاستعمار البريطاني[87].

ولم يكن الامر ببعيد في الجزائر وتونس والمغرب الذين كانوا يرزحون تحت الاحتلال الفرنسي فقد احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830م، وتونس عام 1882، والمغرب عام 1912م، أي قبل الحرب العالمية الاولى. ولم تتعامل فرنسا مع هذه البلدان كاقليم جغرافي واحد رغم ان الاحتلال واحد، وتم منح هذه البلدان الاستقلال في فترات مختلفة[88].

والواضح ان الوطن العربي تم تقسيمه من قبل الاستعمار وفق ما تقتضيه مصالحه الاقتصادية والامنية والسياسية، فقد وحد اجزاء في بلد واحد كما هو الحال في ليبيا، وقسم بلاد الشام كوحدة جغرافية واحدة، الى اربعة بلدان، وعمل على عدم توحد البلدان العربية او اجزاء منها، بحيث اقتطع اراض عربية ومنحها لغير العرب، مثل لواء الاسكندرونة الذي اتبع لتركيا واقتطاع فلسطين ومنحها لليهود كما جاء في وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا في تاريخ 2-11-1917 والذي طبق على ارض الواقع لاحقا. اضافة الى انه تعامل مع الخليج العربي كوحدات منفصلة عن بعضها تحكمها مشيخات تابعة له رغم الوحدة الجغرافية والثقافية، ووحدة الاستعمار ايضا.

5.1.2 تشكل الدولة القطرية

جاء تشكل الدولة القطرية العربية نتيجة ظروف مختلفة ومغايرة عن الظروف التي تشكلت فيه الدولة الاوروبية مثلا. فقد جاءت ولادة الدولة القطرية العربية بعد مرور الوطن العربي في مراحل سياسية مختلفة فمن دولة الخلافة الاسلامية الواحدة التي كان الوطن العربي جزءا رئيسيا فيها الى تشكل عدة

---

[85] الجوهري يسرى، مرجع سابق. ص106.

[86] انظر: الانصاري محمد جابر ، مرجع سابق. ص 123.

[87] المرجع نفسه، ص 122 .

[88] انظر: www.sabanews.net/ar/news44108.htm صوال علي، مرجع سابق.

دول بعد ضعف الدولة العباسية، ومن ثم مجيء الدولة العثمانية التي ادارة الوطن العربي وفق تقسيمات تسهل عليها القدرة على السيطرة، ومن ثم سيطرة الاستعمار الغربي وتقسيمه للوطن العربي وفق ما يحقيق مصالحه. وكل هذه الحقب لم تتح للوطن العربي الفرصة لتشكيل دولة عربية لها امتدادها وتطورها التاريخي كما كان في نشأة وتطور الدولة بشكل عام الى ان وصلت الى الدولة الحديثة كما هو في اوروبا وامريكا مثلا.

وجاءت ولادة الدولة القطرية العربية، اما نتيجة اتفاق بين المستعمر وزعامات عربية في مكان جغرافي ما من الوطن العربي، اطلق عليه لاحقا دولة، كما هو حال دول الخليج العربي ودولة شرق الاردن:

"فان المشيخات القبلية الخليجية شكلت نمطية خاصة في تاريخ معين ومحدد ولكنها نمطية مختلفة جدا عن الانماط العربية والعثمانية الاخرى التي عرفتها بقية البيئات العربية. لقد افرزت هجرة العتوب واصطدامهم بالعثمانيين بعد اتصالهم بالبحر واستقرارهم في اقليمي البصرة والاحساء ضمن مراكز استراتيجية في جغرافية التوطن التاريخي. وقد ولدت عن فروعها كيانات مشيخية ثلاث هي: الكويت والبحرين وقطر اثر تحالفات مع قوى اقليمية عربية ودولية"[89].

ودولة شرق الاردن التي تم الاتفاق عليها بين الشريف حسين والدولتين البريطانية والفرنسية حيث وضعتا حدودها وحددتا طبيعتها كما مر سابقا. " فقد شملت الدولة الاردنية منطقة العقبة التي لم تكن تعتبر من شرق الاردن في العهد العثماني، فقد كانت تتبع احيانا لمصر، واحيانا لسوريا، وكانت في اخر العهد العثماني تابعة لادارة المدينة المنورة "[90].

وكان تشكل دولة الامارات العربية المتحدة ظاهرة لتشكل الدولة القطرية من جانب والوحدة التي اصر عليها الاستعمار بين سبع امارات من جانب ثان، والتجزئة عن امتدادها الجغرافي دولة عمان من جانب ثالث[91].

وجاءت دولة لبنان المستقلة بعد ان رزحت تحت الاستعمار الفرنسي المباشر وفق ما تم الاتفاق عليه بين الدول الاستعمارية ، ومن ثم سمح الانتداب لقيام حكومة لبنانية وبوجود دستور شارك الاستعمار الفرنسي في صياغته، الى ان تم الاستقلال التام، حيث توحدت في هذه الدولة اقاليم

---

[89] جميل سيار، مرجع سابق. ص 289.

[90] http://www.factjo.com/newsletter printable.aspx?id=4098 ابو غنيمة زياد، " الحقيقة الدولية " محطات في مسيرة الوطن.

[91] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص 115 – 116.

ومناطق لم تكن تعرف بوحدتها قبل العهد العثماني وأثنائه. بل ساهمت السلطات العثمانية في تقسيم لبنان طائفيا، وجاء تشكل دولة لبنان المستقلة بطوائفها واقلياتها الاثنية والقومية .

" ان خروج الجبل اللبناني من عزلته التاريخية – مارونيا ودرزيا – ودخوله في دولة لبنان الكبير للتعايش في الدولة مع طوائف من الاغلبية السائدة – وان يكن للسياسة الفرنسية دخل في ذلك – يمثل ايضا خطوة توحيدية لا سابق لها في التاريخ العربي من حيث تعايش هذا التنوع من الطوائف في دولة واحدة "[92].

اما اليمن ظلت تعتبر أنها وحدات سياسية منتقصة، حيث تشكلت فيه دولتين، دولة في جنوب اليمن عرفت دولة اليمن الديمقراطية الشعبية وعاصمتها عدن، و تتبع الاتحاد السوفياتي سابقا.واخرى في شماله عرفت باسم بالجمهورية اليمنية، وعاصمتها صنعاء، و تتبع النظام الرأسمالي. وقد ساهم التنافس والحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي سابقا، والحلف الاطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية على تأجيج الصراع بين الدولتين اليمنيتين، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي توحد اليمنين في عام 1990، تحت اسم الجمهورية اليمنية وقد سمحت الدول الكبرى بهذه الوحده لانه لا يتعارض مع مطامع الدول الغربية الكبرى[93].

ودولة السودان التي كان الجزء الاكبر منها يتبع مصر بينما اقليم دارفور كان مستقلا بذاته وقام الاستعمار البريطاني بضمه لمستعمرته لاحقا، واصبح جزءا من دولة السودان بعد استقلالها اضافة الى طبيعة المجتمع السوداني المتعددة الاثنيات والطوائف[94] .

وقد تحقق استقلال ليبيا بعد فترة طويلة من النضال ضد الاستعمار الايطالي. وكانت المقاومة قد وحدت الاقاليم الليبية، وجمعتها تحت سقف المقاومة ضد الاستعمار، وهدفها المشترك وهو الاستقلال. فقد كانت ليبيا تعرف باقاليمها الثلاث وهي طرابلس وبرقه، وفزان وعمل الاستعمار على توحيدها تحت ادارته باسم ليبيا. وعند الاستقلال عام 1951 تم تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس، وفي عام 1963 تم اعلان ليبيا دولة موحدة[95].

ولم يختلف الامر كثيرا في دول المغرب العربي فالجزائر وتونس والمغرب نالن استقلالهن في فترات متقاربة ولكن بشكل منفرد. وكان للاستعمار دور في تجزئة المغرب التاريخية، حيث عملت القوى الاستعمارية على فصل الصحراء الغربية وموريتانيا عن المغرب، الامر الذي جعل الصحراء الغربية

---

[92] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص119.

[93] انظر: ابراهيم سعد الدين واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996 ص 177.

[94] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق. ص 122.

[95] http://www.coptichistorg.org/news page-597.htm اندراوس عزت، مرجع سابق.

حتى يومنا هذا مسألة خلافية، حيث ترفض دولة المغرب انفصالها، وظلت المغرب تطالب بموريتانيا وترفض الاعتراف بها دولة مستقلة حتى السبعينيات[96].

والصومال الذي تعرض للتجزئة من قبل الاستعمار حيث تشكلت الدولة على مساحة منقوصة عن امتداد اراضيه التاريخية .

"خلال الجزء الاول من القرن العشرين تعرض الصومال الى عملية بلقنة، اشتركت فيها ايطاليا وبريطانيا وفرنسا والمانيا لمدة قصيرة. وكانت نتيجتها أن الجزء الغربي من الصومال وقع تحت هيمنة الانكليز، ثم ضم فيما بعد الى اثيوبيا، وهو اقليم الاوغادين. واحتلت فرنسا الجزء الشمالي والذي اصبح تحت الوصايا البريطانية بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية، واخيرا حصل على استقلاله عام 1960، ولكن بعد أن كانت قد اقتطعت منه بريطانيا جزءا وضمته الى كينيا"[97].

ان تشكل الدولة القطرية العربية جاء بحالتين الاولى توافق بين الاستعمار والمشيخات والزعامات في البلد نفسه، كما هو الامر في الخليج العربي. والثانية خلال حركات التحرر، التي عملت جاهدة للتخاص من الاحتلال، ونيل البلاد التحرر والاستقلال مثل: الجزائر، ومصر، والسودان... الخ. ومع اختلاف الية الاستقلال ما بين اتفاق مشيخات او اسرة سامية ذات نفوذ مع الاستعمار لنيل الاستقلال. وما بين ثورة تحررية تمكنت من تحرير قطر عربي ما، بعد نضال طويل عجز الاستعمار عن كسره مع تغيير في الظروف الدولية[98] .

ويؤكد محمد سعيد طالب على دور الاستعمار في تشكل الدولة التقليدية العربية (الريعية). اضافة الى دور التركيبة الاجتماعية لكل دولة تقليدية الذي ساعدت على تشكل الدولة واستمرارها. حيث يقول:

"تستند الدولة التقليدية الى قاعدة اجتماعية ذات اصول قبلية وعشائرية، ودينية أو مذهبية او طائفية تاريخية، أو حديثة مصطنعة. وقد اسست بتواطىء استعماري، بموجب معاهدات واتفاقيات خاصة في مرحلة الاستعمار المباشر، ثم اصبحت دولا معترفا بها في الامم المتحدة بعد تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية"[99].

بينما اعتبر الدكتور محمد جابر الانصاري ان عوامل التجزئة في حد ذاتها كانت غالبة في طبيعة المجتمع العربي وامتداده التاريخي، فقد تحدث عن بنية المجتمع العربي على انها:

---

[96] انظر: ابراهيم سعد الدين وأخرون، مرجع سابق، ص 177.

[97] المرجع نفسه، ص173.

[98] سمارة عادل، اما زال احد يتحمل كابوس الدولة القطرية، هل يبرر الحرص على المواطنة تبرير الدولة القطرية، كنعان، مجلة ثقافية، مركز احياء التراث العربي، الطيبة. العدد 116، كانون ثاني 2004، ص24.

[99] طالب محمد سعيد، مرجع سابق، ص352.

"لا تمتلك ولا تولد قوة التماسك والتضامن الاجتماعي الفعال – العصبية بالمفهوم الخلدوني- للدفاع عن نفسها وعن مقوماتها الحضارية واقامة سلطتها السياسية، وتأمين قوتها العسكرية. حيث لم تنشأ وتتطور في المجتمع المدني الحضري العربي قوة تماسك وتضامن اجتماعي مدني تكون اساسا لتوليد السلطة السياسية والقدرة العسكرية الذاتية".

واضاف مستشهدا بمثال عن اليمن، "تجمع الدراسات السسيولوجية المختصة في البنية المجتمعة اليمنية على انها بنية تقوم اساسا على الوحدات القبلية والعشائرية الصغيرة المتعددة، حتى في حالة الاستقرار الزراعي. وكانت الصراعات بين تلك الوحدات شبه المستقلة سياسيا ظاهرة دائمة"[100].

واضاف الانصاري عاملين اخرين للتجزئة اضافة الى طبيعة البنية المجتمعية، حيث اعتبر امتداد الصحراء ودورها في الفصل بين التجمعات السكانية في الوطن العربي كان عاملا اساسيا في عدم اقامة كيان سياسي تطور تاريخيا مستندا على الاستمرارية الزمانية والمكانية الواحدة، واعتبر الانقطاع الحضاري بين الكيانات السياسية التي كانت تقوم في الوطن العربي او اجزاء منه وسرعان ما كانت تنتهي، تسبب في عدم قيام دولة عربية لها امتدادها التاريخي والجيوسياسي[101].

ونظر الدكتور صلاح الدين الى ما يحس به الشعب العربي من شعور بالقومية والانتماء للوطن الكبير مشيرا الى الكيفية التي توسع فيها الوطن العربي حتى اصبح بهذه المساحة الشاسعة حيث يقول:

"المفهوم ان وطن العرب لم يكن في اول الامر يشمل كل المساحات التي يشملها الامتداد العظيم للوطن العربي الكبير في الوقت الحاضر... ويعني ذلك ان هذا الوطن كان على امتداد عشرات القرون يزداد اتساعا وامتدادا حتى اصبح من اكبر الاوطان بالنسبة لما يحس به سكانه من تجانس وترابط ووحدة قومية"[102].

ويتفق الباحث مع الاراء السابقة الذكر حيث انها مجتمعة عناصر ساهمت في تشكل الدولة القطرية دون ان يكون لهذه الدولة امتداد تاريخي ، وان اتساع رقعة الوطن العربي نتيجة الهجرات والفتوحات في العصور السابقة لم تتمكن من قيام دولة عربية ذات امتداد تاريخي نتيجة عوامل الانقطاع سواء كانت طبيعية – الصحاري الواسعة التي تفصل التجمعات المدنية عن بعضها – او بسبب تأثير السيطرة المتعاقبة لحكم سلطات كانت تمثل دولة الاسلام . ومن ثم تأثير الاستعمار الذي عمل على انهاء امتداد الحكم الاسلامي والذي نتج عنه تعزيز التركيبة

---

[100] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص 49 و ص114.

[101] للمزيد أنظر: المرجع نفسه، ص 38 – 98.

[102] الشامي صلاح الدين علي ، والصقار فؤاد محمد ، جغرافية الوطن العربي الكبير، ط4، دار المعارف، دون مكان نشر 1985، ص 19.

الاجتماعية القائمة على العشائرية والطائفية والمذهبية ، والتي اصبحت نواة الحكم للدولة القطرية .

1.5.1.2 دور الاستعمار في رسم حدود الدولة القطرية العربية

ساهم الاستعمار في تحديد الشكل الجغرافي للدولة القطرية العربية، من خلال اعتماد الحدود التي كانت قائمة بين الاقطار العربية اثناء الاستعمار، كما حصل في الجزائر وتونس والمغرب مثلا. فقد "استخدم الاستعمار طريقة ترسيم الحدود وتجزئة المناطق والاقاليم لزرع بذور الفرقة والاختلاف بين الشعوب التي تمتلك مقومات الوحدة والارتباط والتوافق. وهذا ما حدث في الوطن العربي من خلال تقسيمه الى دويلات عديدة متفرقة"[103]. كما قام الاستعمار ايضا باقتطاع مناطق من السيطرة العربية واتبعها الى قوميات وامم غير عربية، حيث "كان لواء الاسكندرونه تابعا لولاية حلب زمن العثمانيين. الا ان اتفاقية انقرة بين الفرنسيين والاتراك عام 1925 رسمت خط الحدود السوري التركي بشكل مواز لسكة الحديد الواصلة بين بغداد واسطنبول، وتطورت عنها مشكلة لواء الاسكندرونه الذي ضم لاحقا لتركيا"[104]. وان اصدار وزير خارجية بريطانيا بلفور وعده، والذي يتضمن حق اليهود في اقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وما تبعه من احتلال اليهود لفلسطين واعلان دولة اسرائيل دليل اخر على دور الاستعمار في اقتطاع اجزاء من الوطن العربي ومنحها لغير العرب.

وهناك خلافات حدودية بين الاقطار العربية، كان للاستعمار دور في عدم تحديدها، او اقتطع جزء من قطر ومنحه لقطر عربي اخر، والتي لاحقا وبعد اكتشاف النفط والمعادن والثروات الطبيعية الاخرى في هذه المناطق تسبب في خلافات حدودية بين الاقطار العربية وجزء كبير منها ما زال عالقا.

"تتنازع كل من المغرب وموريتانيا، وجبهة البوليساريو على ملكية الصحراء الغربية، التي كانت تستعمرها اسبانيا حتى عام 1976. ويطالب المغرب بالصحراء التي يبلغ عدد سكانها نحو ثمانين الف نسمة على اعتبار انها جزء من الامبراطورية المغربية القديمة التي امتدت حتى نهر السنغال. فحتى عام 1969 ظل المغرب يطالب بكل موريتانيا كجزء من مراكش العظمى"[105].

---

[103] الدويكات قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، ط1، رام ا ، دار الشروق، 2003، ص21.

[104] المرجع نفسه، ص92.

[105] المرجع نفسه، 143.

وحول ترسم الحدود لدولة السعودية فان "بريطانيا استندت في تحديدها للحدود الشرقية لمملكة نجد على الاتفاقية الانجليزية العثمانية الموقعة في 29يونيو من عام 1913 واتفاقية 9 مارس من عام 1914م. والذي رفضته المملكة العربية السعودية "[106].

واكد الدكتور منير شفيق دور الاستعمار في التجزئة ورسم الحدود غير المستندة على حقائق جغرافية تاريخية، حيث ذكر انه:

"ليس هناك من منطق لا تاريخي، ولا جغرافي، ولا قومي، ولا ديني، ولا طائفي ولا حتى من منطق سياسي له علاقة بموازين القوى، يمكن ان يفسر كيف تقررت التجزئة، وكيف خططت الحدود في عدد من الحالات. فعلى سبيل المثال شمل النفوذ الفرنسي شمال افريقيا، ومع ذلك جزأها. وشمل النفوذ البريطاني المشرق العربي وجزأه، وشمل الخليج وجزأه. وقد افلتت السعودية نسبيا فحافظت على منطقة واسعه. وافلتت مصر فحافظت على جزء كبير نسبيا، وكان لذلك علاقة بطبيعة استقلال كل من مصر والسعودية. وينطبق ذلك على الاجزاء التي بقيت كبيرة مثل: المغرب، و العراق، وسوريا والسودان"[107].

ان للاستعمار دور في رسم الكثير من الحدود الجغرافية للدولة القطرية العربية. كما ان له دور في عدم توحد اقطار عربية مع بعضها البعض، مثل الامتداد الجغرافي التاريخي بين عمان والامارات العربية المتحدة السبع، وله دور ايضا في توحد بعض اجزاء عربية مع بعضها مثل اتحاد الامارات العربية السبع، والتي كانت مطلبا بريطانيا، بغرض تسهيل تحقيق اهدافه. وايضا ضم اقليم دارفور غرب السودان والذي كان خارج الحكم المصري البريطاني، وكان له حكومته المستقله به الا ان ضمه لاحقا للادارة المصرية البريطانية، جعله جزء من السودان. ناهيك عن جنوب السودان ذو القومية المختلفة عن المنطقتين الوسطى والشمالية من السودان. وفي نفس الوقت اقامة عدة دول قطرية عربية في حوض جغرافي واحد كان يخضع لمستعمر واحد دليل على نية المستعمر التوحيد والتجزئة في ان واحد بما يضمن مصالحه، ويقلل من المخاطر التي قد تتهدده. مثل ليبيا التي عرفت بحدودها الجغرافية الحالية واسمها في عهد الاستعمار بعد ان كانت عبارة عن ثلاث مقاطعات منفصلة. بينما المغرب التي ظلت تعتبر وحدة سياسية منتقصة، بعد ان قام الاستعمار بفصل الصحراء الغربية وموريتانيا عنها.

وقد يكون للانقطاع الحضاري بسبب العوامل الطبيعية والسياسية عبر التاريخ سبب مهم في عدم تكون دولة عربية ممتدة من القدم الى الحاضر، وعامل مساعد في عدم قيام دولة موحدة في الوطن العربي الكبير الا ان تراكم العوامل المعيقة القديمة والحديثة بما فيها الاستعمار وما نتج عنه من تطورات في

[106] الدويكات قاسم، المرجع نفسه، ص 61.

[107] شفيق منير، مرجع سابق، ص28.

العلاقات الدولية التي تم ضبطها من خلال قرارات مجلس الامن بعد الحرب العالمية الثانية، كانت سببا في عدم قيام دولة عربية على الوطن العربي.

2.5.1.2 الوحدة والقومية العربية بين النظرية والتطبيق

برزت القومية العربية في ثلاث حقب زمنية. الحقبة الاولى هي القومية الثقافية، وهي الحقبة التي بدأت تتبلور في ظل وجود الدولة العثمانية، من خلال النظر الى الدولة العثمانية كجسم غريب عن الوطن العربي والثقافة العربية، وخاصة بعد ان حلت حالة الغربة بين الانسان العربي والدولة العثمانية في العهد الاخير من حكمها للوطن العربي. اما الحقبة الثانية فهي حقبة القومية السياسية التي ظهرت في عهد الاستعمار، حيث ظهرت حركات التحرر في البلدان العربية، واخذت تقاوم الاستعمار وتطالب بالاستقلال. اما الحقبة الثالثة: هي حقبة القومية الشعبية والتي أخذت تمتد بين صفوف الجماهير بعد الاستقلال ونادت الجماهير بالوحدة العربية، وظهرت نتائجها في ثورة الضباط الاحرار في مصر عام 1952م. كذلك بروز حزب البعث الاشتراكي العربي في العراق وسوريا، حيث طالب حزب البعث الاشتراكي في القطرين العراقي والسوري بالوحدة العربية وأخذت القومية من ناحية فعلية تضعف في منتصف السبعينيات حتى اصبح الاهتمام بالدولة القطرية يغلب على الاهتمام بمشاريع القومية العربية، وتمثلت القومية في هذه المرحلة، بالشعور الشعبي بالولاء للامة العربية، والخطاب الرسمية في ظل الازمات والقمم والمؤتمرات[108].

وقد سبق وان قامت عمليات وحدة بين اقطار عربية، بعضها استمر واصبح حقيقة قائمة مثل الامارات العربية المتحدة وتشكل دولة السعودية، التي كانت عبارة عن وحدات واقاليم قبل تشكل الدولة. وبعضها انتهى بعد فترة من قيام الوحدة، مثل الوحدة السورية – المصرية فقد

> "سبقت قيام الوحدة المصرية – السورية اعمال توحيدية أخرى كتب لها ان تكون اكثر بقاء واستمرارا واهمها توحيد معظم شبه الجزيرة العربية بقيادة عبد العزيز ال سعود فيما نعرفه منذ الثلاثينيات باسم المملكة العربية السعودية. ثم قامت بعد الوحدة المصرية – السورية، محاولات توحيدية اخرى – اهمها الامارات العربية المتحدة في اوائل السبعينيات، ثم مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينيات، وقد استمر الى الان. وكل الشواهد تشير الى تكريسهما سنة بعد أخرى. هذا فضلا عن محاولات توحيدية أخرى في العقدين الاخيرين لم يكتب لها الاستمرار والتوفيق مثل اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) في اوائل السبعينيات

---

[108] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7971EFFb الحروب خالد، تاريخ القومية العربية، الفضائية، قناة الجزيرة.

والتكامل المصري – السوداني في اواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. والاتحاد المغاربي: ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في منتصف الثمانينيات"[109].

ورغم بروز النزعة القومية في مستوياتها الثقافية والرسمية والشعبية وما نتج عنها من محاولات الوحدة بين اقطار عربية. الا ان عمليات الوحدة التي تمت لم تصمد. بينما صمدت الدولة القطرية التي جاءت على خلاف ما ينشده القوميين العرب ودعاة الوحدة. وقد فسر العديد من المفكرين صمود الدولة القطرية الى دور الاستعمار في ايجاد نواة صلبة من قبيلة او عشيرة او اسرة يقوم عليها كل كيان سياسي في قطر عربي. اضافة الى دور النظامين الدولي والاقليمي ، حيث ان قواعد النظام الدولي خلق القوى المهيمنة الغربية التي خلقت هذه الكيانات وضمنت بقاءها. واوجدت استمرارية هذه الكيانات قوى اجتماعية مهمة داخل كل كيان، لها مصلحة في بقائه واستمراره[110].

3.5.1.2 الوحدة والقومية في دساتير ومواثيق الدول العربية

ان دساتير الدول هي القانون الذي تلتزم به الدول الحديثة الديمقراطية، وتعتبره القوة القانونية السامية على الجميع حكاما ومحكومين. وفي الدول العربية بغض النظر عن مستوى ودرجة التطبيق، فقد حرصت كل دولة عربية عند وضع دستورها على ان تشير الى انتماء الدولة ذاتها الى الامة العربية. فقد:

"أعلنت معظم الدول العربية في مواثيق استقلالها او دساتيرها، ان كل منها جزء لا يتجزأ من الامة العربية، وان شعبها هو جزء لا يتجزأ من الامة العربية. لذلك ظلت الانظمة العربية خلال الفترة 1945-1975 تعمل بصدق او تتظاهر علنا في سلوكها، وكأنها جزء من مشروع عربي قومي عام في طور التنفيذ رغم كل ما يكتنفه من صعاب او عراقيل، او ما يحدث بشأنه من خلافات بين الاشقاء"[111].

وحول الاختلاف بين نصوص المادة التي تشير الى الوحدة العربية، او موقف الدولة من الوحدة نجد:

"غالبية الدساتير العربية تنص على الانتماء الى الامة العربية. وقلة منها تكتفي بالنص على الانتماء العربي دون التطرق الى مسألة الوحدة العربية. فالدستور الكويتي مثلا، يكتفي بالنص ، الكويت دولة عربية مستقلة

---

[109] ابراهيم سعد الدين، الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل، مجلة الوحدة، مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، عدد 48، 1988، ص 5.

[110] انظر: ابراهيم سعد الدين وأخرون، مرجع سابق، ص168-169.

[111] المرجع نفسه، ص6.

ذات سيادة تامة...وشعب الكويت جزء من الامة العربية، والسلام هدف الدولة، وسلامة الوطن امانه في عنق كل مواطن وهي جزء من سلامة الوطن العربي الكبير"[112].

بينما في الدستور الليبي، جاء الاعلان ان "ليبيا جمهورية عربية وشعبها جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة"[113]. وهكذا نصت جميع الدساتير العربية على ان الدولة القطرية صاحبة الدستور جزء من الامة العربية. واغلب الدول العربية اشارت في دساتيرها الى ضرورة العمل على تحقيق الوحدة. والبعض الاخر اكتفت بانتمائها للامة العربية.

4.5.1.2 الوحدة في ميثاق جامعة الدول العربية

وتعتبر الجامعة العربية، الاطار الرسمي الذي يعبر عن العمل العربي الرسمي المشترك.حيث اسست الجامعة العربية عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. على اعتبار ان هذه الجامعة تمثل امة عربية ولم تعمل هذه الجامعة على تطوير فكرة الوحدة العربية. بل نص ميثاقها على ما يؤكد على استقلالية القطر العربي الواحد عن غيره من الاقطار العربية[114]. حيث ورد:

"في المادة التاسعة من ميثاق الجامعة: ورد فيها ما يسمح للدول الاعضاء بعقد ما تشاء من معاهدات واتفاقات، دون ان يلزم ذلك الاعضاء الاخرين، ودون ان يكون للجامعة او للاعضاء أي حق في الاعتراض او الاحتجاج او المراقبة... وورد ايضا عبارة (دعم الروابط وتوطيدها)، واضيف اليها (على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها)"[115].

والواضح ان المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، تدل على ان الجامعة تمثل دولا في محيط جغرافي اكثر من تمثيلها لامة لها من الثقافة والتاريخ ما يستدعي وحدتها وكأن دور الجامعة العربية تنسيق مواقف ورؤى، اكثر منه مؤسسة رسمية تمهد لوحدة عربية.

---

[112] مجذوف محمد، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت – باريس، منشورات عويدات،1980، ص 7-8.

[113] المرجع نفسه، ص10 .

[114] المرجع نفسه، ص 28.

[115] المرجع نفسه، ص28.

الفصل الثالث

العراق من العهد العثماني حتى تشكل الدولة

1.3 العراق: التسمية ودلالتها

كان يعرف قديما باسم بلاد الرافدين أو ما بين النهرين، والعراق في اللغة تعني "من البحر والنهر: شاطئه طولا، ومن الدار فناؤها، ومأخوذ منها العراقة أي الاصالة بمعنى كان له اصل فيه"[116] ويرى الكاتب جوزيف براودي انه:

"جاء استخدام هذه الكلمة من قبل الجغرافيين بعد انتشار الإسلام للإشارة إلى امتداد ارضي، على الرغم من أن الأرض لم تكن آنذاك قد اكتسبت بعد هوية سياسية خاصة بها، وكانت عبارة (العراق العربي) تشير إلى منطقة تقع جنوب غرب الدولة الحديثة، وهي المنطقة التي باتت ترتبط بالناطقين بالعربية من السكان في النجد العربي السوري الذي يمتد نحو نهري دجلة والفرات، أما عبارة (العراق العجمي) فتعني الأراضي التي تمتد إلى الشمال الشرقي وتقترب من سلاسل جبال آسيا الغربية وما يعرف اليوم بإيران. وعلى الرغم من أن المنطقتين انفتي الذكر لم تشكلا دولة، إلا أن مدينتهما الأكثر نفوسا من بين المدن الأخرى، أي الحاضرة بغداد كانت عاصمة الإمبراطورية العباسية الإسلامية"[117].

وذكر سيار جميل في هذا المضمار:

"بغض النظر عن اصل كلمة العراق، فان معظم المنطقة التي تسمى بالعراق حاليا كانت تسمى (بيث نهرين) Beth-Nahrain باللغة الآرامية السريانية – اغلب المصادر السريانية – وميزوبوتاميا Mesopotamia باليونانية الإغريقية التي كانت تشمل الأرض الواقعة بين النهرين لما هو اليوم كل ما هو شرق نهر الفرات وغرب دجلة وصولا إلى أمد وميافارقين وديار بكر في شمالها. وأيضا تغلب ووائل قبل الفتوحات العربية الإسلامية بزمن طويل مع وجود الأكراد والسريان والأرمن"[118]

وتعرف دولة العراق حديثا بحدودها السياسية والتي لم تكن تعرف بهذا الاسم بصفاتها الجيوسياسية قديما، فهي الآن جمهورية العراق العربية التي تحدها من الشمال الجمهورية التركية ومن الشمال الغربي الجمهورية العربية السورية، ومن الغرب المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الجنوب الشرقي

---

[116] مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط2، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا .

[117] براودي جوزيف، العراق الجديد، ترجمة: نمر عباس مظفر، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004 ص55 – 56.

[118] http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewaticle.php?id=lectures-20060213-704

الخليج العربي ودولة الكويت، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية. وتبلغ مساحتها (435000) كيلو متر مربع، وبلغ عدد سكانه في آخر إحصائية عام 1996 (21،1) مليون نسمة

2.3 تركيبة المجتمع العراقي

1.2.3 الثقافة الجغرافية

يمتاز المجتمع العراقي بشدة التنوع في تركيبته ، ففي إطار الثقافة الجغرافية الرئيسية، والتي تقسم إلى حضر وريف وبدو، يكمن التباين الثقافي والمعيشي. وقد جمع المجتمع العراقي بين أصالة مكوناته الثلاث الحضرية والريفية والبدوية على مر العصور فعرف باصالة مدنه وحضارتها العريقة ذات الثقافة الممتدة تاريخيا، وبحياته الريفية المتشبثة بالزراعة والأرض على ضفاف الرافدين، وببداوته في صحرائه الفسيحة، دون أن يكون بين هذه المكونات انسجاما ثقافيا . "ليس هناك أية انسجامات ثقافية بين ثقافات المدن والريف والبادية " .

وظهرت خصوصية تنوع المجتمع العراقي من خلال وجود عوامل في مرحلة ما قبل دخول رأس المال الصناعي، وازدياد هجرة أهل الريف إلى المدن وتطور الحياة السياسية في العراق ومن هذه العوامل انقطاع الاتصال الجغرافي بين المناطق لأسباب فرضها التاريخ والعوامل المؤثرة من احتلال، وكوارث طبيعية، وفجوة حضارية ومناطق ذات مصدر قرار، ومناطق نائية، ناهيك عن الفجوة الحضارية بين المدن والريف من جانب، وبين المدن نفسها. فكل منطقة لها طابعها وظروفها الخاصة التي تختلف فيه عن غيرها[119].

ولم يكن الاختلاف في الثقافة الجغرافية في العراق بين الريف والمدن والبدو فقط، بل يظهر الاختلاف أيضاً بين السكان من مكان لآخر، سواء كان من مدينة لأخرى أو من شمال لجنوب أو شرق لغرب ناهيك عن ما يحتويه الموقع الجغرافي من تنوع.

ونظر المفكر علي الوردي للمجتمع العراقي نظرة ثنائية مبنية على تأثير البداوة القادمة من جوار العراق على مر العصور، والحضارة الأصيلة الممتدة عبر التاريخ، حيث:

---

[119] بطاطو حنا، التحليل الطبقي، النهج، العدد 61، 25 شتاء 2001 ، ص 84.

"اجمع علماء الآثار أن العراق كان مهبط حضارة تعد من أقدم الحضارات في العالم، ونجد العراق من الناحية الأخرى واقعا على حافة منبع فياض من منابع البداوة هو منبع الجزيرة العربية. فكان العراق منذ بداية تاريخه حتى يومنا هذا يتلقى الموجات البدوية واحدة بعد الأخرى... هنا نجد الشعب العراقي واقعا بين نظامين متناقضين من القيم الاجتماعية. قيم البداوة آلاتية إليه من الصحراء المجاورة، وقيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضاري القديم"[120].

الواضح أن المفكر علي الوردي اقتصر في تحليله للمجتمع العراقي على البداوة والحضر ولم يتطرق إلى الريف ووضع حدودا فاصلة لا يمكن تجاوزها، أو إمكانية التقارب الثقافي بين البدو والحضر في المجتمع العراقي على الرغم انه "يسهم كل من الريف والحضر بحوالي (4,86 و11,46) مليون نسمه في عام 1987"[121].

حيث بدأت الهجرات من الريف إلى المدن في مطلع العشرينيات، وكانت كبرى هذه الهجرات في الخمسينيات، وفسرت أسباب هذه الهجرات إلى التباين الشديد في المستويين الاجتماعي والاقتصادي بين الريف والمدن[122].

ان حقيقة التنوع الثقافي في المجتمع العراقي وفقا للتقسيمة الجغرافية قائمة، وان هناك فرق واضح بين الثقافات الجغرافية في المجتمع العراقي، إلا أن هذه الفروق لا تحول بين اختلاط الثقافات وتعايشها معا، والا لما أصبحت هناك هجرات كبيرة من الريف إلى المدن، ولما أصبح ممكنا قيام دولة عراقية على المساحات التي تجمع ثقافة الريف والبدو والحضر.

وحول ما إذا كانت حياة الحضر (المدن) في عهد الحكم العثماني تمثل وحدة ثقافية وانسجاما اجتماعيا في المدينة نفسها ، كانت علاقة اهل المدينة الواحدة مبنية على تحالفات محلية بين الاحياء في المدينة الواحدة ، حيث "انتفض سكان النجف ضد الأتراك وطردوهم من المدينة. عندها أصبح كل من إحياء النجف الأربعة مستقلا بذاته واستمر في التمتع بهذا الوضع حتى مجيء الإنجليز في آب 1917م. وقد حفظ دستور احد هذه الأحياء. وهو حي البراق، ومنه: إننا نكتب هذه الوثيقة لضمان الوحدة والتماسك فيما بيننا نحن سكان محلة البراق وقد دونت أسماؤنا في ذيل هذه الوثيقة. لقد جمعنا أنفسنا وأصبحنا

---

120 مطر سليم، علي الوردي وبداوة المجتمع العراقي، مجلة عيون: العدد 10 – السنة الخامسة 2000، المركز الثقافي العربي بيروت، ص 147.

121 النجفي سالم توفيق، النمو والتغيير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي 1960 -1990، مؤتة للبحوث والدراسات المجلد التاسع، العدد الخامس 1994، ص 198 – 199.

122 انظر: عبد القادر محمد سعد ، مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في جمهورية العراق،المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم، 1997، ص 484

موحدين. ومن دم واحد، واجمعنا على أن يتبع واحدنا الآخر إذا حصل لحينا شيء من الأحياء الأخرى سوف نهب معا ضد الغريب الذي ليس منا سواء كانت النتيجة معنا أو ضدنا"[123].

وهذا دليل واضح على طبيعة النسيج الاجتماعي الكائن في تلك الفترة في ظل غياب دولة توفر الأمن وتحفظ الحقوق وتصهر الانتماءات المكانية والقومية والطائفية والعشائرية، لتكون منها نسيج مجتمع دولة ولاؤه وانتماؤه الاشمل لها.

2.2.3 العشيرة في المجتمع العراقي

امتاز المجتمع العراقي بسمته العشائرية ، حيث ظهر ذلك جليا في حياة المجتمع العراقي أثناء الحكم العثماني، ومن ثم الانتداب، وفي عهد الدولة العراقية. وقد تعزز دور العشيرة في المجتمع العراقي في ظل غياب سلطة سياسية توفر الأمن والحماية والحقوق للمواطن، حيث لم تنصهر كل الانتماءات الجزئية في الانتماء العام للدولة بتحقيق مفهوم المواطنة بشكل فعلي بين فئات المجتمع.

"فالعشائر والمحلات والأصناف كانت تشكل تعبيرا جزئيا عن النزعة الفطرية للحصول على الحماية من خلال الوحدة، وهي حماية لم تكن الحكومة العثمانية تؤمنها بانتظام نتيجة لضعفها. وفي العام 1910 كان احد نواب بغداد في البرلمان العثماني قد كتب يقول اسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة من أن يعتمد على الحكومة. ففي حين أن هذه الأخيرة تؤجل أو تتجاهل الأوضاع، نجد أن العشيرة مهما كانت ضعيفة، ما أن تعلم بأن ظلما قد وقع ضد أعضائها حتى تعد نفسها للأخذ بثأره"[124].

ونتيجة غياب السلطة التي ترعى مواطنيها شكلت بعض العشائر في العراق أشبه ما يكون بإمارات وتصارعت مع غيرها من العشائر، وتحالفت مع البعض الآخر، وكان خضوع هذه القبائل للسلطات العثمانية خضوعا اسميا، وبعضها لم يكن خاضعا بسبب حياة الترحال التي كانت تعيشها.

"وقد أنشأت القبائل العربية في أعالي الفرات إمارة مستقلة جعلت مدينة (عنه) عاصمة لها، وامتدت في الجنوب حتى مدينة (هيت) وفي الشمال إلى مسافات بعيدة ما وراء دير الزور، مما يدخل اليوم في حدود سوريا، بل أن نفوذ هذه الإمارة قارب مدينة حلب ذاتها في بعض الأحيان. أما القبائل الغربية، وخاصة في أواسط الفرات فلم تخضع إلا خضوعا جزئيا للسلطات الفاتحة، وان ولاء الأفراد الحقيقي كان لرؤساء القبائل

---

[123] الأنصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص 105 – 106.

[124] المرجع نفسه، ص 108.

وشيوخها. أما القبائل الرحالة، وخاصة في البادية الشمالية، فكانت في واقع الحال في شبه استقلال تام، ولم تخضع لولاة بغداد وحكامها إلا خضوعا اسميا على أحسن تقدير"[125].

ونتيجة لمكانة شيوخ العشائر بين أفراد عشائرهم، وقدرتهم على قيادة تابعيهم استغلت السلطات الحاكمة في العهد العثماني والانتداب، وعهد تشكل الدولة هؤلاء الشيوخ للتمكن من بسط سيطرة الدولة الحاكمة على البلاد، حيث منحوهم الامتيازات، والمكافآت لاستمالتهم للسلطة. وقد ضعفت مكانة شيوخ العشائر بعد تملكهم الثروة والأراضي الممنوحة لهم من قبل السلطات العثمانية، حيث تحولوا من شيوخ يديرون شؤون عشائرهم إلى إقطاعيين. ففي فترة ما قبل 1914، وهي فترة سندات الطابو[126].

ولم يغفل الاستعمار البريطاني دور شيوخ العشائر وأهميتهم، فقد:

"كرس الدور العشائري في العراق، بدءا من الاتصال بالعشائر قبل الانتداب ومن ثم تفعيل وتعزيز دور العشائر في السياسة العراقية أثناء الانتداب حيث أصدر الاستعمار نظام دعاوي العشائر المدنية والجنائية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الانقسام المجتمعي في العراق والذي بقي يعاني منه حتى الآن"[127].

إن تماسك أفراد العشيرة وقوة الروابط الاجتماعية بينهم، ساهم بشكل كبير أيضا في الثورات ضد الانتداب حيث لعبت العشائر دورا بارزا في إشعال نار الثورة ومساندة الثوار كما حصل في المعارك التي حدثت في شمال العراق. "فبعد أن تمكن الثوار من تخليص دير الزور من السيطرة البريطانية وضمها إلى دولة الشام حيث هاجم رمضان شلاش وعشائره وعشائر العكيدات المدينة واسروا حاكمها البريطاني، ثم عين لها حاكم عراقي"[128].

إن تدخل السلطات الحاكمة في التركيبة الاجتماعية العشائرية في المجتمع العراقي ساهم في تحول شيوخ العشائر من مدبري شؤون عشائرهم إلى ملاكين وإقطاعيين، وغير من دورهم التقليدي حيث:

"أن ثراء العديد من الشيوخ القبليين المالكين للأرض في ظل العهد الملكي (1921 – 1958) على حساب أبناء القبيلة البسطاء؛ أدى إلى تقويض الروابط القبلية مما اضعف الموقع الاجتماعي التقليدي لهؤلاء الشيوخ، بتعبير آخر أن هؤلاء الشيوخ كانوا يصعدون كطبقة اجتماعية، ويتفسخون كجماعة تقليدية من جماعات الوجاهة في آن واحد"[129]

---

[125] البزار عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط4، لندن، دار البراق، 1997، ص 30 – 31 .

[126] سلوغيت ماريون فاروق، سلوغيت بيتر، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص 26.

[127] بزار عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص72.

[128] المرجع نفسه، ص 83 .

[129]. بطاطو حنا ، مرجع سابق، ص 75.

وبما أن العشائرية سمة أصيلة في المجتمع العراقي لا يمكن تجاهلها أو إلغائها أو التقليل من دورها، أعارت كل الحكومات بعد قيام الدولة العراقية اهتمامها للعشيرة ودورها في المجتمع إلا أن ثورة عام 1958 عملت على إنهاء التملك والإقطاع من خلال قانون الإصلاح الزراعي، وألغت قانون حكم العشائر. وكان في ذلك محاولة الثورة تحقيق انقلابا اجتماعيا في المجتمع العراقي[130].

3.2.3 الاثنية والطائفية في المجتمع العراقي

تعرف المجتمعات الإنسانية في تصنيفها من ناحية التنوع الثقافي وبالمجتمعات المتجانسة والمجتمعات المتعددة، والمجتمعات الفسيفسائية، بحيث يكون المعيار بين هذه التصنيفات بقياس درجة الانصهار الثقافي كما هو في المجتمع المتجانس، ودرجة التعايش كما هو في المجتمع التعددي، والتنازع كما هو في المجتمع الفسيفسائي، ويعتبر المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية، كونه مجتمع متعايش على الرغم من تنوعه[131].

ويقسم المجتمع العراقي الى قوميات متعددة، وطوائف دينية أيضاً متعددة، تتداخل في التنوع الديني والمذهبي بعض القوميات، كما هو الحال في القومية العربية والكردية، حيث منهم السني و الشيعي.

4.2.3 القوميات في المجتمع العراقي

يتنوع المجتمع العراقي في قومياته، حيث العرب، والأكراد، والتركمان، والآشوريون. ولا توجد إحصائية دقيقة حول عدد نفوس كل قومية في المجتمع العراقي، ويعتبر الباحث حامد الحمداني أن إحصاء العام 1957 هو أدق إحصاء للتركيبة السكانية للعراق، إذ يقول: "وبالرجوع إلى الإحصاء العام للسكان، العام 1957، والذي يعتبر أدق إحصاء جرى حتى ذلك التاريخ، ظهر أن تعداد النفوس كان آنذاك ستة ملايين نسمة موزعة كما يلي:

1. القومية العربية وقد بلغ مجموع نفوسها 262, 018, 5 نسمة، أي ما يعادل 80% من السكان.
2. القومية الكردية، وقد بلغ مجموع نفوسها 477, 1,042 نسمة أي ما يعادل 16 بالمئة من السكان.

---

130 انظر: حسين عبد الخالق ، الاحد 19 -10 – 2008
http://www.factinirag.com/ portal archive/news/save/217.htm

131 انظر: بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 13 – 25.

3. القومية التركمانية، وقد بلغ مجموع نفوسها 806, 136 نسمة، أي ما يعادل 2% من السكان.

4. القومية الآشورية، وقد بلغ مجموع نفوسها 000, 100 نسمة، أي ما يعادل 1,5% من السكان"[132].

ويتركز تواجد القوميتين الكردية والتركمانية في المحافظات الشمالية من العراق، بينما العرب فيتركزون في الوسط والجنوب، مع تواجد لهم في الموصل وكركوك، حيث يقطنهما قوميات العرب والأكراد والتركمان والأشور.

5.2.3 التركيبة الاجتماعية الدينية

تختلف تركيبة المجتمع من ناحية دينية عنها من الناحية القومية، فهناك أكثر من قومية لها نفس الانتماء الديني، كذلك هناك في القومية الواحدة أكثر من مذهب ديني كما هو مبين في التالي:

- المسلمون: يقسمون إلى سنة، وشيعة، من القوميات العربية والأكراد والتركمان.

المسلمون السنة: ويشكلون ما بين 35 – 40% "ويتركز وجودهم في محافظات الموصل والانبار وصلاح الدين واربيل والسليمانية، ودهوك، ولهم وجود مختلط ومتوازن تقريبا في كل من محافظات بغداد، ديالي، كركوك. ويعتبر الصوفيين جزء من السنة مع وجود اختلاف في السلوك الدين "[133].

المسلمون الشيعة: غالبية الذين ينتمون إلى هذه الطائفة من العرب مع وجود أقلية من الأكراد والتركمان والفرس ويشكلون ما نسبته 54 % تقريبا ويتركز وجودهم في محافظات جنوب بغداد نزولا إلى البصرة، ولهم وجود كبير في بغداد بسبب الهجرات من الريف إلى العاصمة في الأربعينيات والخمسينيات[134].

- المسيحيون، ويشكلون 3% من عدد السكان تقريبا، ويتركز وجودهم في بغداد والموصل ومحافظات الشمال، ويعرفون بالسريان المسيحيون: "يشكل السريان في العراق فئة عرقية ودينية في عين الوقت، فعرقياتهم: كلدان، واثوريون، وآشوريون، أو كلدواشور. ودينيا هم مسيحيون ارثوذكس وكاثوليك، وقليل منهم بروتستانت. وينقسم المسيحيون السريان إلى طائفتين:

1. النساطرة: نسبة إلى القديس نسطور السريان وهم أتباع كنيسة الشرق أو كنيسة بابل.

---

[132] الحمداني حامد، صفحات من تاريخ العراق الحديث، من موقع:
http://www.hamid-alhamdany.com/side/al-kotob/tarikh-011chapter2.htm

[133] http://www.alnakhlah waaljeeran.com /yasen-albakri-tawsef-karetat-altanawaa-aldeni.htm

[134] المرجع نفسه.

2. اليعاقبة: نسبة إلى القديس يعقوب البرادعي السرياني، وهم أتباع كنيسة الغرب، سوريا ومقرهم انطاقية"[135].

- الصائبة المندائيون: وهم أقلية قليلة العدد في العراق، ويتواجدون في محافظات العمارة والناصرية والبصرة، وهم يؤمنون بالوسائط الروحانية لا الجسدية بين العبد وربه [136].
- الازيديون: وهم أقلية قليلة أيضاً إلا أنهم أكثر تعدادا من الصائبة، ويتواجدون في سنجار وشيخان ودهوك، وتلعرف، وزاخو، وفي مناطق من شمال العراق. ولهم طقوسهم الخاصة بهم حيث يؤمنون برحمانية ا الذي برحمته لا يضر احد، وبشرور الشيطان، لذا فهم يتقربون من الشيطان خوفا منه، ليتجنبوا شروره [137].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة والمتعددة، تعيش في جغرافيا مختلفة تتمايز فيها حياة الحضر والريف والبدو، وما تتضمنه من قوميات مختلفة تتداخل فيها الأديان المختلفة، والطوائف الدينية المختلفة من الدين الواحد، وبولاءات وانتماءات مختلفة، لتشكل كلها مجتمعة مجتما واحدا عاش في ظل تقلبات تاريخية وسياسية وطبيعة. فقد عاش هذا الشعب تحت حكم الصفويين والمماليك و الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، وأصبح شعب دولة العراق التي مرت في مراحل سياسية مختلفة من مرحلة تشكلها عام 1932 إلى وقتنا الحاضر.

3.3 الحياة الاقتصادية في المجتمع العراقي

1.3.3 اقتصاد العراق في العهد العثماني

ارتبط الاقتصاد في العهد العثماني بالتركيبة الاجتماعية من جانب، وبإدارة السلطات العثمانية للبلاد من جانب آخر. فقد اتصف الاقتصاد حينها بالتخاف والضعف، واقتصار وسائل الإنتاج على نخبة قليلة ممن امتلكوا الأراضي الشاسعة من جهة، ومن عدد محدود من التجار في المدن ممن كانوا قريبين من السلطات الحاكمة حينها. وبتفصيل أكثر كان التملك في ذلك العهد غير يسير كون المجتمع العراقي محكوما بعادات وتقاليد موروثة يصعب تجاوزها أو التخلص منها. "حيث كانت ملكية الأرض لكل القبيلة، وان امتلاك الأرض لا يعتمد على منح أو امتيازات رسمية من الحكومة بل على المقدرة

---

[135] المرجع السابق.

[136] انظر: المرجع نفسه.

[137] انظر: المرجع نفسه.

المستمرة لرجال القبيلة على حماية حيازتهم للأرض من رجال القبائل الأخرى"[138]. ولم تكن الملكية الخاصة متبلورة في المجتمع العراقي بحكم أسلوب نظام الحكم السائد، كما أشار حنا بطاطو في تحليله الطبقي للمجتمع:

"إن الملكية الخاصة بمعنى الاستيلاء الخاص على وسائل الإنتاج كانت غائبة حتى عن المدن ذات الأساس المهزوز. ولو استثنينا أملاك الموقف الذري، لوجدنا أن الملكية الخاصة كانت عرضه للمصادرة المتكررة. ففي بغداد العثمانية المملوكية، أي بغداد في فترة 1749 -1831، كانت مراكمة الممتلكات والثروات والمقتنيات، باستثناء ما تحوزه الأسر ذات المكانة الدينية المرموقة أمرا غير مأمون نظرا لان هذه الممتلكات والثروات كانت كفيلة بأن تستثير حسد وجشع الباشوات الحاكمين. وعليه لم تكن الملكية في تلك الفترة الأساس المهيمن للتراتب الاجتماعي"[139].

ومن اجل تمكن السلطات العثمانية وعامليها في الولايات التابعة لها في بسط سيطرتها عملت السلطات على كسب الزعامات العشائرية في مناطق الريف والبدو، والزعامات الاقتصادية في المدن الرئيسية، حيث حظيت الزعامات الجهوية من المجتمع العراقي بالمنح والامتيازات الأمر الذي أبرزها لاحقا كشريحة اقتصادية بارزة مستفيدة من نفوذها ومكانتها الاجتماعية، وانتقالها من دورها الاجتماعي الموروث إلى تعزيز وتنمية ملكيتها الاقتصادية الخاصة. وتم تثبيت أملاك هذه الشريحة بعد أن كانت منح وامتيازات شبه شفوية، من خلال تطبيق قانون سندات الطابو.

"كانت النتيجة المباشرة لتطبيق إصدار سندات الملكية (سندات الطابو) والتي كانت توثق ما كان في الواقع حقوق الانتفاع وحقوق الحيازة غير المنقولة، وكانت تلك السندات تمنح إلى تجار المدن اعتمادا على أدلة سطحية وغير دقيقة، والى ملتزمي الضرائب السابقين وشيوخ القبائل، وغيرهم ممن لهم ما يكفي من ذكاء لفهم الفوائد التي تمنحها تلك القسائم الورقية والذين تحولوا بين عشية وضحاها إلى ملاكي ارض كبار بسبب تملكهم بمثل تلك المستندات"[140].

تلخص اقتصاد العراق في العهد العثماني بالتخاف نتيجة اتساع شريحة الفلاحين الكادحين غير المالكين والمأجورين أمام شريحة الملاكين والإقطاعيين من شيوخ العشائر ورجال الدين ونخبة من التجار الكبار في المدن الرئيسة من مختلف القوميات والطوائف، بحيث توافق النظام القانوني من السلطات الحاكمة مع النمط الاجتماعي التقليدي المتوارث مما أنتج شريحة مالكة محدودة، تقابلها شريحة واسعة كادحة وفقيرة.

---

[138] سلوغت ماريون فاروق ، سلوغت بيتر. مرجع سابق، ص26.

[139] بطاطو حنا، مرجع سابق. ص 79.

[140] المرجع نفسه، ص 79.

"كان يسود هذا المجتمع في العهد العثماني نظام إقطاعي على درجة كبيرة من التخلف، وهذا النظام القانوني المعترف به من قبل الباب العالي، يوازيه نظام قبلي ترتب على ما حازته العشائر فعلا من أراض وتصرفها بها وكأنها ملكا خاصا... أما القطاع المدني من المجتمع العراقي فقد كان يتميز بدوره بالتخلف والخمول اقتصاديا وثقافيا وسياسيا إلى حد واضح. وكان أبناء هذا القطاع يكسبون عيشهم في المدن الصغيرة. وقليل من المدن الكبيرة نسبيا (بغداد، والموصل، والبصرة) من الصناعات اليدوية والتجارتين الداخلية والخارجية، والإدارة. وهذا يعني إن سكان المدن في العراق كانوا يتألفون في أواخر العهد العثماني من الحرفيين وصغار التجار، وكبارهم والموظفين الحكوميين، وعمال الخدمات..."[141].

2.3.3 اثر التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في عهد الانتداب البريطاني

لم يغفل الانتداب البريطاني حساسية المجتمع العراقي مما نتج عن الحرب العالمية الأولى من هزيمة للإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل الدولة الإسلامية رغم سوء إدارتها للبلاد التي كانت تحكمها، وان الانتداب جاء مشروطا بوعود قطعت سابقا من قبل الدول الاستعمارية من ضمنها بريطانيا بأنها جاءت لتخلص الشعوب من سيطرة العثمانيين، ومساعدتهم في تقرير مصيرهم. فقد كان المجتمع العراقي منقسما إلى شريحة المحافظين الذين يدعون إلى الالتئام والانتماء للخلافة الإسلامية، التي يترأسها الخليفة العثماني واغلبهم من السنة والأكراد. وشريحة محافظة اقل من الأولى في محافظتها، وهي قلة قليلة، يقلدون ويسلكون نهج الأتراك ويتكلمون اللغة التركية، وهم ممن استلموا مسؤوليات في الدولة العثمانية في ولايات العراق. وشريحة برز فيها الحس القومي كانت تدعو إلى الانفصال، وتكوين دولة عربية مستقلة، وكانت أول من لبى نداء الثورة العربية الكبرى.

وشريحة الفلاحين الفقراء وهي شريحة واسعة من المجتمع، لا تفكر ولا تهتم في الشؤون السياسية، وهمها الوحيد الحصول على لقمة العيش. وشريحة أفراد العشائر، حيث كانوا يمقتون الحكم العثماني، وحكم الولاة المحليين أو حكم الاستانة.

وأخيرا شريحة الطوائف الدينية، وهي متركزة في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة، والعمارة والموصل، وكركوك. وكان أكثر هؤلاء الطوائف نفوذا اقتصاديا اليهود ثم المسيحيين ثم اليزيدية والصائبة. وكانتا الطائفتين الأخيرتين أكثر الفئات استقبالا وترحابا للوافد الجديد وأكثرهم طلبا للتغير[142].

---

[141] التكريتي عبد المجيد كامل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية، ص51.

[142] انظر: البزار عبد الرحمن، مرجع سابق، ص39 – 41.

هذه التركيبة الاجتماعية، وما نتج عنها من ردات فعل تجاه الانتداب ما بين معارض ومؤيد جعلت الانتداب البريطاني يهتم في ضرورة رسم سياسة تمكنه من السيطرة على العراق. فعمل الانتداب البريطاني في التأثير على الشعب العراقي من خلال إظهار الفرق بين إدارته عن إدارة السلطات العثمانية لضمان عدم رفض الشعب العراقي لوجوده، ولعدم حنين الشعب إلى الحكم العثماني في حال عدم تحسن أوضاعهم المعيشية، فأقاموا بعض المشاريع الزراعية والصحية وسمحوا ببروز شريحة التجار، والتي كان لها اتصال مباشر مع الانتداب. وعملوا على التسريع في تحقيق مطالب هذه الشريحة وتسهيل أمورها التجارية. والاهتمام بشيوخ العشائر والاتصال بهم قبل حلول الانتداب وأثنائه وما حظوا به من امتيازات تكريسا للنهج الذي كان متبعا في ظل الحكم العثماني[143].

لم يتغير حال الشريحة الفقيرة الواسعة عما كان عليه حالهم قبل الانتداب باستثناء بعض الخدمات البسيطة التي استفادوا منها، حيث تركزت الفائدة في الشرائح المتنفذة اقتصاديا واجتماعيا. وفي ظل غياب سلطة وطنية، إضافة إلى نمط الإدارة المتبع من قبل كل من العثمانيين ومن بعدهم الانتداب البريطاني، تمثلت الاستقلالية نوعا ما بين فئات المجتمع العراقي، سواء كانت عشائرية أو مكانية كالمدن مثلا. حيث:

"كانت الطبقات موجودة بلا مراء في المناطق الحضرية، ولكن في أشكال ابتدائية وفي هيئة بنى متوازنة داخل الطوائف الدينية المعترف بها، زد على هذا لما كان العراق يتألف من رقاع متعددة ومعزولة نسبيا تضم دول – مدينة – واتحادات قبلية ذات استقلال ذاتي. فان الروابط الطبقية في المدن كانت تنزع في الأساس إلى أن تغدو روابط محلية، لا روابط على نطاق البلاد بأسره. باستثناء حالة بعض مقرضي النقود والتجار "[144].

3.3.3 اثر التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في العهد الملكي

كانت البنية الطبقية الاجتماعية والاقتصادية الكائنة ذات تأثير كبير في فرز الفئات الحاكمة والمتنفذة حيث الإقطاعية والملكية الخاصة في يد فئة متنفذة استفادت من نفوذها الاجتماعي لتحقق الملكية الاقتصادية الكبيرة، ولتدخل من خلال النفوذين إلى النفوذ السياسي . فكانت المكانة الاجتماعية الموروثة هي الأساس في القدرة على التملك، ومن ثم أصبح معيار المكانة الاجتماعية هو سلطة الملكية. دون أن يكون هذا الأمر مقتصرا على فئة أو عشيرة تعود إلى أثنية أو طائفة معينة، فكل

---

[143] المرجع نفسه، ص41.

[144] بطاطو حنا ، مرجع سابق، ص79.

الاثنيات والطوائف نال سادتها من التملك، وتمكنوا من الوصول إلى درجات السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ظهرت الفجوة الطبقية بين شريحة الملاكين والإقطاعيين والوجهاء والأشراف ورجال الدين وبين غالبية الشعب من الفلاحين. فقد:

"كان في العراق عام 1958 – عدد سكانه حينئذ ستة ملايين ونصف المليون – 254, 253 مالكا لما يزيد على 32 مليون دونم من الأرض الزراعية. كانت غالبية هؤلاء الملاكين من الملاكين الصغار – حوالي 73 % من هؤلاء ملكوا فقط حوالي 06% من مجموع الأرض المملوكة. طبعا إن 80% من عائلات العراق لم تكن تملك أرضا بتاتا، فيما كان يملك 01% من الملاكين فقط ما يزيد على 55% من الملكيات الخاصة"[145]

بدأت الشريحة الوسطى بالظهور والازدياد من الملاكين والتجار والحرفيين الصغار والمتعلمين والمثقفين والموظفين الحكوميين، والعسكريين الذين لا يرتدون إلى مكانة اجتماعية مرتفعة. والذي ارتقى جزء منهم في الوظائف الحكومية، وخاصة العسكرية منها مع تأثير الظروف الإقليمية التي طرأت خاصة ما حدث في ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952، والذي تشابه حال مصر حينها بحال العراق. مما مكن فئة من هذه الشريحة من القيام بثورة 14 تموز على النظام الملكي الذي حذا حذو سابقيه في تكريس النظام الإقطاعي وتفرد القلة القليلة بالتملك الكبير على حساب غالبية الشعب من الفقراء والفلاحين والتجار الصغار.

وكان من نتائج هذه الثورة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية أن تحرر الاقتصاد من قيود نظام الإقطاع ومن الهيمنة الخارجية، حيث ذكر د. عبد الخالق حسين في دراسة له في تاريخ 13 / 7/ 2006 حول اثر ثورة 14 تموز 1958 على الاقتصاد العراقي:

"تم تحرير الاقتصاد والعملة العراقية من الكتلة الإسترلينية وإلغاء حكم العشائر والنظام الإقطاعي وتحرير الملايين من الفلاحين الفقراء من سيطرة الإقطاعيين بإصدار قانون الإصلاح الزراعي. وتحرير 99,5% من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية بإصدار قانون رقم 80. وازدهار الصناعة وبناء الأحياء السكنية للفقراء"[146].

وهكذا لعبت الظروف السياسية والاجتماعية في العهدين العثماني والبريطاني من خلق شريحة متنفذة اقتصاديا إلى جانب تنفذها الاجتماعي مما أهلها كي تكون متنفذة سياسيا في العهد الملكي من الدولة العراقية. وكان للعامل الاقتصادي بطبيعته وظروف تطوره ونتائجه دور مهم في فرز النخبة السياسية،

---

[145] بركات حليم، مرجع سابق، ص142.

[146] http://www2.iragoftomorrow.org/civil_studies/61419.txt

ومن ثم كان سببا رئيسيا في الثورة على النظام الملكي والتخلص منه، والعمل على التغيير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4.3 الحياة السياسية في العراق

1.4.3 الحياة السياسية في العهد العثماني

دخل العثمانيون العراق في عام 1534م بعد أن كان خاضعا للحكم الصفوي منذ عام 1508 وظل العثمانيون يديرون العراق بشكل مباشر وغير مباشر حتى بدايات القرن العشرين وكان العراق يشكل أهمية استراتيجية عالية للعثمانيين، حيث الصفويين من الشرق، والبرتغاليين في منطقة الخليج من الجنوب .

1.1.4.3 إدارة العراق في العهد العثماني

أدار العثمانيون العراق من خلال ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها، ولاية بغداد، وولاية البصرة وولاية الموصل. وبحكم موقع بغداد المتوسط وأهميتها التاريخية والسياسية والسكانية أصبحت مركز لإدارة الولايات الأخرى لاحقا. وكانت درجة سيطرة الحكومة المركزية للدولة العثمانية مرتبطة بقوة الدولة ففي أوج قوتها كان لها سطوة وسيطرة على الدواخل والأطراف بشكل عام وعلى العراق بشكل خاص، ومع ضعف الدولة ضعفت سيطرتها، وظهرت الحكومات المحلية وحاول العاملون أو الولاة المحليون أو الوافدون مع الدولة من المماليك الاستقلال عنه[147].

واعترف المماليك بسيادة سلطة السلطان عليهم ولكنهم كانوا يخرجون عن سيطرته على نحو متزايد مع تزايد ضعف الدولة، ولم تكن الظروف القائمة في كل من بغداد والبصرة مستقرة، حيث تكثر القبائل ذات النفوذ والسيطرة، مما كان يعيق سيطرة باشوات المماليك على المنطقة. لذلك " اضطروا إلى التحالف مع رؤساء القبائل العربية التي كانت تضغط على بغداد والبصرة"[148]. بينما خضعت المناطق التي كانت خارج سيطرة باشوات المماليك في وسط العراق وجنوبه لهيمنة اتحادات

---

[147] تريب تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينب جابر إدريس. ط1، الدار العربية للعلوم، 2006، ص40

[148] المرجع نفسه، ص40.

شيوخ القبائل العربية مثل شمر، وخزعل، والبو محمد وبنو لأم وغيرها من القبائل العربية القوية[149] واسند شمال الموصل منذ عام 1726 للأسرة الجليلية، الذي استمر حكمها لمدة قرن[150].

وكان حال الولاية كغيرها في العراق، حيث ظهرت الإمارات القبلية في مناطق وجود ونفوذ القبائل الكردية المختلفة في المناطق الجبلية من كردستان، فقد "ساد عدد من الإمارات الكردية شبه المستقلة، أبرزها سلالة البابانيين في السليمانية على الجبال الكردية"[151]، ووقفت جماعات كردية في الشمال بجانب السلطات العثمانية والاسرة الجليلية الحاكمة حيث " ظهر الدلانية في الموصل وهم من الأكراد الذين وقفوا جنبا إلى جنب مع أورطات الانكشارية وجماعات السباهية"[152].

وفي ظل غياب سلطة قوية تفرض سياستها في الولاية مع وجود اختلاف القوميات والطوائف غلبت الانتماءات والولاءات للقوميات والطوائف والعشائر في المنطقة الكردية، وفي مناطق تواجد القبائل العربية في ولاية بغداد[153] وهذا دليل على انه لم يكن في العراق مجتمع موحد ومتجانس يجتمع تحت اسم (العراق) فعلاوة على وجود الإمارات، واتحادات العشائر، وما نتج عنها من إدارات محلية من العشائر خارج نطاق المدن أو الأسر الحاكمة في المدن في مناطق العراق المختلفة والتي غالبا ما كانت تستمد حقوقها في الإدارة من السلطات العثمانية، وعلى الرغم انه لا يوجد في هذه المرحلة ما يؤكد وجود أي نزعة أو إحساس بالوجود ضمن وحدة سياسية واحدة، إلا أن المؤرخين ماريون وبيتر أكدا وجود الإحساس عند البعض وان كانوا أقلية حيث ذكرا مستطردين بعد عرضهم للإمارات وسلطات العشائر والأسر الحاكمة: "ونتيجة لذلك فان قليلا من الناس كانوا يسكنون ولايات البصرة وبغداد والموصل كانوا يملكون الإحساس بأنهم جزء من وحدة سياسية كبرى "[154]. وليس غريبا أن لا يشعر الناس بوجودهم ضمن وحدة سياسية واحدة، كون العثمانيين أداروا العراق من خلال ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها وان كل ولاية من الولايات الثلاث كان لها بوابتها الخاصة على العالم الخارجي حيث فالموصل تتطلع نحو تركيا ، والبصرة نحو جنوب الخليج العربي والهند ، وبغداد نحو يران ، ولم يكن النسب الفرد حينها للعراق بل كان المؤلوف ان هذا موصلي وهذا بغدادي وهذا بصري [155] .

---

[149] تريب تشارلز، مرجع سابق، ص40.

[150] جميل سيار، مرجع سابق، ص 180.

[151] تريت تشارلز، مرجع سابق، ص 41.

[152] جميل سيار، مرجع سابق، ص181.

[153] تريب تشارلز، مرجع سابق، ص 42

[154] سلوغات ماريون فاروق ، سلوغات بيتر، مرجع سابق، ص22.

[155] الانصاري محمد جابر، مرجع سابق، ص 107

2.1.4.3 علاقة الكويت بالعراق

بقيت مشكلة الكويت متجددة منذ نشأة الدولة العراقية حتى سقوط بغداد عام 2003 والمشكلة الكويتية قائمة وان كانت تختفي لفترة من الزمن إلا أنها تعود وتظهر من جديد حتى وصل الأمر إلى اجتياح العراق للكويت عام 1991. فالعراق كان يطالب بضم الكويت له، على اعتبار أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني. وبما أن الحدود السياسية لدولة العراق ضمت الولايات الثلاث بأقاليمها التي كانت محددة في العهد العثماني استمرت القيادات العراقية بالمطالبة بها، لأهميتها من جانبين: النفط، ومنفذ مائي مناسب للعراق.

وقد اختلف بعض الباحثين في اصل تبعية الكويت فقد أكد الدكتور ظافر محمد العجمي انفصال الكويت عن مناطق العراق قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أمد حاكم الكويت مبارك الصباح في حينها الشيخ خزعل حاكم الأهواز في العراق بستة سفن في حربه ضد العثمانيين[156]. ووضح الدكتور العجمي أيضا دور مبارك الصباح في دعم ومساندة البريطانيين وقطع خطوط الإمداد إلى البصرة ضد العثمانيين وقيامه بحماية أرواح الرعايا البريطانيين في البصرة، وذلك نظير اعتراف بريطانيا بالكويت دولة مستقلة تحت حماية بريطانية[157]. وربما كانت الكويت قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة قد انفصلت عن البصرة حيث كان نفوذ الأسر والقبائل يزداد مع ضعف سلطة الدولة العثمانية خاصة في المراحل الأخيرة من وجودها، فمن المعروف تاريخيا زعامة آل الصباح على منطقة الكويت حتى أثناء تبعيتها لولاية البصرة، حيث كان يتبع البصرة 19 سنجقا، والكويت احد هذه السناجق، كما انه كان لإقليم الإحساء جنوبي الكويت اعتماد كبير من الناحية الاقتصادية على البصرة [158] .

كان الكويت أحد المناطق التابعة لولاية البصرة في أواخر القرن التاسع عشر حيث

"كان الحكم العثماني في منطقة الخليج قد اتسم بطابعه العسكري المميز، وخصوصا عندما أعاد مدحت باشا سنجق الإحساء إلى حظيرة الدولة العثمانية إداريا والى هيمنته إقليميا بعد تحريره من سيطرة الدولة السعودية الثانية... وكان قد أصدر في شهر نيسان سنة 1870 م فرمانا يقضي بإعلان الكويت قضاء تابعة لولاية

---

[156] انظر: العجمي ظافر محمد، امن الخليج العربي تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الإقليمية والبديلة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 136-138.

[157] المرجع نفسه، ص137.

[158] جميل سيار، مرجع سابق، ص278.

البصرة وبتنصيب الشيخ عبد ا الصباح (قائم مقام) على الكويت، يتبع في إدارته والي البصرة، ويعتمد في مرتبه على خزينة البصرة"[159].

ويتبين من خلال ما تم تناوله حول علاقة الكويت بالعراق ان الكويت خضعت لحكم شيوخ آل الصباح، وأن نفوذ أميرها كان يزداد كغيره من الزعامات في المناطق المختلفة في حال ظهر ضعف في سلطة وسيطرة الدولة العثمانية. وأن قبول الشيخ عبد ا الصباح تكليف مدحت باشا في ظل مرحلة كانت الدولة العثمانية تحاول إخضاع ولاياتها لمركزيتها. وفي أوائل القرن العشرين وقبل ومع بداية الحرب العالمية الأولى نشطت بريطانيا في الاتصال بشيوخ منطقة الخليج لكسبهم لطرفها وتحريضهم على الدولة العثمانية مقابل منحهم استقلالهم وكان من ضمن هؤلاء الشيوخ زعيم آل الصباح في الكويت حينها.

3.1.4.3 ظهور النزعة القومية

كما أسلفنا الذكر لم يكن المجتمع العراقي في الثلاث ولايات (بغداد، والبصرة، والموصل) بقومياتهم وطوائفهم وعشائرهم يمثلون وحدة اجتماعية متجانسة، تنتمي إلى وطن واحد اسمه العراق. ولكن مع ظهور ضعف الدولة العثمانية، وسوء إدارتها تجاه رعاياها خصوصا من فترة أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وما تبعه من ظهور لفكرة التتريك في الاستانة، بدأ الشعور بالخوف على الأصل والثقافة يظهر لدى الضباط العرب الذين يخدمون في الجيش العثماني، إضافة إلى شريحة من الشباب العربي وقيادات سياسية محلية عربية بشكل عام وعراقية بشكل خاص.

وقد تمثل هذا الشعور في الانضمام إلى أحزاب سياسية نشأت في الاستانة وامتدت إلى العراق بشكل خاص. فبدأ العمل الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى، بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908.

وكانت المبادرة لتأسيس هذه الأحزاب مابين 1908 – 1912. وهي امتداد للأحزاب التي شكلت في الاستانة. وأولى هذه الأحزاب جمعية الاتحاد والترقي التي لاقت قبولا بين أوساط العراقيين حيث انتشرت في ولاية البصرة، وافتتح لها مكتب بزعامة طالب نقيب عام 1908، وكان لزعامات الشيعة دور بارز في تأسيسها، ومن أهداف هذا الحزب المساواة والعدل بين رعايا الدولة، وتطبيق الشريعة. إلا أن هذه الجمعية خرجت عن المبادئ الذي أسست من اجلها، بعد أن تعرضت ثكنة عسكرية في اسطنبول للاعتداء راح ضحيتها عدد من الجنود العرب والأتراك، وعلى اثر ذلك تم تشكيل حزب

[159] جميل سيار، مرجع سابق، ص291.

جديد باسم حزب الحرية والائتلاف، وتم فتح فرعه في بغداد عام 1909، وفتح فرع آخر في البصرة ترأسه طالب النقيب، وطالب المنتسبين إليه بإعطاء العرب حقوقهم وتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم تأسس الحزب الحر المعتدل وافتتح فرعه في البصرة عام 1911، حيث كان من مبادئ هذا الحزب المطالبة بالتمثيل النسبي للقوميات المختلفة في مجلس المبعوثان وفي الحكومة والوظائف العامة، واستخدام اللغات المحلية إلى جانب اللغة التركية، وفي عام 1912 أسست جمعية النادي العلمي الوطني، ضمت نخبة من المثقفين برئاسة مزاحم الباجة جي. ومن أهداف هذه الجمعية الدعوة الصريحة من اجل القومية العربية، والمطالبة بان يكون الوالي على العراق عراقي يعتمد لغة البلاد الرسمية اللغة العربية إلى جانب الاهتمام بالتعليم[160].

من الواضح أن الأحزاب نشأت في المراحل الأخيرة قبل زوال الدولة العثمانية، وان الأحزاب تطورت بتطور أهدافها ومطالبها بدءا من المطالبة بالمساواة بين الرعايا وتطبيق الشريعة، إلى المطالبة بحقوق الأقليات وإشراكهم في الحكم واعتماد التمثيل النسبي، إلى بروز القومية العربية والمطالبة بوالي عراقي في العراق يتحدث لغة البلاد وتكون اللغة الرسمية بدل التركية. فقد ظهر في مطالب جمعية النادي العلمي الوطني عنصران هامان: العنصر القومي على مستوى الشعور بالقومية العربية، والشعور بالوحدة الوطنية على مستوى الثلاث ولايات (العراق).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف بدأت هذه الأحزاب بالظهور والانتشار بأهدافها التي وصلت إلى مستوى القومية العربية، والوطنية العراقية علما أن العراق لم يكن يشكل وحده سياسية واحدة ولم يكن هناك ارتباط بين الولايات الثلاث كما عبر عنه الباحثون الذين بحثوا في هذا المجال؟ وقد عبر تشارلز تريب. في كتاب صفحات من تاريخ العراق على هذا التساؤل قائلا:

"لم تكن الولايات الثلاث لوادي الرافدين تعامل إداريا كوحدة، ولم تعط أيضا أي شكل من أشكال التمثيل الجماعي الذي فصلها عن باقي مناطق الإمبراطورية. وفي تلك الأثناء كان أولئك الأهالي الذين بدأوا يعيدون التفكير في هوياتهم كفاعلين سياسيين يميلون إلى التفكير ضمن فئات ربطتهم بأشخاص ذوي عقلية مشابهة في ولايات أخرى... ساعد المجتمع السياسي الناشىء في الولايات الثلاث على إحداث أساس لروابط سياسية مميزة، وان لأجل وحدة الغاية أو العمل. فمارست بغداد بصفتها مقرا للحاكم الأعلى المركز الرئيس لفرقة جيش عثمان، نوعا من الجذب للولايتين الأخيرتين. كان أثره أقوى على البصرة منه على الموصل، ولكنه ملحوظ فيها مع ذلك "[161]

[160] انظر: ظاظا حسن، العراق، دراسة في تاريخه السياسي 1908 -2005، ط1، دار الرؤية، دمشق، 2007، ص 7-35.
[161] تريب تشارلز، مرجع سابق، ص 59.

ويعتقد الباحث انه من الطبيعي أن يكون مجتمع له امتداده الحضاري والتاريخي وعايش نكبات وكوارث سياسية وغيرها، على اختلاف ملله وأطيافه أن يتبلور عن ثقافاته الخاصة إطار ثقافة عامة تشعره بوجود روابط تربطه بالمكان ووحدة الحال والمصير في الأزمات والمحن، هذا من جانب. ومن جانب آخر، إن غالبية المجتمع العراقي مجتمع عربي يتكلم اللغة العربية وله اعتزاز بتاريخه العربي وهذا عامل يجمع ويوحد نحو هدف مستقبلي إضافة إلى شعور الأقليات غير المسلمة بالظلم وضياع الحقوق، مما يجعلها تبحث عن من يساعدها في التخلص من الظلم الواقع عليها. ناهيك عن ما تم التطرق إليه من دور الضباط العرب الذين كانوا في الجيش العثماني وإمكانية الالتقاء الدائم والشعور المشترك بسوء الحال والإطلاع على أخبار الثورات ضد العثمانيين في أجزاء الوطن العربي المختلفة. وكون بغداد أصبحت المركز للولايتين الاخرتين بعد أن فكرت القيادة العثمانية بسط سيطرتها من جديد وأنهت حكم المماليك، هذا ساعد في الاتصال بين العسكريين في الولايات الثلاث ولا نغفل دور الطامحين في المراكز السياسية من الشخصيات والشيوخ والوجهاء في المدن والأرياف والعشائر. وأخيرا للروابط الاجتماعية والتجارية وعلاقات العمل من خلال العمل الوظيفي في السلطة العثمانية دور مهم في اتصال هؤلاء الأشخاص، وتوحيد أفكارهم والعمل بشكل مشترك.

2.4.3 الحياة السياسية في عهد الانتداب البريطاني

أكملت القوات البريطانية سيطرتها على العراق من شماله لجنوبه ومن شرقه لغربه في عام 1918 وكانت تهدف من خلال سياستها الأولى ضم العراق إلى معسكراتها، من اجل تحقيق مصالحها وأطماعها الاقتصادية، وقد أولى البريطانيون أهمية كبيرة للجنوب العراقي لأهميته الاستراتيجية عسكريا واقتصاديا، بحكم الجنوب العراقي الضامن لسلامة طريق مستعمرة الهند البريطانية كما اتضح ذلك من خلال رسائل مكماهون إلى الشريف حسين رغبة بريطانيا في الاحتفاظ في جنوب العراق لما لها من مصالح هناك[162].

اعتمدت السياسة البريطانية في العراق على استقطاب شيوخ العشائر وكبار التجار والإقطاعيين لتتمكن من بسط سيطرتها على أنحاء العراق المختلفة. حيث تعاملت بريطانيا مع العشائر المؤيدة لها ذات النفوذ في مناطقها كمالكة لإدارة منطقتها بإشراف ضباط بريطانيين ومنحتهم حق القضاء العشائري لفض الخصومات فيما بينهم، وتأمين الطرق القريبة من تواجدهم أو المارة عبر أراضيهم، واعتمدت

[162] انظر: البزاز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص30-31.

على مشورة رجال الدين المحليين – القضاة المسلمين – للنظر في الدعاوي المطروحة أمامهم[163]. ولم تتأنى سلطات الاستعمار البريطاني في ضرب السلم الاجتماعي في المجتمع العراقي من خلال إثارة الانقسام وتعزيز الخلافات وزرع الشقاق بين القوميات والقبائل والأديان.

وفي نفس الوقت أداروا منطقة كردستان بشكل اقل مركزية منه عن منطقة الجنوب والوسط، وذلك لنقص في عدد القوات العسكرية البريطانية حينها، حيث اعترفت السلطات البريطانية بسلطة الشيوخ والزعامات المحلية في مناطقهم بإشراف وامرة موظفين بريطانيين، كذلك اتبعت سياسة الاعتراف بملكية الإقطاعيين للأرض من خلال قانون الأراضي[164]. وقد عمل الاستعمار البريطاني على احداث الانقسام الداخلي ، واثارت الفتن الطائفية حيث

"باشر المحتلون بتشكيل قوات محلية مسلحة بإشراف ضباط بريطانيين، دعيت قوات الشبانه أو الليفي من أبناء العشائر التي كان شيوخها مواليين لهم، ومن الآشوريين الذين اعتمدت عليهم بريطانيا كل الاعتماد واستخدمتهم في إثارة الفتن والتناحر والانقسامات. كما استخدمتهم في قمع الحركات الكردية مرات عديدة مما تسبب في خلق الأحقاد والكراهية بين القوميتين وحقد الشعب العربي على أعوان الإنجليز"[165].

1.2.4.3 النشاط السياسي العراقي في بداية الاستعمار

ظهرت الحركات الوطنية منذ اللحظات الأولى من الاستعمار وقد تباينت مواقفها ما بين المطالبين بالحقوق الوطنية من خلال المفاوضات، وما بين الرافضين للتعاون مع السلطات الاستعمارية، فكان "أول مطالب الحركة الوطنية في الشهر الأول الذي بدأ به عهد ما بعد الحرب العالمية الأولى: الاستقلال والحكم الدستوري الديمقراطي النيابي، أي الاستقلال والحياة الديمقراطية جنبا إلى جنب"[166].

وتمثل النشاط السياسي في بداية الاستعمار البريطاني في ظهور حركات سياسية، تشكلت وفقا لفئتها أو شريحتها الاقتصادية، ومن هذه الحركات: جمعية العهد والتي تعتبر وريثة لمنظمة العهد التي أسسها عدد من الضباط قبل الحرب العالمية الأولى، وان غالبية أعضاء جمعية العهد من الإقطاعيين الكبار الذين ساندوا الاستعمار البريطاني، وضمت بين صفوفها القيادية شخصيات سياسية لعبت دورا مهما في الحياة السياسية اللاحقة منهم نوري السعيد وقد طالبت قيادة هذه الجمعية بالاستقلال التام، وفي نفس

---

[163] انظر: كوتلوف ل. ن، ثورة العشرين، الوطنية التحررية في العراق، تعريب عبد الواحد كرم، ط2،دار الفرابي بيروت 1975، ص 76.

[164] المرجع نفسه، ص 78.

[165] http://www.hamid-alhamdany.com/side/al-kotob/tarikh-011chapter2.htm

[166] الدرة محمود، الحرب العراقية البريطانية، 1941، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1969، ص23.

الوقت طلبت معونة الاستعمار البريطاني معتمدة في سياستها على الأخذ والمطالبة عبر المفاوضات، والاحتجاجات والنداءات للمؤتمرات الدولية. وفي عام 1919 تأسست جمعية حرس الاستقلال التي تتكون من نخبة برجوازية مثقفة مثل التاجر البغدادي جعفر أبو التمني، ورجل الدين الشيعي محمد الصدر وطالبت هذه الجمعية بالاستقلال التام للبلاد ورفضت مساعدة السلطات البريطانية وأصرت على النضال الحازم حتى الاستقلال، وبرز دورها بشكل كبير في ثورة العشرين حيث شكلت مع شيوخ العشائر الثوريين ورجال الدين وحركات سرية مثل جمعية الشبيبة العربية ما عرف بمكتب الثورة. ورغم تعارض موقفها مع موقف جمعية العهد من السلطات الاستعمارية إلا انه لم يحدث أي تصادم أو عداء بين الجمعيتين، وكانت نقطة التوافق بينهما استقلال البلاد بزعامة ملك من أنجال الشريف حسين. وفي الوقت نفسه لم تطرح جمعية حرس الاستقلال مسألة الاتحاد مع الحركة الوطنية الكردية رغم وجود عناصر كردية بشكل مستقل في هذه الجمعية. واختلفت الحركة التحررية الكردية في برنامجها عن الجمعيتين السابقتين، بحيث اتخذت المنظمات التحررية الكردية شعار تحقيق استقلال كردستان. وتشكيل دولة قومية كردية. إلا إن نشاط هذه المنظمات كان اقل من المنظمات غير الكردية وذلك لقيام زعامات إقطاعية ذات مصالح على رأس هذه المنظمات، ومن جانب آخر تبعية هذه الزعامات لشيوخ العشائر الكردية الذين وظفوا دورهم لخدمة مصالحهم[167].

2.2.4.3 موقف فقهاء السنة والشيعة من الاستعمار البريطاني

لم يظهر موقف موحد لدى فقهاء السنة أو الشيعة من الاستعمار البريطاني، فقد كانت مواقفهم متفاوتة، دون إظهار مسببات لذلك كما ظهر في تناول الباحثين لهذا الجانب، باستثناء الدكتور فرهاد إبراهيم أوضح في كتابه الطائفية والسياسة في العالم العربي. نموذج العراق موقف فقهاء الشيعة المتباين في هذا الجانب وفي تناوله لتفصيل الشيعة، أورد قبول فقهاء السنة للاستعمار في بداية الاحتلال. "أن فقهاء الشيعة لم يتفقوا على موقف واحد تجاه البريطانيين، وذلك في الفترة ما بين تشكيل حكومة الاحتلال حتى تولي محمد تقي شيرازي المرجعية عام 1919. ويبدو إن مرجع التقليد كاظم اليزدي كان قد اظهر موقف الرضا من البريطانيين حتى توفي عام 1919. غير انه ليس من الواضح إذا كان اليزدي قد اتخذ هذا الموقف نظرا لقبول الفقهاء السنة، وكذلك الصفوة السنية الجديدة في بغداد للاحتلال البريطاني، أو انه كان يخشى من أن يؤدي أي موقف متشدد من قبل الشيعة إلى الأضرار بمصالحهم واضطهادهم في الدولة الجديدة. وفي نهاية عام 1918 أبدى اليزدي وجهة نظره للمفوض

---

[167] انظر: كوتلوف ل. ن، مرجع سابق، ص86 – 91.

البريطاني المدني في بغداد سير ارنولد ويلسون...- قائلا - فأيا كان ما يفعله رجال الحكومة فعليهم أن يضعوا جيدا في اعتبارهم المصالح الكثيرة والمتشابكة للشيعة"[168].

وتمثل موقف زعامات الشيعة في الاستفتاء التي دعت إليه السلطات البريطانية في العراق لمعرفة أسلوب الحكم الأفضل الذي يختاره العراقيون، ويضمن مصالح بريطانيا، حيث تم عقد المرجع الشيعي اليزدي اجتماعا لزعماء الشيعة بطلب من المفوض البريطاني ويلسون وتمخض الاجتماع عن أربعة مواقف، الموقف الأول: ضم العراق لإيران، الموقف الثاني إنشاء جمهورية مستقلة الموقف الثالث: تأسيس مملكة يحكمها زعيم عربي، الموقف الرابع إبقاء العراق تحت حكم بريطاني مباشر. وساد موقف الفقيه الشيعي أية ا حسن شيرازي بان الحكم البريطاني للعراق يتنافى مع أساسيات العقيدة الإسلامية. وتغير موقف الشيعة بشكل عام بعد أن تزعم المرجعية أية ا شيرازي، وأصدر فتوى تحريم التعاون مع السلطات البريطانية[169].

3.2.4.3 الموقف الشعبي من 1917 – 1920

اظهر الموقف الشعبي رفضه للاستعمار الإنجليزي من خلال الانتفاضات المتتالية التي قام فيها ضد الوجود البريطاني. فخلال الثلاث سنوات التي سبقت ثورة العشرين حدثت العديد من الانتفاضات بدءا من انتفاضة النجف والكوفة وأبي صخر عام 1917، ثم انتفاضة النجف الثانية عام 1918 وتوج الموقف الجماهيري في تخييب آمال الاستعمار في منعه تحقيق أهدافه من الاستفتاء عام 1918 الذي أراد منه إفراز نظام حكم يتلاءم وتوجهاته الاستعمارية حيث اقتصر الاستفتاء على الإقطاعيين والنخب والزعامات القيادية في المجتمع وكبار التجار دون مشاركة الجماهير، الأمر الذي دفع جماهير المواطنين والشريحة الوطنية المثقفة التصدي لهذا التوجه ورفضه، مما اثر على الزعامات والشيوخ والسياسيين المحليين واجبرهم على عدم التساوق مع توجهات الاستعمار. إلا أن هذه الانتفاضات الشعبية كانت تعبر عن طابع محلي بحيث تبقى محصورة في المكان الذي اندلعت فيه. وقد حاولت السلطات البريطانية قمع الموقف الجماهيري بكل قسوة وشدة، إلا أنها أدركت ضرورة التغيير في سياستها، فأخذت تصدر البيانات التي تتضمن بشكل غير صريح نية السلطات البريطانية العمل على تحقيق آمال الشعب العراقي بنيل استقلاله. ورافق ذلك أيضا تصريحات مشتركة بريطانية فرنسية عام

---

168 إبراهيم فرهاد، الطائفية والسياسة في العالم العربي ، نموذج الشيعة في العراق، ط1، ترجمه عن الألمانية، القاهرة مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، مكتبة مدبولي، 1996، ص83.

169 المرجع نفسه، ص84-85.

1918 تعبر عن رغبتهما على مساعدة الشعوب في الشرق الأدنى لنيل استقلالهم[170]. وتزامنت هذه السياسة مع بيان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون الذي تضمن 14 بندا. ومما جاء فيه: "ضمان اطمئنان الحياة للقوميات التابعة في حينه للدولة العثمانية ومنحها الفرصة المطلقة للتقدم في سبيل الحكم الذاتي"[171].

4.2.4.3 ثورة العشرين

تعتبر ثورة العشرين الفاصل بين ما قبلها من نشاط سياسي عن ما بعدها، فهي ثورة لم تأخذ الطابع المحلي إنما شملت العراق بأسره، فأخذت الطابع الوطني، ووحدت الشعب العراقي ضد الاستعمار البريطاني وأفهمت الاستعمار البريطاني بأن كل السياسات التي اتبعها سابقا لن تحقق له مراده.

1.4.2.4.3 أسباب الثورة

إن سياسات الاستعمار البريطاني وسلوكه تجاه الشعب العراقي بمختلف قومياته وطوائفه وشرائحه إضافة إلى كشف الثورة البلشفية لاتفاقية سايكس بيكو التي نصت على تقسيم الإرث العثماني من العالم العربي بين الدول المنتصرة، وما تبعها من تعهد ووعد من قبل وزير خارجية بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كانت أسبابا حقيقية ورئيسية في اندلاع الثورة، حيث فضح المخطط الاستعماري البريطاني وكشفت نواياه[172]. إضافة إلى التقارب بين الطائفتين السنية والشيعية والتي بلغت ذروتها في أيار 1920. وما نتج عنه من تفعيل دور الدين في التحريض ضد الاستعمار من خلال إصدار فتاوي تحريم التعاون مع الاستعمار البريطاني، ووجوب قتاله، فقتاله جهاد والتخاذل والتواطؤ معه كفر. كما انه لتحرير دير الزور من قبل حزب العهد في سوريا عام 1919، وقيام عدد من الضباط العراقيين عام 1920 بتحرير تلعفر بهدف التوجه نحو الموصل[173]. كل هذه العوامل مجتمعه حركت شعور الرفض عند الشعب العراقي ضد الوجود البريطاني على أرضه.

2.4.2.4.3 نتائج الثورة

---

170 للمزيد انظر: كوتلوف ل. ن، مرجع سابق، ص 91 – 107.

171 الدرة محمود، مرجع سابق، ص23.

172 للمزيد انظر: البزار عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 77- 82.

173 انظر: رشيد عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر، دار الندى للثقافة والنشر، دمشق، 2002، ص74-75.

تم إخماد الثورة التي عمت ارض العراق بعد خمسة اشهر من اندلاعها. رغم حجم الخسائر التي لحقت بالإنجليز. وكان من أسباب عدم استمرار الثورة: غياب قيادة موحدة، نفاذ السلاح والذخيرة عدم وجود رقابة لكشف الجواسيس والقضاء عليهم، دخول بعض العشائر في الثورة مكرهين خوفا من أن تلصق بهم صفة الكفر، انتشار ظاهرة السلب والنهب. ومع عدم تمكن الثورة من دحر الاستعمار ونيل البلاد الاستقلال إلا أنها تمكنت من توحيد القوى الوطنية بمختلف الطوائف ضد الاستعمار. أدرك البريطانيون استحالة استمرارهم في العراق بسياستهم المتبعة، فعملوا على تغيير في سياستهم، وأعلنوا أنهم سيمنحون العراق استقلاله على مراحل[174].

وبعد أن هدأت الأوضاع في العراق، بدأت السلطات البريطانية تحضر للمرحلة القادمة التي ستقلل من خسائرها، وتحقق مصالحها، فشرعت في:

"إنجاز أربع مهام رئيسية هي: تأسيس إدارة محلية وكيان سياسي للدولة الجديدة... إقرار وضعها السياسي (نظام الحكم)... تثبيت حدود الدولة الجديدة، وتأمين حصول الموافقة الدولية عليها... حماية المصالح البريطانية خاصة النفط... وبموجب اتفاقية سان ريمو صدر قرار عصبة الأمم 25-4-1920بمنح بريطانيا سلطة الانتداب على العراق"[175].

وبدأت السلطات البريطانية بتنفيذ برنامجها في العراق بتشكيل حكومة انتقالية، حيث هدفت بريطانيا

" التي كانت تتطلع منذ وقت مبكر لان تضع يدها على العراق، نظرا لأهميته، ولأنه محطة رئيسية في الطريق إلى الهند ما كادت تنتصر في حرب وتفرض سيطرتها على هذا البلد حتى واجهتها مجموعة من المشاكل والثورات، جعلت موقفها دقيقا صعبا، إذ لم يهدأ الداخل، ولم يقر لها منافسوها بما كانت تطالب به أو تريده. وهكذا اندلعت الثورات الواحدة بعد الأخرى فما كادت ثورة النجف تنتهي حتى انفجرت ثورة العشرين، وما كادت ثورات العشائر العربية تهدأ أو تتوقف في وسط العراق وجنوبه حتى هيئت حركات العصيان والتمرد في الشمال. وما أن توصلت إلى صيغة أولية لنظام الانتداب، وشرعت في إقامة الإدارة، حتى قوبلت برفض واسع الأمر الذي اضطرها إلى إعادة النظر والتفكير في صيغة أكثر قبولا وثباتا، وكان أن توصلت إلى اعتبار النظام الملكي هو الصيغة الملائمة، لأنها صيغة تساعد على الاستقرار"[176].

يهدف الاستعمار البريطاني إلى وضع العراق في قالب ينسجم وأطماعه الاقتصادية والسياسية، دون الالتفات الحقيقي إلى المصلحة الوطنية لشعب العراق، فاتبع سياسات التفريق والإقصاء والشقاق بين القوميات والطوائف والعشائر. وكانت المنظمات العراقية السياسية العربية تتفق على استقلال العراق

---

[174] انظر: رشيد عبد الوهاب حميد، مرجع سابق، ص74 - 76.

[175] المرجع نفسه، ص73.

[176] منيف عبد الرحمن، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2003، ص70 - 71.

السياسي مع الفارق بينها في الأسلوب. فمنهم من يرى إمكانية تحقيق الأهداف عبر المفاوضات والاحتجاجات ونداءات المؤتمرات الدولية، مع عدم إدارة الظهر إلى السلطات البريطانية، ومنهم من يرى تحقيق الأهداف من خلال الكفاح الحازم غير المهادن وعدم تقبل أي مساعدة من السلطات البريطانية وهناك الحركات الوطنية الكردية التي نادت باستقلال كردستان، وإقامة وطن قومي للأكراد في الوقت نفسه ظهر موقف رجال الفقه الشيعي الذي كان متباينا في أول الأمر ولكن سرعان ما تبدل الحال، بعد تطور الحركات الشعبية، وصدور فتوى تحريم التعاون مع الاستعمار البريطاني من قبل المرجع شيرازي. وكان للفئات المثقفة والتجار الصغار والفلاحين الدور الأبرز في حسم الموقف وتغيير مسار التعامل مع الاستعمار البريطاني من خلال الانتفاضات المتتالية في أماكن مختلفة من العراق. وعلى الرغم من أن هذه الثورات كانت بطابع محلي إلا أن فيها مؤشر واضح على أن هناك نزعة وطنية يلتقي فيها الشعب العراقي في الجنوب والوسط بضرورة إنهاء الاستعمار البريطاني ونيل العراق استقلاله. وان هناك نزعة كردية في الشمال لتحقيق وطن قومي كردي. وان هذه الانتفاضات كانت الحاجز المنيع أمام أي انزلاق أو تعاطي سياسي من أي فئة منتفعة من الفئات السياسية أو الزعامات المحلية مع الاستعمار البريطاني. ومع تراكم الأحداث ووضوح الأمور السياسية أكثر أمام الشعب العراقي وافتضاح المخططات الاستعمارية البريطانية. جاءت ثورة العشرين لتنطق بحال الشعب العراقي وتلزم الفئات المتهادنة مع الاستعمار الانسياق وراء الموقف الجماهيري وان لفترة مؤقتة، وتجبر الاستعمار البريطاني على تغيير سياسته، وبدء مرحلة جديدة في تاريخ العراق.

5.2.4.3 تشكيل الحكومة المؤقتة

ارتأت سلطات الاستعمار البريطاني ضرورة ترك سياسة المركزية والإشراف المباشر في حكم العراق فقررت تشكيل حكومة عراقية سميت الحكومة العراقية المؤقتة، حيث تم اختيار نقيب وجهاء بغداد عبد الرحمن الكيلاني رئيسا للحكومة بتاريخ 1920/10/25 وكانت مهمة الوزارة إدارية وليست سياسية، وتكمن مهمتها في:

1. إقرار المناداة بمرشح لعرش العراق حسبما ترتئيه السلطة المحلية.
2. إنجاز معاهدة بريطانية عراقية.

3. إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، واستمرت حكومة الكيلاني في ثلاث فترات متتالية كي تتمكن من إنجاز المهمات الموكلة إليها[177].

وجدت الحكومة البريطانية قبولا عراقيا لتنصيب احد أبناء الشريف حسين ملكا على العراق، وارتأت فيه الشخص المناسب لهذه المهمة. وعلى هذا الأساس "عقد المسؤولون البريطانيون في أقطار الشرقيين الأدنى والأوسط مؤتمرا خاصا في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات الجديد ونستن تشرشل في الثاني عشر من آذار سنة 1921، وكان عرش العراق بين الموضوعات المطروحة على المؤتمرين لمناقشته"[178].

وأيد اغلب قادة ثورة العشرين تنصيب فيصل ملكا على العراق، إلا انه ظهرت معارضة لذلك من قبل الزعامات السياسية المحلية، مثل: رئيس الحكومة عبد الرحمن الكيلاني وطالب النقيب وتوفيق الخالدي وطالبوا لأول مرة أن يكون حكم العراق للعراقيين واقترحوا أن يكون الكيلاني ملكا ويخلفه طالب النقيب، إلا أن عبد الرحمن الكيلاني غير موقفه بعد قدوم فيصل إلى العراق وأصبح مقربا منه في حين اعتقل الملك فيصل طالب النقيب ونفاه إلى الهند[179].

والواضح أن معارضة هؤلاء الزعماء نابعة من الطمع في الحكم، وليس من باب وجوب الحكم للعراقيين واقتضت السياسة أن يتم التمهيد المناسب لاستلام فيصل العرش، فتم إجراء شبه استفتاء شعبي في مناطق العراق لقبول فيصل ملكا على العراق بناء على قرار الحكومة العراقية المؤقتة المؤيدة لتنصيب الملك فيصل الهاشمي ملكا على العراق، حيث شكلت فرق بشكل منظم لزيارة المحافظات، تقوم بإلقاء الخطب التي تبين مآثر العائلة الهاشمية، وينتهي الاجتماع مع الجماهير بكلمة تؤيدون.

وقد عارضت محافظتا كركوك والسليمانية تنصيب فيصل ملكا. واشترطا لواءا الموصل واربيل ضمان حقوق الأقليات، كما نصت عليه معاهدة سيفر التي تعهد فيها الحلفاء بتشكيل إدارات محلية ترعى شؤون الأقليات[180]. وبعد أن أنجزت مهمة التحضير لاستلام فيصل العرش في العراق "قررت الحكومة العراقية المؤقتة بتاريخ 1921/7/11 المناداة بفيصل ملكا على العراق، على أن تكون الملكية دستورية ديمقراطية مقيدة. وتم تتويج فيصل في الشهر التالي 1921/8/23"[181].

---

177 انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص77 – 79

178 التكريتي عبد المجيد كامل، مرجع سابق، ص24.

179 انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص79.

180 http://www.hamid- alhamdany.com/side/al_kotob/tarikh_01/chapter2.htm

181 رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص80.

وبهذا تكون المهمة الأولى للحكومة العراقية المؤقتة قد أنجزت، وجدير بالذكر أن رسم السياسات في العراق كان من اختصاص حكومة الانتداب. فكان اختيار الملك والية تسويق قبوله من قبل الشعب وتنصيبه بقرار منها. ومن اجل تحقيق المصالح البريطانية والتي ستدفع باتجاه الاستقلال الوطني وفقا لما هو متفق عليه بين الجانبين أمر الملك فيصل إجراء الانتخابات على مرحلتين من تاريخ 1922/10/22 لاختيار المجلس التأسيسي للمصادقة على المعاهدة.

تم انتخاب المجلس التأسيسي وكان من مهماته: البت في المعاهدة والتصديق عليها، سن دستور لمملكة العراق، سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي[182].

6.2.4.3 المعاهدة

ونتيجة للتغيرات السياسية في العراق، ورغبة من الاستعمار البريطاني في تحقيق أهدافه دون خسائر ومصاعب؛ قررت حكومة الانتداب عقد معاهدة مع حكومة العراق، يتفق الطرفان على بنودها، وشروط تنفيذها ومدتها دون أن يكون هناك إلغاء صريح لمصطلح الانتداب على أن يتم تحقيق شروط الانتداب في هذه المعاهدة، كون الانتداب جاء بقرار من عصبة الأمم. وتم توقيع بروتوكول المعاهدة في شهر نيسان 1923 من قبل المعتمد السامي البريطاني في العراق، ورئيس الحكومة العراقية حينها عبد المحسن سعدون. وقد نص البروتوكول على أن ينتهي الانتداب بعد أن يصبح العراق عضوا في عصبة الأمم المتحدة على أن لا يتجاوز ذلك الأربع سنوات بعد إبرام معاهدة الصلح مع تركيا. وان تفاصيل العلاقة بين البلدين العراق وبريطانيا سيتم التفاوض عليها لاحقا، لإنجاز الاتفاقيات المتعلقة بالمعاهدة. وقد نصت المعاهدة على اتفاقيات تفصيلية لكل المجالات التي تتعلق بإدارة الدولة العراقية. العسكرية والقضائية والتشريعية والتنفيذية والمالية والدبلوماسية...وابرز النقاط التي اشتملت عليها المعاهدة: العلاقات القائمة بين البلدين قائمة على التحالف وحق مطالبة الشعب العراقي من خلال سلطته الوطنية بإلغاء الانتداب متى كان الوضع في العراق يسمح بذلك[183].

ظهرت المعارضة الشديدة على بنود المعاهدة فقد عكف المجلس التأسيسي المنتخب على دراسة المعاهدة ولم يتوصل إلى قرار المصادقة عليها، وخاص أعضاء المجلس التأسيسي في اجتماعاته المتتالية إلى ضرورة إجراء تعديلات على بنود المعاهدة، بحيث لم يتمكن أعضاء المجلس من رفض المعاهدة خوفا من رد الفعل البريطاني، فكانت بريطانيا تستخدم سياسة إمكانية التعاطي مع تركيا حول

---

[182] انظر: حسني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1998، ص95 -96.

[183] للمزيد أنظر: المرجع نفسه، ص 10 - 49

قضية الموصل التي كانت تركيا تطالب بضمها لها. ومن جانب آخر التلميح للأكراد والآشوريين بإعطائهم حق إقامة وطن قومي لهم[184]. "وكان ما قاله عبد المحسن السعدون لأعضاء المجلس: إذا رفضنا المعاهدة خسرنا الموصل"[185]. وفي ليلة 11 حزيران 1924 اجبر أعضاء المجلس على الحضور وعقد جلسة التصويت وصوت 68 من 100 عضو لصالح المعاهدة بعد أن وضعوا شرط ضمان الموصل للعراق، والا تصبح المعاهدة وكافة ملحقاتها لاغية، وتم رفع نتائج التصويت لمجلس العموم البريطاني، وتمت دراستها والموافقة عليها على اعتبار أنها تحقق شروط الانتداب، والوعود التي قطعت للعرب وتحفظ مصالح بريطانيا. ومن ثم عرضت على مجلس عصبة الأمم وتم الموافقة عليها[186]. والمهم في هذه المعاهدة رغم القيود والتبعية المفروضة على العراق، إلا أنها بدأت تضع معالم الدولة العراقية من جانب، وبروز إصرار العراقيين على وحدة الجغرافيا العراقية من خلال وضع شرط ضمان الموصل للعراق من جانب آخر. مما يدال على بدء تلاشي المناطقية والمحليات في مناطق العراق، رغم انه لأول مرة في تاريخ العراق يكون الحديث عن دولة عراقية تجمع الولايات العثمانية الثلاث في بلاد الرافدين. مع الأخذ بعين الاعتبار مطالبة الأكراد بدولة قومية لهم في الشمال.

3.4.3 الحكم الملكي الليبرالي

1.3.4.3 حدود دولة العراق

كان للأتراك طموح في ضم الموصل لهم، واتفق الطرفان على التفاوض لاحقا على حل هذه المشكلة. وبسبب عدم الاتفاق بينهما على حل مرض، اتفق الطرفان على عقد قمة في القسطنطينية بتاريخ 1924/5/17. ولم يتوصل الطرفان لنتيجة، فقررت بريطانيا رفع قضية الموصل إلى عصبة الأمم، وفي تاريخ 30/ 9/ 1924، قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة، تقوم بفحص جغرافية المكان، واستشراف أراء ومواقف سكان المنطقة. وكان الملك فيصل الأول قد عمل على تهيئة الأجواء لذلك من اجل أن يكون حكم اللجنة لصالح العراق. حيث قام بعدة زيارات لمنطقة الموصل، بما فيها كركوك واربيل، ورافقه في هذه الزيارات شخصيات مهمة ومؤثرة من نفس الأماكن، ورفعت أعلام العراق لأول مرة على المقار الحكومية في المنطقة قبل قدوم اللجنة المختصة. وكانت النتيجة التي توصلت لها اللجنة بتاريخ 16/كانون الأول 1925 ضم الموصل للعراق. ونتيجة هذا القرار، طالبت عصبة الأمم

---

[184] انظر: حسني عبد الرزاق، مرجع سابق. ص106 - 108

[185] رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص83.

[186] للمزيد انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 83 ، والحسني عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 113 – 127.

بطلب من بريطانيا تمديد فترة الانتداب إلى خمسة عشر عاما جديدا، من خلال معاهدة جديدة توقع بين الطرفين. وكان موقف الملك فيصل الرفض بأسلوب دبلوماسي بحيث انه لا يمانع من وجود تحالف ودي بين الطرفين، على أن لا يقف هذا التحالف عائقا أمام طموحات العراق المستقبلية. وفيما يتعلق بالحدود الجنوبية والجنوبية الغربية بمساعدة بريطانيا اجتمع كل من الملك فيصل وأمير الكويت وابن سعود أمير نجد على ظهر باخرة بريطانية في المياه الدولية واتفقوا على أن تكون العلاقات ودية بين بلادهم وان يكون احتراما متبادلا لسيادة بلادهم. وان تحل الخلافات بينهم وديا وعبر المفاوضات، وعلى أثرها زار أمير الكويت العراق عدة زيارات واستقبل استقبالا حافلا[187].

وبهذا تم رسم حدود العراق السياسية في حينها من الشمال والجنوب، والجنوب الغربي بمساعدة بريطانيا وكانت الحدود الشرقية مع إيران واضحة جغرافيا في حينها ولا يوجد أي خلاف عليها. إلا انه ظهر الخلاف الحدودي لاحقا كما هو حال كل البلاد التي خضعت للاستعمار، ظهرت الخلافات الحدودية بين الدول المتجاورة بعد استقلالها، واكتشاف الثروات الطبيعية فيها، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لأمن الدولة.

2.3.4.3 دستور دولة العراق عام 1925

تم الاتفاق بين الجانبين العراقي والبريطاني على تشكيل لجنتين لصياغة الدستور. اللجنة الأولى مكونة من قانونيين ورجال سياسة وعشائر عراقيين. ومهمتها وضع مسودة دستور وتقبل المشورة والنصح من اللجنة الثانية، واللجنة الثانية مكونة من مختصين بريطانيين وعراقيين، توجه اللجنة الأولى، وتختص بوضع الصيغة النهائية للدستور، ومن ثم رفعه للمجلس التأسيسي لدراسته والمصادقة عليه.

تم إقرار الدستور في عام 1925، حيث اتبع النظام الملكي الوراثي الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات مع تداخل بين السلطات فيما اقتضته ظروف العمل

وقد حدد الدستور مهمة الملك بأنه أعلى سلطة في البلاد ومصون وغير مسؤول مع إعطائه صلاحيات اختيار رئيس الحكومة، وإصدار المراسيم التي لها قوة القانون في أثناء عطل السلطة التشريعية، ويصادق على القوانين، ويعلن افتتاح وفض المجلس بقوة القانون، يصدر أمر إجراء الانتخابات، يحل الحكومة. يعين أعضاء مجلس الأعيان.

---

[187] للمزيد انظر: التكريتي عبد المجيد كامل، مرجع سابق، ص93 – 230.

وهناك السلطة التشريعية المكونة من مجلسين: مجلس الأعيان وعدد أعضائه 20 عضوا، مع إمكانية زيادة العدد بالتناسب مع زيادة السكان مستقبلا، ويتم تعينهم من قبل الملك، معتمدا على نفوذهم وصلاحهم وتاريخهم الوطني. ويؤخذ بعين الاعتبار الأقليات غير المسلمة. ومهمة المجلس مراقبة أداء مجلس النواب والحكومة. أما مجلس النواب يتم انتخاب أعضائه بالاقتراع السري بحيث يكون لكل عشرين ألف عضو واحد، ويراعى تمثيل الأقليات في المجلس. هذا وقد جرى العرف الذي أصبح شبه قانون أن يؤخذ تمثيل الطوائف والقوميات بعين الاعتبار في من يرأس وينوب عن الرئيس في المجلسين. وتكون مهمة مجلس النواب مناقشة القوانين والمصادقة عليها ومراقبة عمل الحكومة. وأشار الدستور إلى استقلالية القضاء.

وفيما يتعلق بدين الدولة نص الدستور على أن الدين الإسلامي دين الدولة مع حرية المعتقدات الأخرى وحرية ممارسة مظاهر المعتقدات المألوفة في العراق ولغة الدولة اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وراعى الدستور حقوق وحريات الأفراد الخاصة بما لا يتعارض مع امن الدولة وثقافة المجتمع العراقي[188]. وفي عام 1936 صدر قانون بحق الأكراد باستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في منطقة الأكراد بحيث سمح لهم بكتابة اللغة الكردية بالأحرف العربية[189]..

وعلق الباحث نزار توفيق حسو على دستور العراق، في كتاب الصراع على السلطة في العراق الملكي قائلا:

> "أصبح العراق دولة ملكية دستورية وفق دستور عام 1925 في إطار قصد منه أن يظهر شبيها بالأنظمة البرلمانية التقليدية وفي هذا السياق تضمن الدستور مبدأين رئيسين اولهما إضفاء مسحة ديمقراطية من خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة التشريعية المنتخبة. وبذلك تم نظريا إخضاع الوزارة للمجلس النيابي. وثانيهما اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وفق نظام الرقابة المتبادلة والتوازن في عملية التنفيذ بالإضافة إلى تأكيده على حياد السلطة القضائية، وتضمن الدستور وسائل عديدة للتأثير المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما في ذلك: حق مجلس النواب سحب الثقة من الوزارة، علاوة على محاسبتها ولومها وحق مجلس الوزراء حل البرلمان"[190].

من الواضح انه روعي في هذا الدستور مكانة وسلطة الملك، ومشاركة المجتمع العراقي من خلال اختيارهم لمجلس النواب، وتمثيل الأقليات والطوائف والقوميات. وحرية الدين، والحريات الشخصية وحق الملكية وحق ممارسة النشاط السياسي في إطار القانون، مع استقلال للقضاء. فهو دستور يسمح

---

[188] انظر: الدلي عبد الغني، نظرة مقارنة في دستور العراق 1925 ودستور 2005، الحوار المتمدن – العدد 1379- 2005/11/15 موقع الكتروني info@iragstudies.org.

[189] انظر: قدوري زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، ط1، دار الفرقد، دمشق 2005، ص85.

[190] حسو نزار توفيق سلطان ، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دون طبعة، مطبعة كندي، بغداد، 1984، ص54.

باندماج فئات الشعب في الدولة، ويحقق مفهوم المواطنة كأول دستور لأول تشكل لدولة العراق في التاريخ في حال تم تطبيقه عمليا.

3.3.4.3 الأحزاب السياسية في العهد الملكي

استنادا إلى القانون الذي صدر عن الحكومة المؤقتة في نفس اليوم الذي تم فيه المصادقة على المعاهدة. من باب أن منع ممارسة الحياة السياسية من خلال أحزاب سياسية قانونية سيسمح بتشكيل أحزاب سرية تمارس نشاطاتها بشكل غير قانوني، وبسياسة خطرة على النظام. بدأ تشكيل الأحزاب السياسية وكانت على ثلاثة فئات:

أحزاب البلاط الملكي: وهي الأحزاب المؤيدة للبلاط، أو التي شكلت بتوجيه منه وغاياتها المنفعة الشخصية للفئة السياسية القائمة وكانت كثيرة، وسريعة التكوين والانتهاء، مثل حزب العراق الحر.

أحزاب المعارضة وغلب عليها الطابع الوطني والقومي: مثل:حزب النهضة مدعوما من محمد الصدر. والحزب الوطني مدعوما من الشيخ مهدي الخالصي حيث تشكل هذا الحزب في 14 آب 1922 وطالب باستقلال العراق التام بحدوده الطبيعية وتشكيل حكومة وطنية، والعمل من اجل الوحدة الوطنية العراقية ونبذ الأصوات الداعية إلى التفريق والانشقاق بداعية الدين والعرق بين أبناء الشعب العراقي. وحزب المؤتمر الوطني، والذي دعا إلى استقلال العراق من النفوذ الأجنبي وإقامة اتحاد فدرالي بين الأقطار العربية تمهيدا لقيام دولة عربية موحدة، وتحرير الأقطار العربية المستعمرة والمحتلة مثل الجزائر وفلسطين[191]. وحزب الاستقلال العراقي قدم أعضاؤه المؤسسون طلب السماح بالتأسيس لوزارة الداخلية عام 1946، وكان من أهدافه، تحرير العراق من أي سيطرة أو نفوذ أجنبي، ومساعدة البلدان العربية التي لم تتحرر على التحرير وتحقيق الحلم العربي باقامة دولة عربية واحدة تشمل كافة البلدان العربية[192]

الأحزاب اليسارية: وقد جاءت في فترة الركود السياسي في العراق واليأس من الحياة البرلمانية لعدم فاعلية البرلمان. لذا لم يظهر لها دور بارز ومؤثر مثل: الحزب الوطني الديمقراطي، والاتحاد الوطني، والحزب الشيوعي الذي تأسس في عام 1934 وواجه نكسات وهجمات عنيفة من الحكومة إلى أن سمحت له الفرصة بعد ثورة تموز 1958.

---

[191] انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 38 – 39 .

[192] انظر: ظاظا حسن. مرجع سابق، ص 12 – 13.

إضافة إلى الأحزاب السابقة الذكر تأسست ثلاثة أحزاب للدفاع عن الموصل انتهت بانتهاء مشكلة الموصل وهي: حزب الاستقلال العراقي عام 1924، وجمعية الدفاع الوطني 1925، والحزب الوطني العراقي[193].

ونتيجة هذا التكوين غير الفاعل والذي لا يلبي طموح الكثير من فئات الشعب ظهرت الأحزاب السرية لتمارس نشاطاتها وتمكنت في نهاية المطاف من قلب نظام الحكم كما حدث في 14 حزيران 1958[194].

وفي كردستان العراق تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946 على اثر قيام دولة للأكراد في مهاباد الإيرانية عام 1946، وتزعم الحزب مصطفى بارازاني فعليا عام 1958. وطالب باستقلال كردستان العراق وإقامة دولة كردية[195].

والواضح من خلال أهداف الأحزاب القومية والوطنية ظهور الحس الوطني تجاه الوطن العراق بحدوده الطبيعية بعيدا عن الطائفية والقوميات، ومن جانب آخر بروز الحس القومي تجاه الوطن العربي والدعوة إلى العمل من اجل وحدة عربية للأقطار العربية المستقلة ومساعدة البلدان العربية غير المحررة على التحرير. ناهيك عن الموقف الكردي الداعي للانفصال عن دولة العراق والمتشبث بقوميته التي عكست موقفه السياسي.

4.3.4.3 إدارة الدولة وتقالب الحكومات

قسم العهد الملكي في العراق إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى من عام 1921 – 1932 حيث اتسمت بداية العهد الملكي في ظل بداية ونهاية الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الأمم. والمرحلة الثانية: 1932 – 1945 واتسمت ببروز المشكلة الاثنية، وتعاظم دور الجيش في السياسة. وتعاقب الانقلابات العسكرية لتنتهي بإعادة الاحتلال البريطاني. والمرحلة الثالثة: 1946 – 1958 وفيها ازداد

193 المرجع نفسه، ص42.

194 للمزيد انظر: رشيد عبد الوهاب، ص 80 - 122.

195 المرجع نفسه، ص 100 – 108.

عمق الرباط الملكي بالحليف البريطاني وبشيوخ العشائر. وبدء سير الحركة القومية العربية والعائلة الهاشمية في خطين متباعدين[196]

اتسمت المرحلة الليبرالية – الملكية بعدم الاستقرار السياسي من خلال كثرة الحكومات التي تشكلت من لحظة تشكل الحكومة المؤقتة حتى آخر حكومة قبل ثورة 14تموز 1958، ولا يوجد إلا حكومة واحدة لم يتم حلها قبل انقضاء مدتها القانونية حسب ما نص عليه القانون، ولم تتمكن هذه الحكومات من ترسيخ المفهوم الديمقراطي استنادا إلى ما نص عليه الدستور. حيث:

"شهدت الفترة 1920 – 1958 تأليف 59 وزارة بضمنها الحكومة المؤقتة، وبواقع 233 يوما متوسط عمر الوزارة الواحدة، وعند المقارنة بين الفترات الثلاث يتبين أن الفترة الأولى للملكية كانت الأكثر استقرارا نسبيا مقارنة بالفترتين التاليتين... وقد تناوب على رئاسة هذه الوزارات 23 شخصية من النخبة السياسية، عرفوا بانتماءاتهم العائلية و/أو العسكرية وصراعاتهم على السلطة وارتمائهم في أحضان العرش الخاضع للسلطة البريطانية"[197].

وخلال فترة الحكم الملكي حدث العديد من الانقلابات على الحكومات، أما إيمانا بعجز هذه الحكومات وعدم إدارة البلاد بالشكل الصحيح، أو لدافع قومي، ورفض كل الهيمنات الأجنبية والعمل بإرادة المستعمر. ويقول حسن ظاظا:

"لقد كانت الانقلابات مدعاة كبيرة للمعرفة حيث ثلاثة عناصر أصبحت مميزة تماما، واحد كردي، وآخر عروبي وثالث عراقي. فانقلاب 1936 قادها الأكراد والعرب. أما انقلاب 1937 – 1938 فقاده دعاة الوطنية العراقيين. وفي حركة 1941 فقد لعب العروبيون الدور الأساس فيها. وكان أصحاب الاتجاه القومي العربي ناجما في بعضه عن حقيقة أن عددا كبيرا من الضباط الأكثر شبابا كانوا في المحافظات الشمالية العربية التي كانت تميل بقوة للعروبة باعتبار أنها كانت ترتبط اقتصاديا بسوريا وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى"[198].

وكان انقلاب رشيد عالي الكيلاني له دلالاته وأبعاده بحيث انه رفض قطع علاقات العراق مع ايطاليا بطلب من بريطانيا، وفق ما اتفق عليه في المعاهدة، وفضل إبقاء العراق على الحياد. إلا أن الوصي على العرش عبد الإله قرر عزله عن رئاسة الحكومة، بالتالي جاء الانقلاب، وتمكن موظفي البعثتين الأمريكية والبريطانية من تهريب عبد الإله إلى ثكناتهم ومن ثم إلى الأردن، كذلك تمكن نوري السعيد من الهرب خارج البلاد. وفي هذه المرحلة كان مفتي القدس الحاج أمين الحسيني يتواجد بالقرب من

[196] انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص73.

[197] المرجع نفسه، ص 118

[198] ظاظا حسن، مرجع سابق، ص 136.

رشيد الكيلاني ومعه عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين بعد أن فروا من فلسطين بعد انتهاء ثورة 1936-1939، وكان هناك توافق فكري وقومي بين الحاج أمين ورشيد الكيلاني، حيث

"أن الساسة العراقيين (القوميين منهم) كانوا يتصرفون في سياسة العراق الوطنية ويوجهونها من خلال نظرتهم القومية التي تقضي بإنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني الذي يدعمه الانتداب البريطاني وبتحرير سوريا ولبنان من السيطرة الفرنسية، وكثيرا ما كانوا يضحون بمصالح وطنهم العراق في هذا السبيل"[199].

وظهر التوجه القومي بشكل واضح وفاعل في ظل الظروف السائدة في العراق وفلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي التي كانت تنشد الحرية والتخلص من الاستعمار. وعلى اثر ذلك يقول الدكتور جعفر عباس حميدي في مقدمته كتاب مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي:

"أدى تطور الأحداث في العراق والمنطقة العربية إلى تشكيل اللجنة العربية السرية التي ضمت العسكريين والمدنيين وبرز من أعضائها الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني وصلاح الدين الصباغ، وقررت اللجنة القيام بالثورة، وعقدت اجتماعا في 31 آذار 1941 قال فيه العقداء الأربعة... بأنهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي خالد بن الوليد... تلك الثورة التي عبرت عن المطامح القومية في الحصول على الاستقلال التام، والحرية للشعب العربي، وأكدت انتماء العراق القومي ومساندته للنضال العربي"[200].

وعندما أدرك البريطانيون أن هذه الحكومة تضر بمصالح بريطانيا قرروا احتلال العراق مرة أخرى، وإعادة الوصي عبد الإله إلى الحكم والى جانبه نوري السعيد واشرف البريطانيون على الجيش وأبعدوه عن النشاط السياسي خوفا من انقلابات أخرى. وتم قطع علاقات العراق مع ايطاليا[201].

ولم تأت الحكومات اللاحقة بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق بأي عمل يخدم المصلحة الوطنية، سوى ما قامت به الحكومات من قمع، وكبت للحريات، ومنع للأحزاب، ومن ثم تعود وتسمح بممارسة النشاط الحزبي، ولكن إذا ما شعرت بخطر ما تعود من جديد وتحل الأحزاب أو بعضها.

وهكذا لم يتم إدارة البلاد في العهد الملكي – الليبرالي وفق الدستور. وإنما من ناحية الجوهر ما كتب في الدستور شيء وما مورس عمليا شيء آخر. وان بروز الحس الوطني والقومي بشكل واضح وجلي في الأحزاب الوطنية والقومية، ومن خلال انقلاب رشيد الكيلاني الذي كان بجانبه الحاج أمين الحسيني، بمثابة ابعد تعبير تجلى فيه البعد القومي العروبي في تلك الفترة.

---

[199] الدرة محمود، مرجع سابق، ص 136.

[200] العزاوي جاسم كاظم، ثورة 14تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، مطابع دار الحكمة، بغداد 1990، ص16.

[201] انظر: المرجع نفسه، ص 135.

5.3.4.3 دولة العراق في العهد الجمهوري

كانت الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في أواخر العهد الليبرالي – الملكي مؤشر مخاض ميلاد تغيير جديد في العراق، ففي تاريخ 14 تموز 1958 نفذ مجموعة من الضباط ثورتهم وسيطروا على البلاد، بعد أن كانوا قد اعدوا وخططوا وجهزوا كل ما يلزم لتنفيذ ثورتهم. وقد انطلق الضباط وعلى رأسهم الضابط عبد الكريم قاسم من مبادئ أرادوا تحقيقها بعد نجاحهم في الثورة. وقد تمثلت هذه المبادئ في تغيير النظام من ملكي إلى جمهوري، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. والعمل على تحقيق الوحدة العربية، ومساعدة الشعب العربي الفلسطيني بكل الإمكانيات المتوفرة، والتعاون مع الأقطار العربية المتحررة، ومساعدة الأقطار العربية غير المتحررة على التحرير. والخروج من حلف بغداد الذي يخدم المصلحة الاستعمارية، وإتباع سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاشتراكية، والاستقلال في سياسة العراق الخارجية. وتم تحديد نظام الحكم الواجب العمل به بعد حدوث الثورة وإقامة النظام الجمهوري. بحيث سيتم تشكيل مجلس لقيادة الثورة يقوم بمهام السلطة التشريعية، حتى إجراء الانتخابات النيابية التي يتم التحضير لها وتحديد وقتها في الوقت المناسب، ومن مهام المجلس أيضا مراقبة عمل الحكومة للتأكد من تنفيذها مبادئ الثورة. أما الحكومة فتكون مشكلة من الأحزاب السياسية الوطنية. ويتم تشكيل مجلس سيادة لقيادة البلاد. وسيتم تحديد فترة انتقالية يتم فيها إعداد الدستور الدائم تجرى بعدها الانتخابات، وتشكل حكومة على أثرها[202]. أعدت قيادة الثورة دستورا مؤقتا تضمن عروبة العراق، وانه جزء من الأمة العربية. وبين نظام الحكم جمهوري، وان الشعب مصدر السلطات وعلى صعيد الانجازات تم تحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ليست بسيطة. فمن منطلق مفهوم الثورة الذي يعني العمل على تغيير كل ما هو كائن في السياسة المتبعة في كل المجالات الحياتية في العهد الذي سبق ؛ قامت الثورة بإنهاء الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري، فمصدر الحكم الشعب كما ورد في الدستور المؤقت ومما تم تحقيه بعد الثورة .

"تحرير الاقتصاد والعملة العراقية من الكتلة الإسترلينية، وإلغاء حكم العشائر والنظام الإقطاعي، وتحرير الملايين من الفلاحين الفقراء من سيطرة الإقطاعيين بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وتحرير الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية بإصدار قانون رقم 80. وازدهار الصناعة، وبناء عشرات الأحياء السكنية للفقراء"[203].

---

[202] انظر: العزاوي جاسم كاظم، مرجع سابق، ص 18 – 19.

[203] http://www2.iragoftomorrow.org/civil_studies/61419.txt - abdulkhalig on 13 july,2006

ورغم الانجازات التي تم تحقيقها إلا أن مسار قيادة الثورة انحرف عن اتجاهه الذي على أساسه تم القيام بهذه الثورة. حيث اتجه عبد الكريم قاسم نحو التفرد في الحكم واعتبر مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بحاجة إلى دراسة وتحضير فيما كان نائبه عبد السلام عارف يدعو بكل قوة وباستمرار إلى وجوب القيام بالوحدة فورا .

"لقد بدأ عبد السلام عارف منذ الأسابيع الأولى للثورة يعمل على خلق جو مناهض لقاسم مما أثار حفيظته وجعله يرتاب من تصرفاته ويأخذ جانب الشيوعيين في حين أصبح عبد السلام عارف في جانب البعثيين والقوميين، وأضفى هذا الأمر على الخلافات طابعا فكريا. تبلور في غضون الأشهر القليلة التي تلت الثورة، وأدى ذلك عمليا إلى تفتيت جبهة الاتحاد الوطني وظهور تيارين رئيسيين: تمثل الأول بالحزب الشيوعي العراقي الذي حظي بتأييد اليساريين والديمقراطيين إلى حد ما، والثاني في حزب البعث الذي حظي بتأييد القوميين والإسلاميين"[204].

وان الخلاف بينهما في أساسه قائم على النزاع الشخصي، حيث لم يكن كل منهما يحمل انتماء حلفائه إنما الذي دفعهما إلى هذا التحالف مراكز القوى في الساحة العراقية والمواقف الآنية المتوافقة بين الحلفاء، فالشيوعيين والديمقراطيين كان لهما موقف متوافق مع عبد الكريم قاسم تجاه الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. في حين كان حزب البعث يمتاز بالقوة المعارضة لسياسة عبد الكريم مما دفع عبد السلام عارف التحالف معه في حينه[205].

ان مسألة الاتصال مع جمال عبد الناصر من قبل عبد السلام عارف، والتحدث حول الوحدة كانت سببا رئيسا في الخلاف بينهما، حيث قال:" بدأ الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد أن وصلت برقية بعثت إلى جمال عبد الناصر، بواسطة القائم بأعمال الجمهورية العربية المتحدة، وجاء فيها: سيموت دفاعا عن هدفه وهو الوحدة... وأنه سيذهب في الوقت المناسب لإعلان ولائه لسيادة الرئيس وتجنيد نفسه وضباطه تحت امرة سيادته... وأن الزعيم عبد الكريم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة"[206]. وسواء كان الخلاف بسبب الموقف تجاه الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، أم لأسباب شخصية ذاتية بين الطرفين. النتيجة انه كان هناك انحراف عن المبادئ التي على أساسها قامت الثورة.

وحول نشاط الأحزاب السياسية في عهد عبد الكريم قاسم، وهو العهد الذي مثل الجمهورية العراقية الاولى أصدرت حكومة عبد الكريم في عام 1960 قانون الجمعيات، الذي على أساسه يتطلب الأمر

---

[204] اليوتاني عبد الفتاح علي، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية، 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ط1 دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص119.

[205] انظر: المرجع نفسه، ص120.

[206] العزاوي جاسم كاظم، مرجع سابق، ص166.

إجازة الأحزاب من قبل وزارة الداخلية حيث لم تستجب الأحزاب السياسية القومية لهذا الطلب وفضلت العمل بشكل سري إيمانا منها أن العمل تحت إطار الداخلية لن يمكنها من تحقيق أهدافها في ظل سياسة عبد الكريم قاسم الديكتاتورية كما كانوا يصفونها، حيث اخذ ينحو منحى التفرد في الحكم، والابتعاد عن هدف الثورة في العمل على تحقيق الوحدة العربية. أما الأحزاب البرلمانية العلنية التي كانت تعمل في ظل النظام الملكي فقد استمرت في العمل بعد إجازتها وأخذت تطالب بإنهاء المرحلة الانتقالية، وبعث الحياة الحزبية الحقيقية وإقامة نظام برلماني على غرار النظم الغربية. وقد أسهم قانون الأحزاب الجديد في شل العمل الحزبي السياسي وأدى إلى انقسام غالبية الأحزاب[207].

وعلى صعيد مسألة الأكراد ظهر الموقف الرسمي من خلال الدستور المؤقت، فقد جاء في المادة الثالثة منه "العرب والكرد يعتبرون شركاء في الوطن الواحد"[208]، حيث سمح النظام الحاكم بعودة قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني مصطفى البرازاني من منفاه في الاتحاد السوفياتي، واستقبل استقبالا حافلا، وعلى اثر ذلك أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني في بيان له: "إن الشعب الكردي مستعد للدفاع عن جمهوريته الديمقراطية الجديدة حتى آخر قطرة من دمه"[209]. ولكن تغير موقف الحكومة من الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني، و ملاحقة الناشطين في الأحزاب التي رأى عبد الكريم أنها تأثر على مستقبل حكمه، وشن الجيش العراقي حربا على الأكراد؛ أدى إلى اندلاع المواجهة بين الجيش والأكراد وأعلن مصطفى البرزاني الثورة على نظام عبد الكريم قاسم عام 1961.

حققت ثورة 14 تموز 1958 انجازات، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية ليست بسيطة. إلا أن تفرد عبد الكريم قاسم في الحكم، والسعي وراء النزعة الفردية وأسلوبه المتقلب تجاه الأحزاب، مثل تقريب الحزب الشيوعي منه لفترة ثم محاربته وضربه للأحزاب القومية والبعثية، إضافة إلى عدائه للجمهورية العربية المتحدة وعدائها له، وموقف السوفيات منه نتيجة محاربته للشيوعيين، وموقفه من الأكراد ففي لحظة التقارب مع الأكراد، اغضب كل من تركيا وإيران، وفي لحظة عدائه للأكراد اشتعلت الحرب في ارض العراق بين الأكراد والدولة دون أن يتمكن من حسم المعركة. إضافة إلى ضغط المنافسين له والطامعين في قيادة البلاد مثل عبد السلام عارف، وحزب البعث. كل هذه العوامل شكلت ضغوط قوية على عبد الكريم قاسم وساعدت عبد السلام عارف ومن معه في الانقلاب عليه،

---

[207] انظر: العزاوي جاسم كاظم، مرجع سابق، ص 249.

[208] http://www.elaph.com/Elaphwriter/2004/10/7028.htm?sectionarchive=Elaphwriter خالد يونس خالد دساتير وقوانين الأنظمة العراقية وأفعالها، 20 أكتوبر 2004.

[209] المرجع نفسه.

وإعدامه، والبدء بحقبة جديدة في تاريخ العراق السياسي بتاريخ 8 شباط 1963. وهي مرحلة الجمهورية الثانية.

1.5.3.4.3 الجمهورية الثانية:

تعاونت الأحزاب والحركات المعارضة لحكم وسياسة عبد الكريم قاسم على إنهاء حكمه، فكان هذا الانقلاب "من صنع البعث، ولكن البعث المعاد البناء والتنظيم والمتآلف مع بقية إطراف الجبهة القومية العربية بالإضافة إلى الجبهة القومية العربية والجبهة القومية الكردية ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني"[210]. هذه الجمهورية لم تقدم شيء جديد في إطار الديمقراطية، أو في إرساء نظام حكم يضمن بناء دولة حديثة دولة مؤسسات تضع الأساس للفصل بين السلطات، فقد امتازت بالقمع والتعذيب وتطهير الناشطين الحزبيين حيث انعدم الالتزام بالدستور. ولم يكن لهذه الجمهورية دستور حيث استندت إلى قوانين مؤقتة تشير إلى وجود مجلس وطني يتناوب على رئاسته، أعضاء مجلس قيادة الثورة بشكل دوري كل شهرين واعتبر المجلس الوطني هو أعلى سلطة في البلاد يقوم بمهام السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد، وان القرار بالإجماع بين أعضاء المجلس الأعلى[211].

وفيما يتعلق بموقف السلطة من مسألة الأكراد، صدر بيان حكومي جاء فيه: "لقد عاش العرب والأكراد كأخوة، يربطهم الوطن، ويعتبر مجلس قيادة الثورة بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية. وهذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت والدائم وستشكل لجنة من أجل وضع برنامج واسع للامركزية"[212]. ولم يتم تنفيذ اللامركزية وتم إعلان الهجوم من جديد على الحركة الكردية إلا أن هذه الجمهورية لم تعمر أكثر من تسعة أشهر، حيث في 18 تشرين ثاني عام1963 حصل انقلاب في الحكومة أدى إلى قيام الجمهورية الثالثة بزعامة عبد السلام عارف. صحيح أن هذه الجمهورية لم تأخذ الوقت الكافي كي تتمكن من تثبيت دعائم النظام التي تنوي إرسائه إلا أن سلوك هذه السلطة والآلية التي بدأت بها تشير إلى عدم وجود رؤية واضحة لقيام نظام يسمح ببناء دولة حديثة تتمكن من تنفيذ برامج حزب البعث الهادفة لقيام وحدة عربية، والعمل على صعيد الأمة العربية.

2.5.3.4.3 الجمهورية الثالثة – جمهورية عارف

---

[210] رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 153.

[211] انظر: http://www.nigash.org/intern/getBin.php?id=185 العاني عبد الحق، الإرث الدستوري في العراق 22 مارس، 2005.

[212] خالد يونس خالد، مرجع سابق.

قامت الجمهورية الثالثة بتاريخ 18 تشرين الثاني 1963 بعد أن انقلاب عبد السلام عارف ومعه مجموعة من البعثيين على الجمهورية الثانية حيث كان عبد السلام عارف يرفض فكرة القيادة الجماعية، لذلك قام بحل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية الثانية، وأسس مجلس وطني جديد، وتم إصدار قانون يشير إلى أن رئيس الجمهورية يرأس المجلس الوطني، بهذا أصبح الحكم بيد شخص واحد. وتم إفراغ المجلس الوطني من الأعضاء المدنيين، وأبقى على عضوية المجلس من القيادات العسكرية[213]. ففي محاولة عارف مخالفة الجمهورية الثانية في الحكم الغي القيادة الجماعة، وحول الحكم من مدني عسكري إلى حكم عسكري كما تمثل في تشكيل المجلس الوطني الجديد. وفيما يتعلق بإدارته للبلاد، أشار حنا بطاطو في تحليله الطبقي للمجتمع العراقي في دراسته الواردة في مجلة النهج إلى أن:

> "نظام عارف جند في خدمته ولاءات قبلية، وجهوية وطائفية، ومهنية وقومية. زد على هذا أن هذا النظام سعى بتصفية الملكيات التجارية والمالية والصناعية الكبرى. وفتح باب المشاركة في الأرباح للعمال والمستفيدين لكي يكسب لصفه المشاعر الطبقية التي تجعلها أكثر العناصر غزارة عددية ووعيا اجتماعيا"[214].

وعلى خلاف الجمهورية الثانية صدر الدستور الثاني المؤقت. وابرز ما جاء فيه: "الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة، تلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها"[215]. وحول معالجة المسألة الكردية، صدر بيان حكومي عام 1964 جاء فيه "منح الأكراد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية، وتثبيت هذا الحق في الدستور"[216]. ولم يتطرق الدستور إلى حق ممارسة الحياة السياسية الحزبية، حيث لم يتم الاعتراف بأي تنظيم سياسي، غير الحزب المسيطر على السلطة. وهو الاتحاد الاشتراكي العربي. وكون عبد السلام عارف كان من المناديين إلى الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة في الشهر الأول بعد ثورة 14 تموز 1958، فقد حاول ترجمة ذلك دون أن يتحقق بشكل فعلي، بحيث تم الاتفاق على الوحدة في اجتماع القاهرة عام 1963، إلا أن الوحدة لم تخرج إلى النور بشكل فعلي.

3.5.3.4.3 الجمهورية الرابعة

---

[213] خالد يونس خالد، مرجع سابق.

[214] بطاطو حنا، مرجع سابق، ص89.

[215] خالد يونس خالد، مرجع سابق.

[216] المرجع نفسه.

وقد استمرت الجمهورية الثالثة حتى عام 1968 بقيادة عبد الرحمن عارف الذي تسلم السلطة بعد موت شقيقه عبد السلام عارف ، إلى أن قام حزب البعث بانقلاب جديد على السلطة، ليشكل الجمهورية الرابعة التي استمرت من 1968 حتى 2003 وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الحكم الشمولي حكم الحزب الواحد، الذي ألغيت فيه كل النشاطات الحزبية. في هذه المرحلة حدث تطورات كثيرة داخلية وخارجية فقد كانت الدولة في علاقات غير مستقرة مع دول الإقليم. ما بين تحالف، وحروب وتنافس على المصالح والثروات. إضافة إلى ما تمخض عنها من قلاقل داخلية. وقد صدر الدستور الأول المؤقت لهذه الجمهورية عام 1970. ومما جاء فيه:

"بقرار من مجلس قيادة الثورة رقم 792 بجلسته المنعقدة في 1970/7/16 نص الدستور في مادته الخامسة بما يلي: يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين، هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية"[217]

وجدير بالذكر أن النظام البعثي عمل على إلغاء الحريات السياسية، حيث منع الأحزاب، وقام بعمليات تصفية وتطهير لخصوم وأعداء الحزب.

من خلال تتبع أنظمة الحكم التي حكمت العراق من بعد الحكم الملكي تبين أنها أنظمة انقلابية تهدف إلى ترسيخ ذاتها في الحكم، دون أن تعمل على بناء دولة حديثة قائمة على المؤسسات، وتحقق مفهوم المواطنة، فقد عملت كل سلطة سيطرت على الحكم على نسف أعمال ونمط حكم من سبقها وان الدساتير المؤقتة توالت وتتابعت مع تتابع السلطات الحاكمة. ولم يتم تطبيق ما ورد في الدساتير حيث كان الواقع مغايرا لما هو مكتوب فلم يتم تجسيد مفهوم الديمقراطية، ولم يتم تجسيد العمل من اجل بناء دولة عراقية عربية تبنى كي تمتلك روافع القوة، وتساهم لاحقا في دعم ومساندة الدول العربية، أو العمل من اجل وحدة عربية كما كان يرد في الدساتير المؤقتة، مثل: دستور حكم عبد الكريم قاسم وهو دستور الثورة، ودستور الجمهورية الثالثة والرابعة. وحول الإدارة ومدى عمل الأنظمة التي تعاقبت في حكم العراق على الاندماج والتجانس بين القوميات والطوائف، يقول الدكتور فرهاد إبراهيم: "أن الصراعات الطائفية في النظام السياسي بالعراق لم تحسم، لا في ظل الملكية، ولا في ظل ثورة 1958، ولا في كنف مفهوم الدولة المتشدد. ولقد كانت ما تزال الطائفية والشعوبية مترادفان للخصوصية"[218].

---

[217] http://www.amade.net/Beyan_Munteda_deep.php?newslanguage=munteda&newsid=5263.

[218] إبراهيم فرهاد، المرجع السابق، ص 459،.

عناصر تشكل دولة العراق والعوامل التي أثرت فيها

1.4 دور الاستعمار البريطاني في تشكل دولة العراق

عمل الاستعمار البريطاني على تحقيق مصالحه في العراق كواقع استراتيجي لضمان سلامة طريق الهند من جانب ومن جانب آخر للاستفادة من ثرواته الطبيعية. وكانت سياساته في بداية استعماره للعراق قائمة على ضمان سيطرته على العراق وكبح جماح أي تمرد شعبي، مستخدما لتحقيق ذلك أساليب تثير الفتن والتفرقة بين فئات الشعب. فقد وعد الاستعمار البريطاني الأشوريين بمنحهم حكما ذاتيا خاصا بهم مقابل خدماتهم الموجهة ضد الثورات التي قام بها العرب والأكراد. إلا أن ثورة العشرين غيرت في سياسة الاستعمار البريطاني، بحيث أدرك الاستعمار البريطاني عدم تمكنه في الاستمرار في حكم العراق بالسياسة المتبعة. فعزم على منح العراق استقلاله على مراحل كي يكون الشعب العراقي قادرا على قيادة نفسه وإدارة شؤون بلاده[219]. وقد اخذ الاستعمار البريطاني شروط عصبة الأمم التي منحته الانتداب على العراق، ومصالحه في العراق بعين الاعتبار. حيث ارتكز عمله على تحقيق أربع مهام: تأسيس إدارة محلية، والعمل على إيجاد كيان سياسي يتم من خلاله إقرار نظام حكم وترسيم حدود الدولة، ومن ثم الحصول على اعتراف عصبة الأمم بعضوية العراق[220]. وتم تشكيل الحكومة المؤقتة، وتنصيب فيصل ملكا على البلاد، وتشكيل المجلس التأسيسي الذي صادق على المعاهدة بين حكومة العراق والحكومة البريطانية، والتي كانت بمثابة البديل عن الانتداب دون التصريح بإلغاء الانتداب على اعتبار أن الانتداب جاء بقرار من عصبة الأمم. وتم وضع الدستور العراقي عام 1925، حيث شارك خبراء بريطانيين بوضع الصيغة النهائية له. وحول ترسيم الحدود للدولة برز دور الاستعمار بشكل جلي وواضح من خلال دعمه لعدم إلحاق الموصل بتركيا كما كانت تطالب تركيا، حيث تم إحالة القضية إلى عصبة الأمم وتم تشكيل لجنة دولية لهذا الخصوص، وحكمت اللجنة بضم الموصل للعراق عام 1925[221]. وبهذا تكون الحدود الشمالية للعراق قد تم ترسيمها. كذلك ساهم الاستعمار البريطاني في حل خلاف العراق مع بلاد نجد والكويت من خلال تدخلها المباشر ودعوتهم لعقد اجتماع على ظهر باخرة بريطانية في المياه الدولية، حيث تم الاتفاق على حل كافة

---

[219] انظر: كوتلوف ل. ن، مرجع سابق، ص91-107

[220] انظر: رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص73.

[221] انظر: حسني عبد الرزاق. مرجع سابق، ص95-96.

المسائل بالطرق السلمية، وإقامة علاقات جوار جيدة بين البلاد الثلاث. وبهذا أصبحت حدود دولة العراق واضحة ومحددة من الشمال والجنوب الشرقي. وكانت معالم الفصل الحدودي واضحة بين العراق وإيران[222]. ولم يوف الاستعمار البريطاني بوعوده التي قطعها للأكراد والأشوريين لمنحهم استقلالهم، إنما ارتبطت سياسته بهذا الشأن بمصالحه. واكتفى الاستعمار البريطاني بهذا الشأن بنصوص الدستور التي تضمن حقوق الأقليات.

ورغم أن الاستعمار البريطاني قد وحد الولايات الثلاث التي كانت معتمدة في العهد العثماني والتي لم تتحد من قبل،[223]. لم يكن العراق يعرف بهذا الاسم بحدوده الطبيعية وعلاقة محافظاته التكاملية قبل تشكل الدولة العراقية، من جانب آخر إن التركيبة الاجتماعية، والسياسية لم تكن تدل على وحدة مجتمعية، تكون بمثابة امة، أو شعب متجانس يتفق على مصلحة الوطن الكبير العراق. فكان تشكل دولة العراق حالة جديدة لم تكن من قبل إلا أن بروز الأحزاب القومية التي كانت تنادي بالوحدة العربية مع باقي الأقطار العربية المتحررة، جوبهت من قبل الاستعمار والحكومات في العهد الملكي. وما حدث في انقلاب عام 1941 وهروب الوصي عبد اله إلى الأردن، ومن ثم تدخل الاستعمار البريطاني عسكريا واحتلاله للعراق من جديد ووضع مشرفين بريطانيين في كل الدوائر والمؤسسات الحكومية المهمة، وإبعاد الجيش عن السياسة لدليل واضح على أن الاستعمار ساهم في تشكل دولة العراق الحديثة ولأول مرة، بالمقابل وقف سدا منيعا أمام أية محاولة لظهور وحدة عربية أو تضامن عربي خارج مصالح بريطانيا.

2.4 الاثنية والطائفية في العراق ودورهما في الدولة

تعرف دولة العراق بتعددية اثنياتها، وطوائفها. والتمازج ما بين الاثنية والطوائف بحيث يظهر التداخل بينهما في تركيبة المجتمع. ففي جانب تتداخل الطوائف بين أكثر من قومية، وتقسم الطوائف الاثنية في جانب آخر كما هو الحال في القوميات العربية والكردية والتركمانية مثلا حيث تنقسم الاثنيات بين سني وشيعي. وفي جانب آخر يظهر دور الطائفة في تقسيم الاثنية الأشورية من خلال انتمائها إلى الطوائف الدينية المسيحية الكاثوليكية، والبروتستانت والأرثوذكس. وانقسام الاثنية العربية إلى طائفتي السنة والشيعة. إضافة إلى طوائف الصابئة واليزيدية التي تنحو منحى ثقافيا ودينا آخر على خلاف الاثنيات والطوائف السابقة الذكر.

---

[222] انظر: التكريتي عبد المجيد كامل، مرجع سابق، ص230.

[223] انظر: العجمي ظافر محمد، مرجع سابق، ص136-138

وقد تحكم في درجة النشاط السياسي في العراق عاملان في الأساس: العامل الأول: الغالبية السكانية على مستوى العراق كاثنية، مثل: العرب الذين ينقسمون طائفيا ما بين شيعة، وسنة. العامل الثاني: تواجد أثنية واحدة في منطقة جغرافية متواصلة بغض النظر عن التعدد الطائفي فيها كما هو حال الأكراد في شمال العراق، حيث يتجمع الأكراد ذو الغالبية السنية والأقلية الشيعية في الشمال العراقي المعروف بمنطقة كردستان العراق، مع وجود اختلاط مع اثنيات أخرى في بعض المدن: مثل كركوك، والموصل مثلا. وكذلك الاثنية التركمانية التي تنقسم في تواجدها في الغالب ما بين بغداد ومنطقة الشمال وتحديدا الموصل وكركوك. ويكمن دور الطوائف في استقرار الدولة في المسافة بين الطائفة والطائفية، فكلما كان هناك بعد للطائفة عن الطائفية تكون الدولة أكثر استقرارا. وقد ميز الدكتور احمد الطبيحي بين الطائفة والطائفية في قوله: "ويمكن التمييز بين الطائفية والطائفة، فالطائفية تيار سياسي يستخدم الطائفة للوصول إلى أغراض سياسية، بينما الطائفة وجود اجتماعي يقوم على أساس الانتماء لدين أو مذهب معين"[224]

1.2.4 دور الاثنية (القومية) العربية في نشأة وتطور دولة العراق

1.1.2.4 العرب السنة

سيطر السنة العرب في العراق على السلطة من لحظة تشكل الدولة حتى سقوط بغداد عام 2003. فقبل مجيء الاستعمار البريطاني إلى العراق كان العراق تحت الحكم العثماني السني المذهب والذي لقي العرب السنة مكانا للعمل والاندماج في السلطة العثمانية أكثر مما لقيه الشيعة مثلا. إضافة إلى أن كافة الزعامات والحكام من الملك فيصل حتى الرئيس العراقي صدام حسين هم عرب سنيين، على الرغم أن العرب السنة أقلية في العراق إذا ما قورنوا بعدد الشيعة. ومع ذلك استمروا بالحكم طوال هذه الفترة لامتلاكهم أدوات السلطة والقوة من جانب، ولدعم دولي خوفا من امتداد نفوذ إيران الشيعية إلى العراق. ويرى البعض أن الملك فيصل قد انتبه إلى خطورة التركيبة الديمغرافية في العراق حيث فسر إصرار الملك فيصل على ضم ولاية الموصل إلى العراق كان بدواعي أثنية وليس بدواعي اقتصادية أو سياسية[225]. وقد تكون المسألة الاثنية مهمة، ولكن اعتقد أن كافة العوامل قد جعلت من الموصل ذات أهمية، وليست الاثنية لوحدها. إن كافة الإخفاقات والنجاحات في مراحل تشكل الدولة وانتقالها من

---

[224] الطبيحي احمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ص83.

[225] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15260 ادمز بهزاد على، الحوار المتمدن، العدد 758 .2004/2/28

النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، كانت بقيادة العرب السنة، مع الاختلاف في السياسات على المستوى الداخلي والخارجي.

2.1.2.4 العرب الشيعة

ظهر الدور السياسي الثانوي للشيعة في العراق في العهد العثماني، وذلك كون الدولة العثمانية تتبع المذهب السني. في حين كانت الدولة الصفوية التي خاضت الحروب ضد الدولة العثمانية شيعية المذهب، الأمر الذي جعل من السلطات العثمانية اعتماد سياسة تقريب السنة في العراق منها على حساب شيعة العراق. ونتج عن ذلك تولد موقف شيعي سلبي تجاه الدولة العثمانية. حيث أن ما يميز الشيعة في العراق من العهد العثماني حتى العهد الملكي، إن غالبية مجتهديهم هم من الفرس (إيران)، حيث أظهرت الإحصائية حول الأصول العرقية للمجتهدين في نجف وكربلاء في القرن التاسع عشر، إن عدد المجتهدين العراقيين (14) مجتهدا بينما بلغ عدد المجتهدين الفرس في ذلك العهد (46) مجتهدا. هذا يعني، أن اعتماد الشيعة الديني على فقهاء ومجتهدين الفرس زاد من الارتباط بين شيعة البلدين في تلك الفترة، وان المجتهدين العراقيين مثل، محمد باقر الصدر، ومحمد مهدي الحكيم، ونعمة الجزائري هم أول من أسسوا منظمات سياسية في العراق[226].

1.2.1.2.4 موقف الشيعة من الاستعمار البريطاني

على الرغم من الموقف المتبادل غير المتعاون من قبل شيعة العراق والدولة العثمانية، إلا أن الشيعة في العراق كان لهم موقف الرفض من الاستعمار، وعدم تقبل وصايته وانتدابه، وشرع المجتهدون الشيعة في العراق في الدعوة إلى محاربة الوجود البريطاني في بلادهم مثل المجتهد شيرازي الذي حرم التعاون مع الاستعمار البريطاني بكافة أشكاله، وترجم هذا الموقف عمليا من قبل الجمهور الشيعي، المتمثل في ثورات النجف وكربلاء من عام 1917 – حتى عام 1918 والتي أخذت حينها الطابع المحلي دون الامتداد إلى كافة مناطق العراق[227]. في نفس الوقت رغم أغلبية الشيعة في العراق إلا أنهم لم ينحو بعد سقوط الدولة العثمانية منحى انفصالي والعمل على تشكيل دولة شيعية في الجنوب العراقي، بل ساهموا في كل الثورات والاحتجاجات التي عبرت عن رفض غالبية الشعب العراقي للوجود الاستعماري البريطاني. "لم يطرح العلماء الشيعة فكرة إقامة دولة شيعية خاصة بهم بعد سقوط

---

[226] انظر: إبراهيم فرهاد، مرجع سابق، ص 63 -66.

[227] للمزيد أنظر: كوتلوف. ل.ن، مرجع سابق ، ص 91 -107

الدولة العثمانية بالرغم من أنهم أصبحوا أكثرية في العراق الجديد وبالرغم من الدور القيادي الكبير الذي لعبته مراجع الشيعة في مقاومة الاحتلال البريطاني والثورة سنة 1920"[228]. ولم يعارض الشيعة تنصيب احد أنجال الشريف حسين ملكا على العراق، بل دعوا إلى إقامة دولة عراقية دستورية، تشمل كافة ارض العراق.

"يمكن القول أن الشيعة في ثورة العشرين لم يكونوا يمتلكون مشروعا سياسيا شيعيا خاصا، وإنما كانوا جزءا من مشروع وطني عراقي، وان كان مراجعهم متأثرون بالحركة الدستورية يدعون إلى إقامة حكم عراقي يقوم على دستور يتمتع بمجلس برلمان. وكانوا يدعون إلى انتخاب احد أنجال الشريف حسين ملكا على العراق على أن يكون مقيدا بدستور ومجلس برلمان"[229].

وقد مارس الشيعة دورا رياديا في معارضتهم للمعاهدة التي وقعت بين الحكومتين العراقية والبريطانية والتي تضمن مصالح الانتداب البريطاني، وتوصل العراق إلى الاعتراف به كدولة في عصبة الأمم كما تم الاتفاق على ذلك بين الطرفين، وبتأييد من عصبة الأمم. حيث تمثل دور زعامات الشيعة الدينيين في موقف كل من أبو الحسن الأصفهاني المرجع الأعلى في ذلك الوقت، والمجتهد الشيرازي فتوى تحرم الانتخابات. مطالبين بعدم التبعية والهيمنة الأجنبية وبتوفير حياة ديمقراطية يتم فيها إلغاء الإدارة العرفية، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات، وسحب المستشارين البريطانيين من الألوية، والعادة المنفيين السياسيين والسماح بتأليف الجمعيات. ونتيجة عدم رضا مجتهدي الشيعة عن سياسة الملك فيصل المتعاطية مع رغبات الانتداب البريطاني، كما جاء في المعاهدة والاتفاقيات التابعة لها، قام مجتهدون الشيعة بسحب تأييدهم للملك. واشترط الشيخ الخالصي بعد سنة من سحب الولاء للملك، منح الولاء له من جديد مقابل العمل على تقرير الاستقلال. وتمثل تشدد موقف باقي المجتهدين البارزين بين الشيعة في تحريمهم الدخول في مدارس ووظائف الدولة وجيشها. واصدر الخالصي فتوى حرم فيها شغل أي منصب حكومي معتبرا ذلك عمل من أعمال التعاون مع الكفار[230].

لم يتمكن الشيعة من الاستفادة من الإصلاحات العثمانية. وكذلك كان الحكم الملكي قد اعتمد بشكل أساسي على النخبة السنية بعد تأسيس الدولة، واثر تصارع النخب السنية على السلطة بعد وفاة الملك فيصل سنة 1933، وما نتج عنها من وضع الدولة في أزمات سياسية داخلية تم إزاحة الشيعة عن السلطة السياسية بشكل كبير. إلا انه بعد انقلاب حكومة الكيلاني عام 1941 على الحكم وعودة الوصي

---

[228] الشيعة والمرجعية في العراق، http://www.alkatib.co.uk/sh2.htm

[229] المرجع نفسه.

[230] المرجع نفسه.

عبد الإله إلى الحكم. غير عبد الإله في إستراتيجيته لإدارة البلاد من خلال عقد تحالفات مع العشائر الشيعية. من هنا جاء للشيعة دور في المشاركة السياسية في السلطة[231].

2.2.1.2.4 الشيعة والأحزاب اليسارية

مثلت الهجرات الكبيرة من شريحة الفلاحين الشيعيين تحديدا من الريف إلى المدن، شبه طبقية تتمثل في وجود شريحة كبيرة من الكادحين الوافدين إلى المدن، وشبه طبقة ارستقراطية مالكة ذات نفوذ إلى جانب شريحة متوسطة. وقد انخرط عدد كبير من الفقراء الكادحين من الشيعة في صفوف الأحزاب اليسارية معتبرينها الخلاص والمنقذ لمأساتهم الاقتصادية. والأمر الذي اثر سلبا على عدم تبلور أحزاب سياسية يقودها ناشطون شيعة، تساهم مستقبلا في عدم تفرد قيادات السنة في الأحزاب السياسية من جانب والحكومة من جانب آخر. إلا أن توجه الحكومات الملكية في عهدها الأخير كان نحو إشراك الشيعة في الحكم وفقا لقوة تمثيلها في الشعب العراقي. بينما مشاركتهم في الجيش كانت محدودة على مستوى قيادات الجيش حيث ظلت النخبة العسكرية حكرا على السنة. وبعد ثورة 1958 حلت النخب العسكرية السنية الجديدة محل النخبة العسكرية القديمة، وتقلص دور الشيعة[232].

3.2.1.2.4 مشاركة الشيعة السياسية في الحكم الجمهوري

شارك عدد من الزعامات والنخب من الطائفة الشيعية في الأحزاب والحكومات العراقية إلا أنهم لم يكونوا يمثلون الطائفة الشيعية، إنما كانوا منخرطين في أحزاب يسارية وبعثية وقومية. ففي دراسة للباحث حنا بطاطو اقتبس منها الدكتور فرهاد إبراهيم حول الدور السياسي لشخصيات شيعية تبين انه كان حزب البعث العراقي يتشكل من السنة والشيعة. حيث أن الأصل المذهبي لقادة الحزب قبل سقوط الملكية سنة 1958. تمثل في خمسة أعضاء من المذهب الشيعي من أصل تسعة أعضاء موزعين على المناطق الجغرافية في العراق باستثناء منطقة كردستان. وحول التركيبة العرقية المذهبية للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي من عام 1949 حتى عام 1995 والبالغ عدد أعضائها 32 عضوا. كان أن عدد أعضاء العرب الشيعة 15 عضوا، والعرب السنة 5 أعضاء والأكراد 10 أعضاء، واليهود عضو واحد، وآخرون عضو واحد. أما لجنة الضباط الأحرار عام 1958، والذي بلغ عدد

---

[231]. رشيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 118.

[232] ظاظا حسن، مرجع سابق، ص136.

أعضائها 15 عضوا فان عدد أعضاء الشيعة عضوان فقط، و13 عضو من السنة. وحول الأساس العرقي المذهبي لأعضاء مجلس قيادة الثورة 1963 والبالغ عدد أعضائه 18 عضوا كان عدد أعضاء السنة 12 عضوا، والشيعة 5 أعضاء، وعضو واحد من الأكراد. بينما كان عدد أعضاء القيادة البعثية التي شكلت الجمهورية الثانية 8 أعضاء جميعهم من السنة. وتشكلت قيادة الجمهورية الرابعة البعثية من عام 1968 إلى عام 1977 من 15 عضوا. 14 عضوا منهم من السنة. وعضو واحد من الأكراد[233].

4.2.1.2.4 الإسلام السياسي الشيعي

يعزى عدم تشكل حركات سياسية شيعية إلى: خشية تأسيس حزب سياسي شيعي خوفا من ردة الفعل على انه تكريس للطائفية في المجتمع العراقي وان التيارات التي أشركت في الحكم في الفترات السابقة كانت لا تمثل الشيعة كطائفة دينية. إضافة إلى توجه شريحة الفلاحين الشيعة إلى الحزب الشيوعي، الآمر الذي أبعدهم عن الطائفية الدينية. كما أن لسيطرة السنة على الحكم أدى إلى عدم بروز أحزاب تجمع ما بين موقف سياسي حزبي وطائفية شيعية دينية، إلا انه على اثر الحال السياسي الذي مر به العراق، وما تضمنه من تولد شعور لدى رجال الدين الشيعيين بالاضطهاد برزت الزعامات الإسلامية الشيعية كزعامات سياسية مشكلة الأحزاب السياسية، حيث استطاعوا من خلال الشريعة الدينية أن يصبحوا جماعة إستراتيجية، تمكنت من تسييس الفوارق العرقية المذهبية. وأول هذه الأحزاب التي تأسست هو حزب الدعوة الذي تأسس عام 1958، وقد بين مرتضى العسكري وهو احد مؤسسي حزب الدعوة أن تأسيس الحزب يعود إلى تأسيس أحزاب إسلامية سنية، مثل حزب التحرير وحركة الإخوان المسلمين داخل وخارج العراق إضافة للانتشار الكبير للحزب الشيوعي العراقي[234].

في ظل التطور التاريخي السياسي العراقي وما اتسم بهذا التطور من عدم تكافؤ في الفرص للطوائف والاثنيات، ظهر التحول في موقف الزعامات الدينية الشيعية نتيجة تعرض الطائفة الشيعية لمجموعة من الإجراءات التي ساهمت من الحد في مشاركتها السياسية، بل العمل على حرمانها من المشاركة، وكان ذلك نتيجة غياب الحياة الديمقراطية الحقيقية في نظام الحكم. الأمر الذي دفع رجال الدين الشيعيين منحى تأسيس أحزاب دينية والتي عرفت فيما بعد بالإسلام الشيعي السياسي. حيث ظهرت منظمات شيعية من عام 1957 حتى عام 1980 ومن هذه الأحزاب: حزب الدعوة الإسلامي، ومنظمة

[233] للمزيد أنظر: إبراهيم فرهاد، مرجع سابق، ص 213 – 337.

[234] إبراهيم فرهاد، مرجع سابق، ص66

العمل الإسلامي، وحركة جند الإمام وحركة الجماهير المسلمة، وحركة المجاهدين العراقيين، ومنظمات كردية ارتبطت بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب ا الكردستاني، وجماعة علماء كردستان، والجيش الإسلامي الكردي[235].

وقد وجهت قيادات هذه الأحزاب بحزم من قبل النظام الحاكم حيث الاعتقال والملاحقة والإعدامات، وكان من ابرز من تم إعدامهم محمد باقر الصدر الذي يعتقد انه أسهم في تأسيس حزب الدعوة الشيعي في أواخر الخمسينيات. وبسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية تم تهجير أعداد كبيرة من الشيعة في المناطق الحدودية مع إيران بحجة الموالاة لإيران، وعلى أثرها غادر محمد باقر الحكيم إلى إيران بعد أن أسس مكتب الثورة الإسلامية في العراق، وتحول هذا التنظيم في الثمانينات إلى المجلس الإسلامي الأعلى على للثورة الإسلامية، وأصبح له فيما بعد جناح عسكري عرف بفيلق بدر.

وظهر نشاط الحوزة العلمية التي يتزعمها أية ا السيستاني، حيث لا يمكن إغفال دور الحوزة الوطني في ثورة العشرين. ولاحقا برزت أصوات تنادي بضرورة لعب الحوزة العلمية دورا سياسيا قياديا بارزا في الوقت الذي اتخذ فيه السيستاني موقفا مهادنا مع النظام البعثي العراقي يعتقد البعض أنه مبني على أساس مبدأ التقية[236]. وقد تعامل النظام الحاكم في العراق مع الأحزاب الشيعية التي تحولت إلى أحزاب معارضه، بكل قسوة وشدة ومنع كل المظاهر والطقوس التي يمارسونها مثل الشعائر الحسينية وغيرها بحجة أنها تمثل احتجاج وتكرس النعرة الطائفية، ويمكن استغلالها من خلال النظام الإيراني، حيث نعت النظام العراقي قوى المعارضة الشيعية بأنها تعمل لصالح إيران واستخدم النظام العراقي إعلامه الموجه ضد الثورة الإيرانية وأهدافها، حيث اعتبر الثورة الإيرانية أنها تهدف إلى تصدير مبادئها إلى العراق والخليج العربي من هنا جاء مبرر منع نشاط الأحزاب الدينية الشيعية ومحاربتها. ومما ساعد في عزل النشاط السياسي الشيعي وجود الكثير من مراجع الشيعة في العراق من أصول فارسية. حيث رفع النظام العراقي شعار القومية العربية[237].

5.2.1.2.4 حرب الخليج الثانية وموقف المعارضة الشيعية منها

عارضت منظمة العمل الإسلامي الشيعية الغزو، وعبرت عن إيمانها بضرورة أن يدفع النظام الحاكم ثمن ما قام به من عدوان على إيران وغزو للكويت، وظلم للشعب العراقي. في نفس الوقت عارضت

---

[235] انظر: المرجع نفسه، ص 410

[236] انظر: كاظم مصطفى، http://news.bbc.co.uk/hi/arabicnews/newsid3039000/3039339.stm

[237] إبراهيم فرهاد، مرجع سابق، ص337 .

التدخل الأجنبي، وحذرت الدول الغربية من مغبة التدخل في العراق. كذلك لم يكن موقف المجلس الأعلى للثورة العراقي على لسان رئيسه المتواجد في إيران حيث هدد بتوجيه ضربات لقوات التحالف. وبغض النظر من أهمية هذه التصريحات من ناحية عسكرية أو من ناحية سياسية فقد أثارت هذه التصريحات مخاوف الدول الإقليمية، وخاصة دول الخليج العربي، من أن تغيير النظام في العراق قد يوصل الشيعة إلى الحكم الأمر الذي سيهدد الاستقرار في المنطقة.

وقام الشيعة في الجنوب بثورة شعبية على النظام الحاكم عام 1991 بعد هزيمة الجيش العراقي إمام التحالف الدولي، حيث تمكن الشيعة في بداية الأمر من السيطرة على اغلب محافظات الجنوب، إلا أن النظام العراقي تمكن من القضاء على الثورة، والسيطرة من جديد على الجنوب. وقد ساهمت ثورة الجنوب في إضعاف موقف الشيعة السياسي في داخل العراق حيث ساهمت عودة أنصار المجلس الأعلى للثورة العراقية إلى العراق بعد أيام من اندلاع الثورة في التأثير سلبا على الثورة والموقف الشيعي. الأمر الذي أعطى النظام العراقي مبررا لقمع الثورة ليس من باب الحفاظ على استبعاد الشيعة من الحكم كطائفة، إنما جاء بدواعي حفظ الأمن ومنع التدخل الجانبي في شؤون العراق الداخلية ؛ خاصة وان قيادة المعارضة قد قدمت من منفاها في إيران. وظل حال الشيعة مقيدا حتى عام 2003[238].

تمثل دور الشيعة في بادئ الأمر في الحرص على إقامة الاستقلال لدولة العراق على أن تكون دولة دستورية بوجود برلمان منتخب يشرع ويراقب أداء السلطة التنفيذية، ولم تعارض الشيعة تنصيب فيصل ملكا على العراقي في ظل النظام الذي يضمن حرية التعبير السياسي. إلا انه في ظل وجود فقهاء شيعيين من أصل إيراني في كربلاء والنجف وما لهم من تأثير في صفوف الشيعة، يثير الشك حول موقف أئمة الشيعة في العراق من نظام الحكم، فهل هذا الموقف قائم على أساس وطني أو قومي عربي، أم موقف تكتيكي تنتظر الوقت المناسب لتحقيق أهدافها الطائفية؟ إلا انه في تلك الفترة لم يكن هناك أي تبلور تنظيمي ديني أو سياسي يمارس دوره بشكل منظم مبني على تخطيط استراتيجي لتحقيق أهداف خاصة بطائفة الشيعة.

وان بروز الإسلام السياسي الشيعي كان قد سبقه ظهور أحزاب إسلامية سنية مثل حزب التحرير وحركة الإخوان المسلمين اللذان أخذا ينتشران في العراق. وفي ظل نظام حكم غير ديمقراطي منعت فيه كافة النشاطات الحزبية خارج الحزب الحاكم، ظهرت الأحزاب الشيعية الدينية كأحزاب معارضه،

[238] المرجع نفسه، ص 443 – 444.

وتلقت دعمها من إيران. والتي أصبحت بشكل ظاهر وعلني تستمد دعمها من إيران التي أقامت فيها بعد خروجها من العراق، وخاصة في فترة الحرب العراقية الإيرانية.

وظهر موقف الشيعة الشعبي بشكل واضح في ثورة الجنوب عام 1991. والتي حاولت قلب نظام الحكم والسيطرة على الحكم. وكانت مشاركة الشخصيات الشيعية في الحكم، وفي الأحزاب السياسية غير نابعة من موقف طائفي ديني، إنما من إيمانهم بمبادئ حزبية سواء كانت هذه الأحزاب حزب البعث الحاكم أو الحزب الشيوعي أو حتى من الأحزاب التي كانت في فترة الحكم الملكي. فمن جانب الحاكم كانت بمثابة مشاركة القوميات والطوائف في الحكم. ومن جانب الشخصيات الشيعية المشاركة كانت تعبر عن إيمان شخصي بالمبدأ الذي تراه في الحزب التي تنتمي إليه، أو في مشاركتها في الحكم. فعلى سبيل المثال الحكومة البعثية في عهد صدام من الثمانينيات حتى سقوط بغداد عام 2003 كان يتمثل فيها اغلب القوميات والطوائف في العراق بمن فيهم طائفة الشيعة.

ولكن المختلف في الأمر أن نظام الحكم البعثي في الجمهورية الرابعة كان نظاما شموليا (نظام الحزب الواحد) حيث لم يسمح بتشكل الأحزاب السياسية وفق قانون يضمن استقلالها، وعدم تدخل جهات خارجية فيها واستغلالها لمصالحه الخاصة. فلو كان هناك تشريع ينص على الحرية الحزبية التي لا تدعو إلى تكريس الطائفية والاثنية لامتزجت كافة الأطياف في الأحزاب السياسية وأصبح التنافس بينها في العمل على رفاهية الشعب وتطور الدولة.

2.2.4 الأكراد

يمثل أكراد العراق قومية واحدة يعيشون في منطقة جغرافية واحدة، إلا أنهم وقعوا تحت تأثير أكراد الدول المجاورة من حيث اللهجة والطائفة الدينية. فهم ينقسمون إلى قسمين أساسيين.

> "الأول شمالي منطقة شمال كردستان العراق المسلمة السنية التي تستخدم اللهجة السورانية القريبة من لهجة كرد تركيا وسوريا. وتقطن منطقتهم أقلية كردية ايزيدية وهي من أقدم وأعرق الديانات بالشرق الأوسط. والثاني: جنوبي وهم الكرد الفيليون من المذهب الشيعي ولهجتهم هي اللهجة اللورية الكردية السائدة في إقليم لورستان في جنوب إيران على الخليج الفارسي"[239]

ورغم هذا الاختلاف في اللهجة والطائفة إلا أنهم اجمعوا في مطلبهم الداعي إلى قيام دولة كردية لهم في إقليم كردستان العراق. حيث أعلنوا رغبتهم الانفصالية منذ اللحظات الأولى للاستعمار البريطاني.

---

[239] ظاظا حسن، مرجع سابق، ص154.

وقد قام الأكراد عام 1919 بثورة ضد الانكليز في منطقة كردستان بزعامة محمود البرزاني وذلك عندما تبين لهم عدم نية بريطانيا منحهم استقلالهم[240]. وأثناء عمل اللجنة المكلفة بالحكم في قضية الموصل ظهرت محاولات الكرد في المطالبة بأحقيتهم في منطقة الشمال العراقي فقد عبر عزت بابان زاده - وهو احد زعامات الكرد حينها- عن موقف الكرد في إجابته على سؤال وفد عصبة الأمم: مع من يريدون العيش، مع الأتراك أم مع العرب؟ فكان رده: ولماذا لا تقولون هل تريدون دولة كردية أم لا؟[241]. واستنادا إلى مطالبة الكرد في حل قضيتهم وتمكينهم من إقامة دولة قومية لهم، قررت اللجنة المكلفة بحل مشكلة الموصل كما جاء في نص التقرير في استنتاجات ختامية في الفقرة ب:

"يجب النزول عند رغبات الكرد. وذلك بتعيين موظفين منهم لإدارة بلادهم ولتولي أمور القضاء فيها والتدريس في معاهدها. وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في كل هذه الفروع من الإدارة. واللجنة مقتنعة بان أغلبية السكان كانت تفضل السيادة التركية على السيادة العربية لو علمت بأن العصبة تزمع إنهاء إشرافها عند انقضاء السنوات الأربع المشروطة في المعاهدة النافذة الآن بين بريطانيا العظمى والعراق. ولو علم الكرد بأنهم لم يعطوا ضمانات معينة في الإدارة الذاتية "[242].

وسبق وان أقرت حكومة بريطانيا والعراق، بحق الكرد بإقامة حكومة خاصة بهم وذلك في تصريح مشترك في 1922/12/25 وفي قرار لمجلس العصبة في 16 كانون الثاني 1925 ورد في الفقرة الثالثة منه:

"المجلس يدعو الحكومة البريطانية بصفتها المنتدبة على العراق إلى أن تقدم التدابير الواجب اتخاذها في سبيل ضمان الإدارة الذاتية للكرد في ضوء توصيات اللجنة الأممية"[243]. ولم يغفل الدستور العراقي عام 1925 الأكراد ولكن وفق رؤية النظام الذي يرى في العراق وحدة واحدة لا يمكن تجزئته. مع مراعاة حقوق القاليات والطوائف. فقد أشارت المادة (16) إلى: "حق الطوائف المختلفة في تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا"[244]. واثر مطالبة الأكراد القومية صدر في عام 1936 قانون اللغات المحلية الذي اقر التعليم باللغة الكردية في المناطق الكردية[245]. وقد حرص الملك فيصل على إشراك الأكراد في الحكم حيث شغلوا مناصب وظيفية في الدولة في الجانبين العسكري والمدني. يقول زبير قدوري:

---

240 كوتلوف ل. ن، مرجع سابق، ص95 -96.

241 http://www.geocities.com/mykirkuk awny310320003.htm?200925 الداوودي عوني

242 http://www.ahewar.org/dedat/show.art.asp?aid=15260 الحوار المتمدن. العدد 758- 2004/2/28

243 المرجع السابق.

244 info@iragstudies.org الحوار المتمدن. العدد 1379 – 2005/11/15.

245 المرجع نفسه.

"لم تكن حالة الاعتراف الرسمي باللغة الكردية هي الوحيدة التي أعطتها الحكومة العراقية في العراق للأكراد، بل أشركتهم كالعرب في الوزارات والجيش والوظائف على مختلف مراتبها، ولم يكن هناك أي تمييز بين العربي والكردي في أي مجال من مجالات الحياة. وقد أكدت بريطانيا على عطاءات العرب للأكراد في العراق من خلال مذكرة رفعتها إلى سكرتارية عصبة الأمم في 2 آذار 1926... وبعد أن تم التوقيع على المعاهدة البريطانية العراقية عام 1930 أقيم احتفال رسمي بهذه المناسبة تحت رعاية الملك فيصل الأول والذي ارتجل خطابا أكد فيه على أهمية التلاحم العربي الكردي. فقال: أن من واجبات العراقي تشجيع أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي"[246].

ورغم محاولات إشراك الكرد في الحكم والوظائف الحكومية، وما صدر في الدستور، وما تبعه من تعديل في اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية لم يثن الأكراد عن السعي في طلب استقلالهم، فقد ظلت الأحزاب الكردية تطالب بكردستان دولة قومية لهم، حيث:

"كان الهدف البعيد للحزب البارتي الكردي هو حق تقرير المصير للشعب الكردي، وكان قادة الحزب واثقين بأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا كان في العراق نظام ديمقراطي مستقل الإرادة. وقد ركز البارتي مع الأحزاب الأخرى على النضال من اجل الإطاحة بالنظام الملكي وإرساء نظام ديمقراطي. وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان داخل دولة العراق التي هي دولة للشعب العربي والشعب الكردي"[247].

إلا أن كافة الحكومات في العهد الملكي ومن ثم في عهد الجمهوريات بعد ثورة 1958 عملت على عدم منح الأكراد استقلالهم، واعتبرت الحكومات العراقية المتتالية ومن خلال الدساتير أو القوانين أن إقليم كردستان العراقي جزء لا يتجزأ من العراق. إلا انه حصل تغير في المواقف بين الحكومات تجاه الأكراد حيث أقرت الحكومات بعد ثورة 1958 بمنح الأكراد حكما ذاتيا ضمن الوطن الأم العراق، إلا أن عملية التنفيذ لم تكن تحقق طموح الأكراد في الاستقلال .

وقد اشار الدستور المؤقت للجمهورية العراقية عام 1958 إلى ضمان حق الأكراد الوطني داخل إطار الكيان العراقي، مع التأكيد على أن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأمر الذي لم يرق للأكراد وطالبوا بان ينص الدستور على أن العرب في العراق هم جزء من الأمة العربية[248]. ولم يتوقف الأمر عند المطالب الكردية والرفض من قبل الحكومة بل حصلت ثورات كردية عديدة ومجابهة عسكرية شبه مستمرة بين السلطة العراقية والأكراد.

وبسبب إدراك الأكراد صعوبة بل استحالة تمكنهم من قيام دولة كردية مستقلة غيروا في إستراتيجيتهم من المطالبة باستقلال تام إلى حكم ذاتي موسع ضمن دولة العراق، حيث تقدم الحزب الديمقراطي

---

[246] قدوري زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، ط1، دار الغرقد، دمشق، 2005، ص86.

[247] ابو زيد محمد، الشيعة والسنة والأكراد العراق نموذجا، ط1، القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، 2008، ص 167-168.

[248] انظر: ابو زيد محمد، مرجع سابق، ص168.

الكردستاني بطلب إجازته من وزارة الداخلية في عهد عبد الكريم قاسم وأرفق الطلب بثلاث وعشرين مادة – تضمن المساواة في الفرص والحقوق والوظائف الإدارية والاقتصادية والثقافية وضمان حقوق الأقليات القومية في إقليم كردستان، وطلب مساعدة كردستان في التخاص من الاستعمار والأنظمة الرجعية، إضافة إلى إدارته الشوفينية والانفصالية. والتركيز على منح الأكراد حكما ذاتيا موسعا ضمن الوحدة العراقية. وطلب إقرار ذلك في الدستور الدائم. وكان رد وزير الداخلية بتوجيه من الزعيم عبد الكريم شطب كلمة الموحد، أي تعديل الاسم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بدل اسم الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق. واعتماد الأكراد أو القومية الكردية بدل الشعب الكردي، وحذف المادة المتعلقة بحق الأكراد في الحكم الذاتي. وبهذا أجيز الحزب من تاريخ 9 شباط 1960. إلا أن الأكراد وفي مؤتمر خاص بالحزب أعادوا كل ما حذفه قاسم من مبادئ الحزب باستثناء الماركسية[249].

والواضح أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يناور من اجل ممارسة نشاطه بشكل قانوني، دون أن يتخلى عن مبادئه الداعية إلى الاستقلال عن دولة العراق.فمن المطالبة بالاستقلال، إلى المطالبة بالحكم الذاتي، إلى الموافقة على كل ما حذفه عبد الكريم قاسم ومن ثم إعادة ما حذف من خلال مؤتمر للحزب. وعندما تخلى عبد الكريم قاسم عن التزاماته تجاه الأكراد نشبت انتفاضة جديدة ضد نظام عبد الكريم قاسم واصفينه بالدكتاتور، حيث اتخذ الأكراد بتاريخ 9/11/ 1961 قرارا بإعلان الثورة ضد النظام[250]. ولم تختلف سياسة عبد السلام عارف عن سياسة عبد الكريم، حيث شن عبد السلام حربا على الأكراد بتاريخ 1965/6/5، وفي تاريخ 1966/6/5 توصل الطرفان إلى هدنة اعترف عبد السلام عارف بشكل رسمي بالحقوق القومية للأكراد في إطار الدولة العراقية الموحدة[251].

وفي عهد الجمهورية الرابعة البعثية عام 1970 أعلن عن الدستور العراقي. حيث تجاهل هذا الدستور حقوق الأكراد وذكر واجباتهم دون ذكر حقوقهم كما أشار إلى تفرد حزب البعث في السلطة. ونتيجة انتفاضة الأكراد احتجاجا على ما ورد في الدستور قرر النظام العراقي في عام 1974 منح الأكراد حكما ذاتيا من جانب واحد، حيث قامت الحكومة العراقية برسم حدود كردستان الجغرافية دون أن تشرك الأكراد في عملية رسم الحدود ولم تدخل هذه الحدود إلا نصف مساحة كردستان حسب تخطيط الأكراد لكردستان[252].

---

[249] اليوتاني عبد الفتاح علي، مرجع سابق، ص277- 280.

[250] أبو زيد محمد، مرجع سابق، ص 169.

[251] قدوري زبير سلطان، مرجع سابق، ص107 .

[252] للمزيد أنظر: أبو زيد محمد، مرجع سابق، ص 173 – 181.

وجلبت سياسة النظام العراقي البعثي في عام 1975 الانقسام بين الأكراد حيث أنهى النظام العراقي خلافه الحدودي مع إيران حول شط العرب مقابل رفع إيران يدها عن دعم الأكراد، وتم التنسيق مع تركيا بهذا الشأن، الأمر الذي أدى إلى إنهاء الثورة، ودعوة برزاني للأكراد بإلقاء السلاح ؛ مما تسبب بظهور حزب كردي جديد بزعامة جلال طالباني أطلق عليه حزب الاتحاد الوطني الكردي. وأعلن الحزب الجديد الاستمرار في الثورة. وحصل الصدام بين الأكراد أنفسهم، حيث استغل نظام صدام حسين لاحقا هذا الصراع واخذ يدعم مسعود برازاني ضد جلال طالباني. وتدخل الجيش العراقي في أوقات ما بناء على طلب مسعود برازاني ضد جلال طالباني إلى أن حدثت حرب الخليج الثانية. وأصبح للدول الأجنبية دور في العراق. وقامت الولايات المتحدة بجمع الأكراد في واشنطن وتم التوقيع على اتفاق بينهما وانهي الخلاف[253]. وكان لحرب الخليج الثانية تبعاتها على الدولة العراقية وعلى الأكراد في نفس الوقت. فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا إلى استغلال القضية الكردية في إضعاف النظام العراقي من خلال تشكيل منطقة آمنه في شمال العراق يمنع دخول الجيش العراقي فيها، إضافة إلى منطقة جنوب العراق:

> "إن تشكيل منطقة أمنة للأكراد في شمال العراق بقرار من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وما تبعه من قرار مجلس الأمن المرقم 688 في الخامس من نيسان عام 1991 الذي أعطى للقضية الكردية في شمال العراق بعدا معنويا ودعما ماديا بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 986 في الرابع عشر من نيسان عام 1994 عندما خصص 13% من مبيعات النفط العراقي للأكراد. وما استتبع ذلك من تشكيل إدارة محلية عام 1991 واستقلال نسبي في مختلف الميادين"[254].

وظل الوضع على حاله في منطقة كردستان إلى أن سقطت بغداد عام 2003 في حرب الخليج الثالثة.

الواضح أن المسألة الكردية في العراق منذ بدايتها حتى سقوط بغداد كانت تلعب دورا انفصاليا عن الدولة العراقية، فمنذ تشكل الدولة العراقية حتى سقوط بغداد لم تساهم المسألة الكردية في وحدة العراق، على اعتبار أن كردستان العراق يغلب عليها القومية الكردية والتي ترى في نفسها أنها بعيدة عن القومية العربية رغم وجود عنصر الدين المشترك بين القوميتين العربية والكردية. ولم تتمكن حكومات العراق المتعاقبة من حل قضية الأكراد حلا جذريا لا من خلال الحسم العسكري النهائي، ولا من خلال استيعابهم ودمجهم دمجا كاملا في دولة العراق. حيث حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة القضاء على الانتفاضات الكردية بقوة السلاح، ثم تعود وتعلن من خلال دساتيرها المؤقتة أو من خلال مراسيم رئاسية بنودا تتعلق بالأكراد كإرضاء ومحاولة استيعاب الأكراد، إلا انه ما كان يقدم للأكراد لم

---

[253] http.//www.elaph.com /Elaphwriter خالد يوسف خالد، 20 أكتوبر 2004.

[254] الجاني ميثم، العراق ورهان المستقبل، ط1، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2006، ص41.

يكن يحقق طموحاتهم، لذلك سرعان ما كانت الاتفاقيات بين الطرفين تنهار وتعود الصدامات المسلحة من جديد.

وتميز نظام البعث في عهد الرئيس صدام حسين عن غيره من الحكومات العراقية السابقة، في محاولة القضاء على انتفاضات الأكراد وإنهاء طموحهم في الاستقلال حيث وجه لهم ضربات قوية، بما فيها استخدم الأسلحة الكيماوية للقضاء عليهم. واستخدم سياسة فرق تسد حيث دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان قد اتخذ قرارا بمنح الأكراد حكما ذاتيا أحادي الجانب حيث وضع الحدود لكردستان بما لا يؤثر على المجال الحيوي لدولة العراق، ويضمن عدم تبعية المحافظات الغنية بالبترول لكردستان. مثل كركوك التي ظلت محل خلاف في تبعيتها حتى الآن. ومن جانب آخر عمل على توطين العرب السنة الموالين للنظام في كركوك لتغيير الطابع الديمغرافي، وجعل الأغلبية فيها للعرب على حساب الأكراد والتركمان.

وقد استغلت مسألة الأكراد أفضل استغلال من جانب الدول الغربية التي كانت قائمة على حرب العراق وحصاره. حيث وصف النظام بالدكتاتوري، المنتهك لحقوق وحريات شعبه. ووظف ذلك كمبرر لاستمرار الحصار بعد حرب الخليج الثانية. واستصدار قرار من مجلس الأمن بأن يكون النفط مقابل الغذاء. بمعنى إضعاف سيادة العراق شيئا فشيئا والعمل على افتقاد النظام لمقومات الدولة الحقيقية بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم السائد فيها.

3.2.4 التركمان

التركمان: هم القومية الثالثة بعد العرب والأكراد من حيث عدد السكان في العراق، وقد نادوا بالعراق وطن لجميع العراقيين، مع خصوصية الغالبية القومية في المنطقة التي تسكنها. فقد دعوا إلى "العمل على الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا وضمن جيش وطني لا يتدخل في السياسة ولا تتحكم في انتماءاته الأفكار الطائفية وجذور التفرقة "[255]. وطالبوا بان تكون اللغة التركمانية اللغة الرسمية في مناطق التركمان إضافة إلى اللغة العربية استنادا إلى "التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية على نفسها والمقدم إلى عصبة الأمم عام 1932 قبيل قبول العراق عضوا في العصبة وكشرط لإلغاء الانتداب عليها"[256]. وعبر التركمان عن وطنيتهم العراقية بشكل واضح في مؤتمراتهم التي عقدتها الجبهة

---

[255] .http://www.gneesan.com/docs/doc58.htm تركمان العراق / الجبهة التركمانية

[256] المرجع نفسه.

التركمانية. والتي عبروا فيها عن رفضهم للدستور الذي يعترف بالقومية الثنائية للدولة العراقية العربية والكردية ويتجاهل القومية التركمانية. حيث:

"أشاروا إلى أن كافة العراقيين بمختلف أطيافهم وقومياتهم شركاء في العراق ومن جانب آخر أشاروا إلى عراقية كركوك، وخصوصيتها التركمانية. ويطالب التركمان الاعتراف بالوجود التركماني في اربيل رسميا والتأكيد على حقوقهم الثقافية والسياسية المتميزة في هذه المحافظة العراقية وإرجاع حقوقهم القومية والثقافية كاملة"[257].

رغم أن التركمان لم يقوموا بأية انتفاضات كما قام بها الأكراد. إلا أنهم وبعد سقوط بغداد طالبوا بمنحهم حكما ذاتيا ضمن الوطن الأم العراق حفاظا على هويتهم القومية وثقافتهم. وظلت منطقة كركوك منطقة خلافية بين العرب والأكراد والتركمان. إضافة إلى أن التركمان أدانوا أساليب التعريب التي انتهجها النظام العراقي البعثي. وفي بيان للجبهة التركمانية أعلن:

"أن المواطنين التركمان يدينون حملات التعريب السيئة الصيت التي تقوم بها الإدارة الحالية وإجبار التركمان على تغيير شريطهم الإحصائي باستبدال قوميتهم إلى القومية العربية قسرا، ونعلن بأن المواطنين التركمان في حل من هذا القهر وان خلاص العراق من الشر الجاثم على صدره سيعود بالخير على كل المواطنين ولإرجاع الأمور إلى نصابها بصدد الواقع القومي لهذه المناطق"[258].

تبين من خلال موقف التركمان أنهم يشعرون بانتمائهم للعراق كوطن ويرفضون تجزئته إلا أنهم لـم يشعروا بحصولهم على حقوقهم القومية والثقافة بسبب سياسة النظام، وطالبوا بوجود نظام ديمقراطـي تتمثل فيه الحرية السياسية، وتمنح من خلاله الحقوق القومية الكاملة للأقليات التي تعـيش فـي إطـار الدولة العراقية. من خلال تحقيق مفهوم المواطنة للجميع. وبعد عـام 2003 شـارك التركمـان فـي الانتخابات ولهم عضوا واحدا في مجلس النواب.

4.2.4 الأشوريون

وهم أقلية مسيحية تتكلم اللغة السريانية، جزء منهم من أقدم سكان العراق، وجزء آخر وفد إلى العراق بعد المذابح التي تعرضوا لها من قبل الجنود الأتراك بسبب موقفهم الداعم لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى. تم توطينهم من قبل الاستعمار البريطاني في مناطق عدة من العراق. وفي ظل سياسة الاستعمار البريطاني الداعية لإثارة الفتن والتفرقة في العراق، واستغلالا للعلاقة الحميمة التي قامت

---

[257] الجاني ميثم، مرجع سابق، ص55.
[258] http://www.gneesan.com

بين بعض الوافدين من الأشوريين والاستعمار البريطاني. قام الاستعمار البريطاني بتشكيل قوات مسلحة أشورية عرفت بقوات الليفي. وكان الأشوريون قد تلقوا وعدا من الاستعمار البريطاني بمنحهم استقلالا في المناطق التي يتواجدوا فيها في العراق حيث تم توزيع قوات الليفي في مناطق مختلفة من العراق. وكانت بريطانيا قد وظفت قوات الليفي في قمع ثورة العشرين، وقمع ثورات الأكراد ما بين أعوام 1919 -1932. الأمر الذي أوجد الكراهية الشديدة والعداء ضد الأشوريين الذين ارتبط اسمهم بالمستعمر البريطاني من قبل العرب والأكراد على حد سواء.

وبعد توقيع المعاهدة بين العراق وبريطانيا تم تسريح الجزء الأكبر من قوات الليفي، وابقوا على جزء قليل اشغلوهم في الحراسات الخاصة بالثكنات العسكرية البريطانية. وكانت سلطة الانتداب قد منحت كل عنصر مسرح من قوات الليفي بندقية وعتادا ومبلغا ماليا، كي تبقى هذه الفئة على جاهزية لإثارة الفتن التي تخدم مصالح بريطانيا، وكورقة ضغط على الملك فيصل كي تتمكن سلطات الانتداب من تحقيق أطماعها ومصالحها من الملك فيصل. وكحماية شخصية للمسرحين.

وكان الأشوريون قد وصلوا إلى مرحلة متقدمة من الانفصالية، حيث عارضوا قيام دولة العراق واعتراف عصبة الأمم بها وعارضوا خروج القوات البريطانية من العراق، وطالبوا بحكما ذاتيا خاصا بهم وقدموا احتجاجا رسميا إلى عصبة الأمم إلا أن عصبة الأمم ردت هذا الطلب، ومنح العراق استقلاله وتمكن الجيش العراقي بقيادة اللواء بكر صدقي من القضاء على التمرد الأشوري عام 1933[259].

ويتضح من خلال الأحداث التي قامت بها قوات الليفي وموقف زعامات الأشوريين، إن الأشوريين لم يكن يشعروا بانتمائهم للعراق كوحدة واحدة، ولم يطالبوا بحكما ذاتيا مرتبط بإدارة مركزية في العراق بل عارضوا بشدة استقلال العراق، وانسحاب قوات الاستعمار البريطاني. وربما هذا مرتبط بموقف تولد من الأحداث التي تعرضوا لها من قبل الجيش التركي، وخوفا على مصيرهم نتيجة ما قاموا به من جرائم واعتداءات على المواطنين العرب والأكراد خلال مشاركتهم بقمع الثورات في العراق. ولكن انتهى دورهم كتمرد وعاشوا حياة خاصة بهم بعد القضاء على ثورتهم، وشارك جزء منهم في الحكومات. حيث كان في النظام البعثي الأخير طارق عزيز وزيرا للخارجية ثم نائبا لرئيس الوزراء وهو مسيحي عراقي.

---

[259] الحمداني حامد، مرجع سابق.
1958، http://www.hamid-alhamdany.com/side/al-kotob/tarikh-011chapter2.htm

5.2.4 الصابئة المندائيون

كتب عضو مجلس شؤون الصابئة المندائيين في العراق عن ما جرى من نقاشات في محيط الطائفة، من اجل تثبيت حقوقه في الدستور العراقي الجديد، على خلاف ما تعرضوا له من تجاهل في كل الدساتير العراقية السابقة. فتحت شعار (الصابئة المندائيون يدعون إلى ترسيخ مبادئ المحبة والتآخي والعدالة والسلام) عقد مجلس الصابئة اجتماعا بتاريخ 2005/4/1. وقد اتفق المجتمعون على:

"إن عدم وجود ممثل للطائفة داخل أروقة الجمعية الوطنية الانتقالية هو ليس نهاية المطاف لأنهم يرون في أعضائها خير مدافع عن حقوق الطائفة ومطالبيها ويدعونهم إلى دعوة من يمثل طائفة الصابئة المندائيين في كتابة دستور العراق الدائم ولتثبيت حقوقهم المادية والمعنوية، وان لا يهمشوا كما كان في دساتير العراق السابقة "[260].

نجد الاختلاف في طبيعة المطالب وحجمها واليات محاولة تحقيقها من قبل الطوائف والقوميات المختلفة في العراق. وذلك تبعا لقوة القومية أو الطائفة. ويقول ميثم الجنابي حول هذا الموضوع حيث يقول:

"وبما أن تجارب القوميات والأعراق والطوائف والأديان والعقائد لم تتسم بالتكافؤ من حيث الإمكانيات والمقدمات التاريخية والدعم المباشر وغير المباشر من جانب السلطات المركزية في العراق، من هنا تنوع نزوعها للحرية الذاتية. وتباين تأسيسها للمطالب القومية، واختلاف مساعيها العملية لتحقيق المطالب السياسية"[261].

لذلك تطورت مطالب الطوائف والقوميات في العراق بما ينسجم مع الظروف القائمة والمؤثرات الداخلية والخارجية فنجد الشيعة وطنيون يحرصون على وحدة الأعراق واستقلاله، ويرفضون الاستعمار والتبعية في مرحلة الاستعمار وبدايات تشكل الدولة العراقية، دون أن يكون لهم أي تنظيم سياسي يعكس موقف ورؤى شيعية، إلا انه لاحقا ظهرت الأحزاب الشيعية التي أصبحت معارضة للنظام وأصبح مركز قياداتها إيران. إلى أن وصل الأمر إلى ثورة الشيعة في الجنوب عام 1991. كذلك الأكراد الذين أعلنوا صراحة موقفهم الهادف إلى الحصول على دولة مستقلة على أساس القومية الكردية في منطقة كردستان العراق، ثم تنازل الأكراد عن مطلب الحصول على دولة مستقلة إلى مطلبهم بحكم ذاتي موسع. وذلك من فهمهم للواقع الذي رأوا فيه استحالة تشكيل دولة كردية مستقلة.

[260] http://www.iraqcp.org/members3/0050408zman.htm.

[261] الجنابي ميثم، مرجع سابق، ص35.

والتركمان الذين كانوا يتعرضون لعمليات تعريب وتكريد من قبل كل من العرب والأكراد في مناطق تواجد التركمان. إلى أن أعلنوا صراحة موقفهم بعد سقوط بغداد عام 2003.

ونجد في الصابئة مثال آخر الذين طالبوا بضرورة مشاركتهم في وضع الدستور الجديد، للحفاظ على حقوقهم القومية على خلاف ما تعرضوا له قانونا وممارسة في ظل الحكومات السابقة. والواضح في ظل قراءتنا لدور القوميات والطوائف في تشكل وتطور الدولة العراقية أن مفهوم المواطنة لدى هذه القوميات والطوائف لم يكن متبلورا، وان هناك غلبة للانتماء للهوية الذاتية على الهوية الوطنية، وربما جاء هذا نتيجة عدم تطبيق مفهوم الشعب كمصدر السلطات بشكل فعلي.

3.4 الموقف الإقليمي من دولة العراق

تحكم مواقف الدول في علاقاتها المصالح المشتركة أو المتضادة. فقد تأثرت مواقف دول الإقليم من العراق بالظروف السياسية التي مر بها العراق بشكل خاص، وتغير السياسة الدولية بشكل عام. إلا أن هناك توافق في المواقف بين العراق وتركيا وسوريا وإيران في عدم منح الأكراد استقلالا. حيث يتواجد الأكراد في الأربعة دول وفي منطقة جغرافية متواصلة. وان منح أكراد العراق الاستقلال سيؤثر سلبا على استقرار الدول الأخرى. وعلى صعيد الدول العربية فقد أظهرت الدول العربية معارضتها لاستقلال الأكراد، والذي بدوره سيؤدي إلى تجزئة العراق، مما يؤدي إلى إضعاف العراق، وإضعاف الأمن القومي العربي[262].

1.3.4 دور إيران وتأثيرها في استقرار العراق

كانت إيران على خلاف مع العراق في منطقة شط العرب، وعلى اثر هذا الخلاف اتخذت إيران سياسة دعم الأكراد في عهد الجمهورية الرابعة (حكم حزب البعث). وتم تسوية الخلاف بين الطرفين في اتفاق الجزائر عام 1975، والذي تضمن السماح لإيران بالملاحة في شط العرب وفق اتفاقية تفصيلية، مقابل توقف إيران عن دعمها لأكراد العراق. وتم تنفيذ هذه الاتفاقية، إلا أن النظام العراقي أعلن في عام 1980 الحرب على إيران خوفا من تصدير الثورة الإسلامية الشيعية إلى العراق. وفي عام 1991 شن التحالف الدولي حربا على العراق بسبب احتلاله للكويت، ولم تشترك إيران بقوات التحالف، وفضلت الحياد الايجابي.

---

[262] انظر: البزار سعد، مرجع سابق، ص107

رغم أن شيعة الجنوب العراقي قاموا بثورة عارمة على النظام بعد هزيمة الجيش العراقي في الحرب وقد قام العراق بإرسال العشرات من طائراته إلى إيران بهدف الحفاظ عليها. وبناء على قرار مجلس الأمن القاضي بحصار العراق. رفضت إيران إعادة الطائرات، وطالبت بتعويض عن الحرب التي بدأها العراق. وعارضت إيران الحرب الثالثة على العراق واعتبرت "تغيير النظام يخالف شرعية الأمم المتحدة"[263]. ولم تكن معارضة إيران خوفا على مصير النظام الحاكم العراقي، فهدفها هو الحد من الخسائر أن لم يكن بمقدورها تحقيق المكاسب ودفع المخاطر لذلك أخذت تفكر بشكل جلي منع أي دكتاتورية جديدة في العراق موالية للولايات المتحدة.

وقد اعتبر الرئيس الإيراني آنذاك انه إذا كان بمقدور إيران إيجاد قوة عراقية حليفة لإيران، فالواجب على إيران تشجيعها لما في ذلك تقليل للخسائر التي قد تتعرض لها إيران وذهب البعض الآخر إلى أن تبحث إيران مع الولايات المتحدة في نقاط الخلاف والاتفاق أو في تقاطع المصالح[264]. وقد حملت إيران الاحتلال مسؤولية الأمن وعدم الاستقرار في العراق. واتهمت من قبل الولايات المتحدة بدعم الحركات الشيعية المسلحة في العراق للضغط على الولايات المتحدة الامريكية.

2.3.4 دور سوريا وتأثيرها في استقرار العراق

رغم أن النظامين العراقي والسوري بعثيان إلا أن العلاقات لم تكن حسنة بينهما وقد وصلت العلاقات عام 1974 إلى درجة عالية من التوتر اثر قيام سوريا بإقامة سد الثورة على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية والتخزين. إلا أن تدخل السعودية وإقناع سوريا بزيادة نسبة المياه المتدفقة إلى العراق أنهى الخلاف.. ووقفت سوريا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيراني وإعادة علاقاتها مع جلال طالباني عام 1976 إلا أنها في عام[265]. ومن جانب آخر حصل تقارب بين الدولتين وتنسيق مشترك نتيجة تصرف تركيا في مياه الفرات ودجلة غير الأخذ بالاعتبار مصلحة العراق وسوريا. حيث يقول الباحث فتحي حسين:

"رغم أن الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 قد تسبب في تأزم كبير في العلاقات بين كل من سوريا والعراق، يضاف إلى السجل الحافل بالأزمات بين البلدين، فإننا نعتقد انه في ضوء الأزمات المتكررة مع

---

[263] عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط1، بيروت، دار الساقي، 2006 ص186

[264] المرجع نفسه، ص 190 .

[265] جواد سعد ناجي ، العراق والمسألة الكردية، لندن، دار الكلام، 1990، ص 176.

تركيا حول مياه الفرات فان البلدين لن يكون بمقدورهما سوى التمسك باتفاقهما الثنائي والتنسيق من اجل تفويت الفرصة على تركيا "[266]

وشاركت سوريا في قوات التحالف ضد العراق في حرب عام 1991 بعد احتلال الكويت، ولم تدخل القوات السورية الأراضي العراقية واكتفت بخروج العراق من الكويت معتبرة مشاركتها بهدف تحرير الكويت فقط وليس تدمير العراق. وعارضت الحرب على العراق عام 2003 ودعت إلى إبقاء النظام العراقي على ما هو عليه وإذا اقتضت الضرورة تغيره يكون ذلك بالطرق السلمية وليس بالحرب. وقد جاء موقف سوريا بهذا الشأن بالتنسيق مع كل من تركيا والسعودية ومصر والأردن وإيران[267].

وحملت سوريا الاحتلال مسؤولية عدم الاستقرار في العراق على أثرها اتهمت من قبل الولايات المتحدة بدعم المقاومة. وفي اجتماع سوري إيراني اتفق الطرفان على "ضرورة التضامن بين العراقيين لتشكيل الحكومة وعلى ضرورة مواجهة كل خطر يهدد امن العراق من جراء الوجود الأجنبي فيه"[268]. جاء موقف سوريا إزاء حرب الخليج الثالثة نابعا من المصلحة الوطنية، حيث رأت كما رأت إيران أن الوجود الأمريكي في العراق سيهدد أمنها، وان تقسيم العراق سيؤثر على استقرارها.

3.3.4 دور السعودية وتأثيرها في استقرار العراق

لم تتدخل السعودية في الشؤون الداخلية للعراق، وظلت تدعم العراق في حربه ضد إيران، إلا أن موقفها تغير بعد احتلال العراق للكويت، وقد بدأ هجوم دول التحالف على العراق من السعودية. حيث كانت طرف أساسي في حرب الخليج الثانية عام 1991 ضد العراق، وكان العراق أثناء الحرب قد وجه ضرباته الصاروخية إلى مواقع عسكرية لدول التحالف في السعودية، وشن هجوما على مدينة الخفجي السعودية أثناء الحرب. وبعد خروج العراق من الكويت وقبوله بشروط وقف إطلاق النار، وقيام الشيعة في الجنوب والأكراد بالشمال بثورة عارمة، ضغطت السعودية على التحالف الغربي بعدم دعم هاتين الانتفاضتين خوفا من تقسيم العراق وعدم استقرار المنطقة. وفي التسعينيات استقبلت السعودية الزعامات الكردية وقدمت لهم دعما ماليا ومواد إغاثة للاجئين إلا أن تأثير السعودية على الأكراد لم يكن قويا بسبب البعد الجغرافي بينهما. وطبقت السعودية قرارات مجلس الأمن الداعية إلى

---

[266] حسين فتحي علي، المياه وأروقة اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1997، ص136

[267] عتريسي طلال، مرجع سابق، ص 191.

[268] عتريسي طلال، مرجع سابق، ص265.

حصار العراق. إلا أن العلاقات أخذت بالتحسن في أواخر التسعينيات[269]. وقد أظهرت السعودية موقفا منسجما مع دول المنطقة في دعواتهم لحل المسألة العراقية سلميا قبل حرب 2003. ولم تسمح باستخدام أراضيها للهجوم على العراق على عكس ما كان عام 1991. وبعد سقوط بغداد أقرت السعودية بشرعية مجلس الحكم الانتقالي، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الخاصة بالوضع السياسي.ودعمت السعودية اتخاذ الجامعة العربية قرارا بتمثيل المجلس في الجامعة العربية[270].

4.3.4 دور تركيا وتأثيرها في استقرار العراق

ظهر الخلاف التركي العراقي حول المياه بسب تصرف تركيا بمياه دجله والفرات على أنهما ملكا لتركيا. فبعد تشييد سد أتاتورك والعشرات من المشاريع المائية الكبيرة وما نتج عنهما من احتجاجات عراقية وسورية قال رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل: "إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجله أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجله من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"[271].

وتختلف علاقة تركيا مع العراق عنها مع سوريا وإيران، فلم يكن للعراق ارض مغتصبة من قبل الأتراك، كما هو الحال مع سوريا. ولم يكن هناك اختلاف أيديولوجي كما هو الحال مع إيران. لذلك أن احتمالية تطور العلاقة بين البلدين كانت أقوى من أي علاقة مع سوريا وإيران إضافة إلى أن تركيا تعتبر الجسر الذي يوصل العراق بأوروبا. فخلال الحرب الإيرانية العراقية ظهر دور وأهمية تركيا للعراق حيث اعتمد العراق في مجاله الاقتصادي: التجاري والنفطي على تركيا خاصة بعد أن أغلقت المنافذ العراقية على الخليج العربي نتيجة اندلاع الحرب مع إيران عام 1980، كذلك قرار سوريا في نيسان 1982 بإغلاق خط النفط العراقي عبر أراضيها على البحر الأبيض المتوسط. وخوف العراق من الهجمات الإسرائيلية على خط النفط الذي يصل العقبة الأردنية[272].

وقد حصل تعاون بين البلدين عام 1984 بشأن الأكراد، بما يعرف باتفاقية المطاردة الساخنة حيث سمح لتركيا مهاجمة الأكراد والتوغل في شمال العراق أثناء مطاردتها للأكراد الفارين إلى الأراضي

---

[269] أديب كمال، زلزال في ارض الشقاق العراقي 1915-2015، بيروت، دار الفارابي، 2003، ص181

[270] عتريسي طلال، مرجع سابق، ص 266.

[271] حسين فتحي علي، مرجع سابق، ص124.

[272] المرجع نفسه، ص 74 -75.

العراقية. ورأى النظام العراقي في ذلك خدمة له حيث يضعف الأكراد ويمنعهم من شن هجمات على جيشه المشغول في حربه مع إيران. إلا أن تطور القدرة العسكرية العراقية أخافت تركيا، مما تسبب في فتور العلاقة بين البلدين وعلى أثرها قامت تركيا بالسماح للأكراد الفارين عام 1988 من هجمات الجيش العراقي إلى أراضيها دون أن تعطيهم صفة اللاجئين. وفسر العراق ذلك استرضاء تركي للولايات المتحدة. وسمحت تركيا عام 1991 باستخدام قواعدها العسكرية أثناء تحرير الكويت. واستخدمت أراضيها لتطبيق حظر تحليق طيران العراق في الشمال. إلا أنها لم تسمح بفتح جبهة مع العراق من الأراضي التركية.و طبقت القرار الدولي القاضي بحصار العراق إلا أنها اشترطت وقف ضخ النفط عبر أراضيها بوقف ضخ النفط العراقي عبر أراضي السعودية[273].

5.3.4 دور الأردن وتأثيره على استقرار العراق

ليس للأردن دور كبير أو مؤثر على العراق بعد انتهاء الحكم الملكي الهاشمي فيها، على اعتبار أن هروب الوصي عبد اله إلى الأردن بمساعدة الممثلين الأمريكان والبريطانيين في العراق عام 1941 اثر سلبا على استقرار العراق والذي تبعه احتلال العراق مره أخرى من القوات البريطانية وعودة الوصي مرة أخرى للحكم بتدخل بريطاني مباشر في إدارة العراق فبعد ثورة تموز 1958 لم يعد هناك حكم هاشمي كما هو في الأردن.

وقامت الأردن في عام 1975 بتقريب وجهات النظر بين إيران والعراق والذي تمخض عنه توقيع اتفاق الجزائر بينهما وبذل الملك حسين جهود كبيرة لمنع الحرب على العراق عام 1991، ووقف إلى جانب العراق رسميا وشعبيا في تلك الحرب. وعارض الحرب الأخيرة. ومما لاشك فيه إن الأردن له مصالح اقتصادية في العراق، إلا انه طبق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

6.3.4 دور الكويت وتأثيرها على العراق

[273] للمزيد أنظر: المرجع نفسه، ص 80 – 89 .

طالب العراق في العهد الملكي بضم الكويت إليه كونها كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني إلا أن بريطانيا لعبت دورا كبيرا في ترسيم حدود دولة العراق حينها. وفي عام 1961 قام عبد الكريم قاسم بتهديد الكويت وطالب بضمها للعراق، إلا أن التدخل البريطاني حال دون ذلك حيث تم رفع شكوى من قبل بريطانيا لمجلس الأمن وبالمقابل رفعت العراق شكوى بالمثل تتهم فيها بريطانيا بتهديدها والتخطيط لعدوان على أراضيها، وقد فشل مجلس الأمن في حل الخلاف نتيجة الخلاف بين الغرب والاتحاد السوفيتي مما استدعى الأمر إحالة المسألة العراقية الكويتية إلى الجامعة العربية. حيث قبلت الجامعة العربية بعضوية الكويت وتم الاتفاق على التزام حكومة الكويت بخروج القوات البريطانية من راضيها. والتزام العراق بعدم استخدام القوة ضد الكويت.

وتؤيد جامعة الدول العربية رغبة الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع أي دولة عربية أخرى طبقا لميثاق الجامعة العربية. وظلت الكويت خارج العضوية الدولية حتى الانقلاب على عبد الكريم قاسم عام 1963. حيث تغير الموقف السوفيتي ووافق على قبول الكويت كعضو في الأسرة الدولية[274].

ووقف الكويت إلى جانب العراق في حربه ضد إيران حيث قدم له الدعم المالي، إلا أن العراق وبعد انتهاء الحرب اتهم الكويت بسرقة النفط من آبار النفط في المناطق الحدودية المختلف عليها. وطالب العراق الكويت بشطب الديون المستحقة عليه. ومع تصاعد الخلاف بينهما اجتاح الجيش العراقي الكويت عام 1990. ووقف العالم ضد احتلال العراق، وتشكل التحالف الدولي بقرار من مجلس الأمن لتحرير الكويت وتم ذلك عام 1991.

وتم وقف إطلاق النار بعد أن وافق العراق على تعويض الكويت عن أضرار الحرب، وتدمير جميع منشات أسلحته الكيمأوية والنووية والبيولوجية، ومصانع إنتاجه الحربي، وكل ما يتعلق بالتصنيع العسكري وتدمير الصواريخ التي يزيد مداها على 150 كيلو متر. وفي وقت لاحق انتدبت الأمم المتحدة فرقا لمراقبة عمليات التدمير للمنشات. واستمرت في فرض عقوبات الحظر عليه ضمانا لتنفيذه كل ما تعهد به.

وربطت تصدير النفط. بالتعويضات والغذاء. (النفط مقابل الغذاء). وفي عام 1993 اصدر مجلس الأمن قرارا بترسيم الحدود بين البلدين الأمر الذي جعل العراق يعيد احد عشر بئر من النفط لملكية الكويت. وفي عام 1994 اعرف العراق بسيادة الكويت[275]، ولتحجيم فاعلية الجيش العراقي، وإضعاف

---

274 http://www.mogatel.com/openshare/behoth/Iragkwit/3/sec04.doc_cvt.htm

275 http://mousou3a.educdz.com/1/152800_0.htm

النظام الحاكم تم تحديد مناطق في جنوب العراق وشماله يحظر فيها تحليق الطيران العراقي. ومنذ ذلك الوقت حتى سقوط بغداد والكويت قاعدة عسكرية للولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق.

يتضح أن علاقات الدول المجاورة مع العراق لم تكن لصالح العراق فنجد إيران وتركيا وسوريا قد شكلت ضغط على العراق منذ السبعينيات، وساهمت بشكل أو بآخر في عدم استقرار، فبالرغم من أن الأكراد يشكلون مشكلة لكل من إيران وتركيا وسوريا إلا أن هذه الدول قد استخدمت هذه المشكلة في لحظات التوتر مع العراق كورقة ضغط عليه، فإيران دعمت الأكراد حتى عام 1975، وسوريا في لحظات التوتر ما بين عامي 1976 و1978 دعمت حزب الاتحاد الوطني الكردي، وتركيا سمحت للأكراد دخول أراضيها في عام 1988 الأمر الذي شكل عامل ضغط على النظام العراقي أمام العالم من ناحية إنسانية، والسعودية في التسعينيات استقبلت زعامات الأكراد وقدمت الدعم المالي للاجئين. نضف على ذلك وجود المعارضة الشيعية في إيران. خلال فترة الحرب معها وبعد وقوفها. واستغلال تركيا للمياه على حساب المصالح العراقية. ووقوف دول الجوار ضد احتلال العراق للكويت ومشاركة كل من سوريا والسعودية وتركيا في تحرير الكويت من خلال المشاركة الفعلية أو تقديم الدعم اللوجستي كما هو حال تركيا. وكل دول الجوار طبقت الحصار الاقتصادي على العراق وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن. ورغم معارضتها للحرب الأخيرة إلا أنها لم تعمل عملا جادا يمنع حدوثها. فكان دور دول الجوار مؤثرا بشكل سلبي على استقرار دولة العراق. وفي نفس الوقت فان الموقف الدولي تجاه العراق حكمته مصالح الدول المتنفذة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والاتحاد السوفيتي سابقا. فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان الصراع بين القطبين على النفوذ في المنطقة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الصراع على الثروات النفطية وضمان استمرار تدفقها. إضافة إلى سلامة امن إسرائيل. لتحقيق الهدفين يتطلب منع ظهور أي قوة إقليمية تؤثر عليهما.

4.4 العراق بعد 2003

1.4.4 مجلس الحكم المؤقت

خضعت البلاد بعد الاحتلال لإدارة القيادي الأمريكي بول بريمر. حيث شرع في تشكيل سلطة الائتلاف الموحدة لإدارة البلاد والتحضير لانتخابات عامة. حيث جاء تشكيلها عام 2003على أساس طائفي واثني. وتم تشكيل مجلس حكم مؤقت بقرار صادر عن سلطة الائتلاف التي يديرها الحاكم الأمريكي بول بريمر. وعدد اعضاء مجلس الحكم المؤقت 25 عضوا، حيث ضم مختلف مكونات المشهد السياسي والعرقي والمذهبي والديني في البلاد. ولم يتم تمثيل الحركة الملكية الدستورية العراقية التي يتزعمها الشريف علي بن الحسين[276].

وجاءت تشكيلة المجلس على النحو التالي: 13 عضوا من الشيعة العرب، وخمسة اعضاء من العرب السنة وخمسة اعضاء من الأكراد السنة، وعضو واحد مسيحي أشوري، وعضو واحد تركماني سني. حيث بلغ عدد السنة من الثلاث قوميات العربية والكردية والتركمانية 11 عضوا، والشيعة وجميعهم من العرب 13 عضوا. ومن بين 25 عضوا، يوجد ثلاث نساء فقط. وقد حددت سلطة الائتلاف صلاحيات ومهام المجلس، ومنها تعيين الوزراء المؤقتين، والعمل بالتنسيق مع سلطة الائتلاف على رسم السياسات العامة للبلاد، وتحديد الموازنة العامة، إضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لإنشاء دستور جديد. وفي 30 تموز 2003 قرر المجلس بالتصويت على التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم، وتحصر الرئاسة في 9 اعضاء مدة الرئاسة لكل عضو شهرا واحدا فقط. وكان من 9 رؤساء 5 رؤساء من الشيعة العرب واثنان أكراد سنة، واثنان عرب سنة[277].

وقامت سلطة الائتلاف بقيادة الحاكم الأمريكي بريمر بإدارة شؤون البلاد في ظل موجة قوية من العنف والقتل. حيث أخذت سلطة الائتلاف تصدر الأوامر والتي كانت بمثابة قوانين مؤقتة كي يتم التعامل مع حالة الحرب التي يعيشها العراق وكانت كل الأوامر التي تصدر من سلطة الائتلاف والموقعة من الحاكم الإداري بريمر تستهل بالمقدمة التالية: "بموجب الصلاحيات الموكلة إلي كرئيس سلطة الائتلاف المؤقتة وبموجب قوانين وأحكام الحرب وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة بما فيها القرار 1483 (2003)..."[278].

---

[276] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news

[277] http://www.aljazzeera.net/NR/exeres

[278] http://www.ihec.ig/conrent/file/cpa_orders/cpa_14_ar.pdf

وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي حلت بالعراق فرضت القيود على حركة المواطنين، وحريتهم. حيث ازدادت الهجمات الانتحارية وأصبح القتلى بأعداد كبيرة جدا. ومن ضمن القيود التي فرضت، تقييد وسائل الإعلام العراقية أو من يعمل في ارض العراق حيث يحق لسلطة الائتلاف وعبر أجهزتها التفتيش المفاجئ لمراكز الإعلام، والمؤسسات الإعلامية، وفي حال تم إدانة شخص أو مؤسسة يحال الأمر للقانون القاضي بالحكم سنة أو غرامة مالية، أو إغلاق المكان... حيث تم التأكيد ومن خلال الأمر رقم 14 من سلطة الائتلاف على: عدم نشر معلومات تهدد الاستقرار الأمني، وعدم المساهمة في الدعوة للعنف، أو التحريض على قوات التحالف، أو الترويج لحزب البعث المحظور... [279].

2.4.4 المقاومة والحركات المسلحة وعلاقاتها الخارجية

ظهرت مقاومة عنيفة بعد سقوط بغداد من قبل جماعات لها امتدادات خارجية، وأخرى من العراق نفسه إضافة إلى ظهور مليشيات مسلحة تابعة لبعض الحركات السياسية الأكبر في العراق بعد الاحتلال. والحركات المسلحة على النحو التالي:

- القاعدة والتي أعلنت وعلى لسان أسامه بن لادن العراق إمارة إسلامية، وقد وجهت ضربات قوية لكل مقومات الاستقرار التي كان الاحتلال ومجلس الحكم يعمل إرسائها: من مقرات أمنية وقوات شرطية ومراكز تجارية، وتجمعات بشرية أمام أماكن مقدسة لدى الشيعة وغيرها.
- جماعة التوحيد والجهاد والتي تحالفت مع القاعدة في عام 2006 ومعها مجموعات مسلحة أخرى تحت اسم مجلس شورى المجاهدين.
- القوميون السنة: ينتمي جزء منهم لحزب البعث في عهد صدام، وأعوان الحزب، وأعضاء من الجيش العراقي السابق، وعناصر شبه علمانية.
- أنصار الإسلام: وهي جماعة سنية يعيش أعضاؤها في المناطق الجبلية الشمالية، وأعضاؤها من الأكراد الذين عارضوا الحزبين الكرديين اللذين يساعدان ويتلقيان الدعم من الولايات المتحدة، (الحزب الديمقراطي الكردستاني، و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني).
- جيش المهدي: يقوده مقتدى الصدر الذي انخرط في العمل السياسي، وحصل تياره على 28 مقعدا. وقد عارض التيار الصدري بميليشياته العسكرية وجود القوات الامريكية في العراق. على أثرها

[279] المرجع السابق.

اتهمت الولايات المتحدة إيران بتوفير الدعم لجيش المهدي الذي يسيطر على الأحياء الشيعية، والفقيرة في مدينة الصدر في بغداد.

- فيلق بدر: وهو الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو من اكبر الأحزاب في العراق، وله علاقات قوية مع إيران حيث كان مركز تواجده قبل سقوط النظام السابق في إيران[280].

وفي تعليق على حمل الأحزاب والحركات التي دخلت السلطة السلاح يقول ضياء الحكيم في مقال له نشر في 8مارس 2009 بعنوان (زايهما سيعلو في العراق، العنف العقائدي أم التقدم الحضاري):

"قد يسخر الآخرون منا ويتساءلون، طالما وصلت هذه القوى إلى السلطة وهيمنت على السياسة، لماذا يا ترى ما زال أنصارها يحملون السلاح ؟ حمل الحزبان الكرديان الرئيسيان – الوطني والديمقراطي- السلاح، وما زالت منظمات أخرى تحمله، وحملة منظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة السلاح كذلك، كما حملت الأحزاب الإسلامية ومنظمات شبه عسكرية أخرى مثل قوات المهدي للحركة الصدرية السلاح أيضا. ويبدو أن الجواب ألامني بعدم ثقة بعضها ببعض المبرر، إضافة إلى ما تقوم به دول الجوار (حسب عقائدها ونواياها المبيته) تزويد خلايا منظماتها الإرهابية داخل العراق بالسلاح دون انقطاع"[281]

ويظهر أن غايات الحركات المسلحة اختلفت ما بين الحركات السنية والحركات الشيعية. فالحركات السنية بمختلف تشكيلاتها كانت تقاوم الاحتلال، وتحاول إجهاض أي عملية بناء لكيان سياسي مدعوم من الولايات المتحدة، وهي بمثابة الحفاظ على الذات عند الحركات السنية المنبثقة عن حزب البعث المحظور أو أفراد في الجيش السابق، أو علمانيين يرفضون التكوين الجديد. حيث كانت هذه الفئات صاحبة النفوذ والسلطة في النظام السابق. أما أنصار الإسلام والذين لهم عداء مع الحزبين الكرديين والشيعة فيرون أن مصيرهم أصبح مرهونا في مدى نجاح أو فشل بناء نظام سياسي جديد بعد الاحتلال. لذلك وجهت لهم ضربات قوية من قبل الجيش العراقي الجديد وقوات الاحتلال. ورأت القاعدة في العراق ساحة ملائمة لاستمرار الحرب وتوجيه الضربات المؤلمة للولايات المتحدة. حيث الأعداد الكبيرة من المتطوعين من العراق وخارجه انخرطوا في صفوفها. ومن جانب آخر الحركات الشيعية والتي كان لها مغزى مختلف عن الحركات السنية، فالتيار الصدري ومن خلال زعيمه مقتدى الصدر يريد أن يتزعم الشيعة في العراق ويفرض أجندته على الفئات الشيعية الأخرى لذلك لجأ إلى استخدام السلاح والعنف. والاعتداء أيضا على بعض التجمعات السنية. بمن فيهم الفلسطينيين المتواجدين في العراق. وقد وجهت له أيضا ضربات قوية من الجيش العراقي والاحتلال. وتم اجباره

---

[280] http://www.alwagt.com/art.php?aid=22165

[281] http://www.idu.net/modules.php?

على تسليم جزء كبير من الأسلحة التي يمتلكها بعد محاصرته. بينما جاء فيلق بدر الذي تشكل في إيران كقوة معارضة في عهد النظام السابق وقدم مع قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموالية لإيران. والذي يعتبر بمثابة الضامن لحماية الحركة السياسية في ظل حالة اللااستقرار في العراق. وقد ورد في الدستور ما يمنع امتلاك أو استخدام الأحزاب السياسية للسلاح. ومنع وجود حركات مسلحة في العراق.

3.4.4 القانون المؤقت ومسألة الأقاليم والمحافظات والبلديات

ورد في القانون العراقي المؤقت وصف ماهية الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية، بما فيه حالة إقليم كردستان العراق والمحافظات العراقية الأخرى. حيث نصت المادة الثالثة والخمسون من القانون المؤقت على: "الاعتراف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في 19اذار 2003 الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالي ونينوى" وعرف القانون مصطلح حكومة إقليم كردستان بأنه: "يعني المجلس الوطني الكردستاني ومجلس وزراء كردستان، والسلطة القضائية الإقليمية في إقليم كردستان" ونص القانون في الجزء (ب) من المادة الثالثة والخمسين بخصوص حدود المحافظات خارج حدود إقليم كردستان أن "تبقى حدود المحافظات الثمانية عشرة بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية". ونص القانون في الفقرة (د) من نفس المادة على السماح بتشكيل أقاليم بالاتحاد بين المحافظات باستثناء العاصمة بغداد، ومحافظة كركوك كونها مسألة خلافية بين القوميات في العراق. وللحكومة العراقية المؤقتة أن تقترح آليات لتشكيل هذه الأقاليم، على أن تطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها وإقرارها، بعد الحصول على إقرار من قبل المحافظات المعنية بواسطة استفتاء. وتطرق القانون إلى حقوق الأقليات كما ورد في الفقرة (د) من نفس المادة: "يضمن هذا القانون الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلداشوريين والمواطنين الآخرين كافة"[282].

ان القانون المؤقت كان بداية مشروع الاتحاد الفيدرالي. حيث البدء بالعمل على التغير الجذري في تركيبة العراق الجيوسياسية. من خلال إقامة إدارات محلية مستقلة على مستوى أقاليم. وتتبع إلى حكومة العاصمة المركزية في السياسة العامة والخارجية للدولة الاتحادية. ولكن الغريب في الأمر الإعلان عن البدء بتطبيق الفيدرالية قبل استتباب الأمن وصدور دستور دائم وبناء الركائز المؤسسية المستقرة للدولة. ويبدو أن الفئات المتنفذة في الحكومة حينها هي الأكثر دعوة للانفصالية في العراق.

---

[282] http://www.iragijudicture.org

4.4.4 الدستور الدائم والمصادقة عليه

تمت المصادقة على الدستور الدائم من قبل المجلس النيابي الأول الذي جرى انتخابه بتاريخ 30 كانون الثاني 2005. وكانت الانتخابات حينها قد جرت بناء على ما نص عليه القانون المؤقت حيث اعتمد نظام القوائم النسبية. حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار التفاوت السكاني بين المحافظات الأمر الذي أدى إلى خروج بعض المناطق دون تمثيل. ومن جانب آخر ظهر تفاوت كبير في تمثيل المحافظات وفقا للكثافة السكانية، إضافة إلى مقاطعة غالبية السنة الانتخابات حينها. وكان تمثيلهم في مجلس النواب محدودا[283]. وفي ظل السيطرة الشيعية على مجلس النواب وبوجود تمثيل كبير للأكراد، وتمثلي للاشوكلدانيين، وللايزيديين، وغياب التمثيل السني العربي المؤثر. تمت المصادقة على الدستور الدائم.

1.4.4.4 ديباجة الدستور

استهل الدستور في ديباجته تعريف للشعب العراقي بنصه: "نحن أبناء وادي الرافدين..." مع التأكيد على أن إرادة الشعب العراقي بكافة أطيافه وقومياته أجمعت على بناء وطن عراقي موحد على خلاف ما كان عليه العراق في عهد حزب البعث الذي تم إنهاءه في عام 2003. وتضمنت الديباجة التعاون والعمل المشترك لبناء عراق جديد. "فسعيا يدا بيد، وكتفا بكتف لنصنع عراقنا الجديد عراق المستقبل، دون نعرة طائفية ولا نزعة عنصرية، ولا عقدة مناطقية، ولا تمييز، ولا إقصاء".

5.4.4 نظام الحكم كما نص عليه الدستور الدائم

تمت الإشارة في المادة الأولى من الباب الأول على أن جمهورية العراق، دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي. ويعتبر هذا الدستور ضمان وحدة العراق.

ونص الدستور في المادة الثالثة من الباب الأول على أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب. وهو عضو مؤسس ونشط في الجامعة العربية، وجزء من العالم الإسلامي. وفي المادة الرابعة من الباب الغول اعتمدت اللغتان العربية والكردية لغتان رسميتان للعراق، مع حق الأقليات أو القوميات الأخرى، كالتركمان والسريان، والأرمن تعليم أبنائهم في اللغة الأم في المدارس الحكومية وفق الضوابط التربوية التي يتم إيضاحها لاحقا.

---

283 http://www.aljazeera.net

وتناول الدستور في الباب الأول في مواده المتعددة الحريات والحقوق القومية والطائفية، مما يظهر المساواة وعدم التمييز على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات من خلال الاقتراع السري. وكفل الدستور في المادة 39 من الباب الثاني حرية النشاط السياسي من خلال تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسة، ومنع الإكراه أو الإجبار على الانتماء لأي حزب، أو منعه من الخروج منه.

1.5.4.4 سلطات نظام الحكم

وفقا لنص الدستور بان العراق دولة اتحادية نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي فان سلطات الحكم انقسمت إلى: سلطات اتحادية، وسلطات أقاليم.

1.1.5.4.4 السلطات الاتحادية

كما ورد في الباب الثالث من الدستور تتكون السلطات الاتحادية من السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتقوم بمهامها على أساس الفصل بين السلطات. ومن اختصاصات السلطات الاتحادية كما ورد في الباب الرابع من الدستور، نصت المادة 109 على أن السلطات الاتحادية تحافظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.وتختص السلطات الاتحادية وفق ما ورد في المادة 110 من الباب الرابع في رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية... ووضع سياسة الأمن والوطني وتنفيذها، ورسم السياسة المالية والجمركية وإصدار العملة وتنظيم أمور الجنسية والتجنيس والإقامة وحق اللجوء السياسي... وفيما يتعلق بالثروات الطبيعية مثل النفط والغاز نصت المادة 111 من الباب الرابع على أن "النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات". وورد في المادة 114من الباب الرابع ما يؤكد على التعاون بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم في إدارة الجمارك، وتنظيم مصادر الطاقة، ورسم السياسة البيئية، وريم سياسات التنمية والتخطيط العام، ورسم سياسة التعليم، والسياسة الصحية، والموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعا عادلا. وتناولت المادة 115 القضايا التي يكون عليها خلاف بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم حيث نصت المادة المذكورة على أن:

> "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما"

أ. السلطة التشريعية

وفق ما ورد في الباب الثاني من الدستور تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

1. مجلس النواب:

مدة ولايته أربع سنوات، ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع السري بشكل مباشر يشارك في الانتخابات كافة أبناء الشعب العراقي الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب، في كانون الانتخاب ويكون لكل مئة ألف صوت عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس النواب أن يشغل أي منصب أو عمل رسمي آخر. ويتم انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه في الجلسة الأولى له.

- مهام مجلس النواب:

من مهام مجلس النواب تشريع القوانين الاتحادية، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية الاتحادية وانتخاب رئيس الجمهورية، والموافقة على رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي بالأغلبية المطلقة، بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى. الموافقة على تعيين السفراء ومعاونيهم، والموافقة على تعيين رئيس أركان الجيش ومعاونيه. ومساءلة رئيس الجمهورية بناء على طلب من ثلثي اعضاء المجلس وإعفاءه من منصبه بناء على الأغلبية المطلقة.

2. مجلس الاتحاد:

ورد في الدستور أن يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد، يمثل الأقاليم والمحافظات غير المنظمة في إقليم. ويتم تنظيم تكوينه وشروط العضوية فيه بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

ب. السلطة التنفيذية

نص الدستور في الفصل الثاني من الباب الثاني على السلطة التنفيذية، والتي تتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ويكون عملهم بموجب الدستور والقانون.

1. رئيس الجمهورية:

يمثل رئيس الجمهورية رمز ووحدة الدولة الوطنية، ويتم انتخابه بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب. ومدة ولايته أربع سنوات، ويسمح بإعادة انتخابه لولاية ثانية فقط.

- صلاحيات رئيس الجمهورية:

من أهم صلاحياته المصادقة على المراسيم والقوانين الصادرة من مجلس النواب، والعفو العام بناء على توصية مجلس الوزراء. تكليف اكبر كتلة برلمانية بتشكيل الحكومة. وهو القائد العام للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية.

2. مجلس الوزراء

يشكل رئيس الوزراء المكلف من قبل رئيس الجمهورية حكومته بصفته يقود اكبر كتلة برلمانية ويتم التصويت على منح الثقة للحكومة من مجلس النواب.

- مهام مجلس الوزراء

رئيس الوزراء هو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسات العامة للدولة، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وله الحق بإقالة مجلس الوزراء بموافقة مجلس النواب. ومن أهم المهام التي يقوم بها مجلس الوزراء: التنفيذ والإشراف على السياسة العامة، اقتراح مشروعات القوانين، وإصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بغرض تنفيذ القوانين.

ج. السلطة القضائية

ورد في المادة 87 من الفصل الثالث من الدستور: "السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون"[284].

2.1.5.4.4 سلطات الأقاليم

نصت المادة 116 من الباب الخامس على أن " لنظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية". وفي المادة 117 من الباب الخامس اعتبر إقليم كردستان إقليما اتحاديا، وتقر الأقاليم الأخرى التي تؤسس وفقا لقانون ينظمها ويعتمدها.

- تشكيل الأقاليم

نص الدستور في المادة 119 من الباب الخامس على تشكيل الأقاليم، وذلك بإعطاء الحق لمحافظة أو أكثر تكوين إقليم. بناء على طلب باستفتاء عليه، ويكون ذلك بطريقتين: إما بطلب من ثلث اعضاء مجالس المحافظة التي ترغب في تشكيل اقلي، أو بطلب من عشر الناخبين في المحافظة نفسها لذلك.

ونصت المادة 120 من الباب الخامس على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له، على أن لا يتعارض دستور الإقليم مع دستور الدولة الاتحادية. وفي المادة 121 من الباب الخامس تمارس سلطات الإقليم دورها في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بالإقليم، على أن لا يكون من اختصاصات السلطات الاتحادية كما مر في دستور الدولة الاتحادية .

وفي المادة 125 من الباب الخامس: يحق للإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تعارض بين القانونين، بخصوص مسألة لا تدخل في اختصاصات السلطات الاتحادية. وفيما يتعلق بتوزيع الواردات اقر الدستور إن للإقليم حصة من الواردات تكفل تغطية نفقاته واحتياجاته ويتم التوزيع بين الأقاليم وفقا للنسبة السكانية. وتم الأخذ بعين الاعتبار المناطق التي حرمها النظام السابق من النفقات[285].

6.4.4 الأحزاب السياسية في العراق بعد 2003

---

[284] فصل الدستور الدائم والمصادقة علية، وتفصيلات نظام الحكم مرجعه مواد الدستور على الموقع.
http://www.iragijudicature.org

[285] انظر: الدستور العراقي الدائم 2005، موقع البرلمان العراقي.

امتاز العراق منذ مطلع العشرينيات من القرن العشرين بظهور الأحزاب الليبرالية والراديكالية والوطنية والدينية. وقد تعرضت هذه الأحزاب إلى الكثير من الانتكاسات نتيجة التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية منذ نشأت الأحزاب في العراق حتى وقتنا الحاضر. وربما من الأسباب التي أدت إلى عدم تبلور الأحزاب السياسية بشكل فعلي هو عدم التطبيق الفعلي والحقيقي للقوانين الخاصة بالأحزاب من قبل الدولة. ومن جانب آخر غياب الحياة الديمقراطية عن الساحة السياسة. لذا وحتى يكون هناك عراق جديد فلا بد من قانون يجيز الأحزاب ويعرفها وينظم عملها ويراقبها ويفرض الجزاء على تجاوزاتها، كي تكون الحياة السياسية في العراق حياة ديمقراطية، تلتزم الأحزاب في انتمائها للوطن والعمل على رفعة شأنه، ولا تكون أداة في الأيادي الخارجية.

وبعد سقوط بغداد وحظر حزب البعث تم السماح لتشكل الأحزاب وفق ما نص عليه القانون المؤقت،والذي حدد تشكل الأحزاب بما يخدم المصلحة السياسة في العراق. ففي البند الرابع من القسم الثالث الخاص في القانون رقم 97 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حول قانون الأحزاب والهيئات السياسية ورد نص القانون:

"لا يجوز لأي منظمة أو مجموعة من الأفراد تقديم مرشحين للانتخابات في العراق ما لم تكن قد حصلت على المصادقة عليها ككيان سياسي من قبل المفوضية، ولا يحق لأي شخص بمفرده ترشيح نفسه للانتخابات في العراق ما لم يكن قد حصل على مصادقة المفوضية على اعتباره كيانا سياسيا"[286].

وتم إقرار الحياة الحزبية في الدستور الدائم، حيث تشكلت العشرات من الأحزاب السياسية ذات الطابع الطائفي والقومي في العراق بحيث أن عدد الكتل النيابية في انتخابات 2008 بلغ ست عشرة كتلة نيابية، بعض هذه الكتل كان ائتلاف بين عدة أحزاب، كما هو في الائتلاف العراقي الموحد الذي تشكل من خمسة أحزاب إضافة لمستقلين انضموا إليه. وكذلك التحالف الكردستاني الذي تشكل من ثلاثة أحزاب، أن طبيعة الأحزاب القائمة في العراق واقصد بعد 2003 تمثل بعدا طائفيا أو قوميا. فعلى سبيل المثال: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والتيار الصدري حزبان شيعيان، وجبهة التوافق العراقية وعلى رأسها الحزب الإسلامي سنية، وتيار الصحوة أيضا سني، وهناك الأحزاب الكردية التي تأخذ بعدا قوميا، والجبهة التركمانية ذات البعد القومي والحركة الايزيدية[287].... أن هذه الأحزاب تعطي نظرة إلى أين العراق يتجه فهناك استغلال لحرية ممارسة النشاط الحزبي لتغذية البعد الطائفي والقومي.

ويقول سيار جميل في مقال له بعنوان قانون الأحزاب السياسية ضرورة عراقية:

286 http://www.aljazeera.net
287 http://www.parliament.iq/Iraqi_Council_of_Representatives.php

"إن اغلب القوانين التي أصدرتها دول عديدة للأحزاب، إنما أكدت بطلان أي حزب سياسي يؤسس فيها وهو يرتكز على أساس ديني أو لغوي، أو عرقي، أو جهوي أو عشائري، أو يقوم على أساس تميزي، أو مخالف لحقوق الإنسان. انظر على سبيل المثال لا الحصر قوانين الأحزاب في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وفرنسا وسويسرا... وصولا إلى اسبانيا والمغرب وتركيا مثلا "[288].

ولم ير سيار جميل مشروعية للأحزاب السياسية العراقية الحالية، بحيث أن الأحزاب السياسة يتوجب أن تعلن عن نفسها بعد أن تكتب برنامجها السياسي ونظامها الداخلي وهيئتها التأسيسية، بوجود رقابة مالية، ورقابة إدارية. وعند عقد المؤتمر التأسيسي بعد إجازتها من الداخلية يعقد المؤتمر بما لا يقل عن 500 عضو. على عكس ما يحدث في العراق حيث إن الأحزاب تظهر فجأة، وبعض الأحزاب عدد أعضاؤها قليل جدا. ويعزي سيار جميل عدم شرعية الأحزاب السياسة في العراق إلى سببين: الأول – لم تتبع الأسس الحزبية الصحيحة المعمول بها دوليا. الثاني – أن الأحزاب السياسية في العراق تمثل طوائف واثنيات وهذا لا يؤدي إلى وحدة المجتمع العراقي. وفي ظل عدم وجود رقابة مالية فان مالكي المال سيتمكنون من إنشاء الحزب الذي يريدونه، ومن جهة أخرى فان عدم الرقابة سيجعل الفرصة مناسبة لتشكيل أحزاب سياسية تعمل وفق أجندة الآخر، من الدول التي تغدق الأموال عليهم[289].

7.4.4 مستقبل العراق في ظل النظام الفيدرالي

إن نظام الاتحاد الفيدرالي من أرقى الأنظمة السياسية المعاصرة، حيث انه ينقل إدارة الدولة من النمط التقليدي في الحكم إلى إدارات محلية. ويتم في هذا النظام التوازن ما بين صلاحيات الإدارات المحلية والإدارة المركزية. ويكون اعتماد هذا النظام بتقسيماته على ساس إداري وليس سياسي. وهناك شواهد مهمة وواضحة على ذلك منها: الاتحادية في الولايات المتحدة الامريكية، والاتحادية في المانيا، ونظام الجمعية في سويسرا التي تجمع ما بين ثلاث قوميات الفرنسية والايطالية والالمانية، بحيث تمتلك السلطة المركزية في الدولة الحديثة التي تتبنى النظام الفيدرالي صلاحية إلغاء أي قانون أو دستور محلي يتعارض مع دستور السلطات الاتحادية ؛ من اجل الحفاظ على وحدة البلاد، ووضع ضابط امن لبقاء إطار عام لمفهوم المواطنة لكافة فئات الشعب في مختلف الولايات [290]. وفي اقتباس استشهد به

---

[288] www.sayyaraljamil.com

[289] المرجع نفسه.

[290] راجع: الدليمي ستار 1 مارس 2009 stardulaimy@yahoo.com

الدكتور خالد يونس خالد في بحث له بعنوان العراق والدولة الديمقراطية الفيدرالية يشير الباحثان السويديان (ايفن سميث والوف بيترشون) في بحثهما في قضايا السلام الديمقراطي:

"إلى عدم تضاد النظام السياسي مع دولة القانون، أو بعبارة أدق ضرورة توافق النظام السياسي في دولة القانون مع دستور الدولة؛ لان الدستور في كل دولة ديمقراطية هو مجموعة مبادئ تنظم السلطة، وتبين كيفية استخدام أو عدم استخدام السلطة الرسمية بدون تغيير الجوانب الهامشية من الدستور. يجب أن يحمي الدستور الحقوق المدنية، وحريات الرأي.. ولا يمكن للدستور أن يكون فاعلا ليحمي هذه الحقوق والحريات إلا إذا كانت السلطة الحاكمة سلطة القانون وليست سلطة الفرد أو الدين أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب"[291].

نص الدستور العراقي في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من الباب الأول "لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى، لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام". وهذا يعني إمكانية بروز لغات تعتبر رسمية في مناطق استخدامها في العراق، مثل اللغة الفارسية في النجف وكربلاء، إضافة إلى لغات القوميات الأخرى في المناطق المختلفة من العراق.

ومن جانب آخر ما نص عليه الدستور في إطار بناء الجيش والأحوال الشخصية العراقية في المادة التاسعة من الباب الأول أن "تتكون القوات العراقية المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء". بمعنى أن التعامل مع هذه المؤسسة سيكون من منطلق المحاصصة، ويكون الجيش بتركيبته تابعا للمرجعيات الدينية والسياسية للقوميات والطوائف.

وعلى الرغم من أن الدستور نص على حرية الأحزاب والجمعيات السياسية، وان الدستور نص على وحدة العراق ونبذ الطائفية والعنصرية والتمييز، وعليه يجب أن تكون الأحزاب السياسية مؤشرا على إحلال مفهوم المواطنة لدى من ينتمي لهذه الأحزاب، إلا أن طبيعة هذه الأحزاب تمثل تكريسا للنعرة الطائفية. كما أن جعل نظام الحكم جمهوري نيابي اتحادي تتمثل فيه المركزية واللامركزية من خلال سلطات اتحادية تمثل وحدة العراق، وسلطات أقاليم تمثل استقلالية الأقاليم في حكمها المحلي، مع حق سلطات الأقاليم في التعديل في قوانين الدستور أو رفع القضايا العالقة بين السلطات الاتحادية والأقاليم للبت فيها. سيعزز الانفصالية والانتماء للإقليم الذي يغلب عليه النزعة الطائفية أو القومية على حساب الانتماء العام للوطن أي عدم تحقيق مفهوم المواطنة لدى العراقيين تجاه العراق ككل.

وحول ما إذا كانت العراق دولة فيدرالية أم لا يقول الأستاذ نوري لطيف "سمات الدولة الفيدرالية بالشكل التالي: وحدة الدولة، واستقلالية الأعضاء، الاشتراك في السلطات المركزية"[292]. والعراق في

---

[291] http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id

[292] http://www.gilgamish.org

ظل وضعه الحالي وتركيبته الاجتماعية لا تتمثل فيه لا وحدة الدولة ولا استقلالية الأعضاء وغياب العنصرين الأولين يؤدي إلى غياب الاشتراك في السلطات المركزية، وان تمت المشاركة في السلطة المركزية ستكون شكلية وستغلب مصلحة الإقليم على مصلحة الدولة.

يرى الباحث أن حالة العراق بما فيها من تعددية قومية وطائفية يطابقها النظام الفيدرالي، إذا ما اخذ نموذج كل من الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا التي فيها اتحاد لقوميات متباينة بلغات مختلفة حدد اتحادها نظام حكم يخضع لسيادة القانون فوق كل اعتبار قومي أو طائفي أو سياسي إلا أن وضع العراق الحالي لا يمثل اتحادا فيدراليا ولا يوصل إلى اتحاد فيدرالي ناجح وذلك للأسباب التالية:

أولا: الحالة العراقية تمتاز ببروز الحزبية السياسية الطائفة والقومية، وان التقسيمة الطائفية والقومية مرتبطة بالجغرافيا هذا يعني أن الأقاليم ستأخذ طابعا طائفيا وقوميا رغم أن الدستور أشار إلى أن تشكيل الأقاليم قائم على أساس جغرافي.

ثانيا: قد يصل عدد الأقاليم المشكلة إلى أكثر من ثلاث أقاليم، هذا يعني أن كل إقليم سيحتاج إلى ميزانية دولة بذاتها حتى يقوم بتسيير أموره الحياتية ونموه وتطوره، وكدولة ريعية مثل العراق لا تعتمد إلا على النفط وجزء يسير من الزراعة، وخارجة من حروب وكوارث وما ترتب عنهما من ضائقة اقتصادية، لا اعتقد أن هذه الدولة تستطيع أن تزدهر وتتطور في ظل اتحاد فيدرالي؛ فالدولة الفيدرالية مرت في تطور تاريخي ساهم في وصولها إلى هذا النمط المتقدم من الحكم. ناهيك على أن الدول الفيدرالية دول صناعية ولا تعتمد على جانب محدد في دخلها القومي.

ثالثا: في حال تحققت الفيدرالية في العراق، فان المشكلة الاقتصادية التي ستواجه الأقاليم ستساهم في الاهتمام في مصلحة الإقليم على حساب المصلحة الوطنية العامة، الأمر الذي سيزيد من الانقسام، وتعزيز الطائفية والقومية، وقد يتطور الأمر إلى النحو تجاه تحقيق طموح الاستقلال التام لدى الأكراد الأمر الذي سيترتب عليه محاربة الانفصال الكردي من قبل السلطات الاتحادية ويتطور الأمر إلى انهيار الفيدرالية. حيث أن نص الدستور على وجود قوة شرطة وامن وطني قوي قادر على حماية الإقليم وحفظ أمنه يساهم في أضعاف سلطة السلطات الاتحادية، وإمكانية الانفصال مستقبلا من قبل الأكراد. واستشهد في نهاية تعليقي بالكاتب (ماتياس كلاين) في مقالة له نشرت بتاريخ 2007/1/21 بعنوان: العراق من المجتمع العراقي إلى المجتمعات العراقية. حيث ذكر: "في بداية عام 2007 تبينت قضيتان: الأولى وصلت فكرة المجتمع العراقي الوطني إلى أدنى مستوياتها. والثانية: تحدد الآن وضع السكان العراقيين على مستوى الحي، المدينة، الإقليم والمجتمع المحلي "[293].

---

[293] http://www.nigash.org/content.php?content TypeID=227&id=1786&lang-1

1.5 الاستنتاجات

يستنتج الباحث من خلال دراسته أن الوطن العربي في العهد الإسلامي كان جزءا من الدولة الإسلامية بمفهوم الأمة الإسلامية وعندما ضعفت الدولة الإسلامية حلت الإمارات الإسلامية محل الدولة، وأصبح الوطن العربي عبارة عن مجموعة من الإمارات، تتسع وتصغر في امتدادها وفقا لقوتها وضعفها دون أن يكون هناك أية حدود جغرافية محددة لمنطقة جغرافية عربية. حيث كان الوطن العربي مقسما وفقا لامتداد وقوة الإمارات المسيطرة دون أن تكون مسميات للمناطق العربية كما هي الآن، ودون أن يكون أي شعور أو توجه نحو قيام دولة ذات قومية عربية.

فدولة المماليك شملت مصر وبلاد الشام و العراق واليمن وأجزاء من السودان. ولكن عادت وانحسرت في مصر في فترات لاحقة. ودولة القرامطة عام 899م التي نشأت في البحرين وامتدت لتشمل اليمن وعمان والحجاز، حيث دانت لها غالبية الجزيرة العربية. وكذلك المغرب العربي الذي تكالبت عليه حكومات متعددة من مرابطين وادارسة واغالبة وحفصيين ووطاسيين وسعديين وعلويين، وكان أكبرها دولة الموحدين التي شملت في فترة ما كل المغرب العربي وأجزاء من ليبيا على خلاف الدول السابقة التي كان امتدادها في أجزاء من المغرب العربي. وخلال الفترة الزمنية التي سبقت سيطرة الدولة العثمانية على الوطن العربي تغلغل الاستعمار في أجزاء منه مثل البرتغال وهولندا في منطقة الخليج العربي والأسبان في مناطق من المغرب العربي.

وتم تقسيم الوطن العربي في عهد الحكم العثماني الى ولايات، وكل ولاية قسمت الى سناجق، دون أن يكون لهذا التقسيم أي ارتباط جغرافي بالمسميات الحالية، فعلى سبيل المثال العراق كان مقسما الى ثلاث ولايات ليس بينها أي ارتباط إداري إلا أنها لاحقا وفي ظل الإصلاحات الإدارية منحت ولاية بغداد مركزية إدارة الولايتين الأخريين. وفي ليبيا كانت ثلاث ولايات طرابلس وبرقة وفزان. ليس بينهما رابط. وفيما يعرف الآن بالأردن كانت العقبة تتبع أحيانا ولاية المدينة وهكذا.

ولم تكن الثورات وحالات التمرد التي كانت تقوم بها الزعامات المحلية في الولايات تعبر عن توجه لإقامة دولة وطنية، إنما كانت بدافع طموح شخصي للتوسع في السيطرة أو الرغبة في الاستقلال في الحكم. حيث لم يكن هناك أي تحالف أو تعاون بين الزعامات المتمردة بل بالعكس كانت العلاقات بين الزعامات غالبا ما تكون متوترة.

فقد ظهرت الحركة الوهابية في الحجاز، والسنوسية في ليبيا، وتمردتا على الدولة العثمانية وتمكنتا من السيطرة على أجزاء كبيرة من الوطن العربي، حيث كان تمردهما بدافع الإصلاح الديني واحتجاجا

على إدارة الدولة العثمانية لرعاياه، ولم يظهر خلال الدراسة أي توجه انفصالي بغرض إنشاء دولة عربية.

أما دولة محمد علي في مصر والتي امتدت لتشمل السودان، وبلاد الشام، وأجزاء من اليمن فهي تعبير عن شخصية محمد علي الطموحة، حيث كان له رغبة كبيرة في بناء دولة في المنطقة العربية كافة. وقد اظهر إبراهيم باشا نجل محمد علي النزعة القومية، من خلال خطبه في حث الجند على قتال الوهابيين في الحجاز علما أن محمد علي ليس عربيا. واعتقد انه لو سمح للزعيم المملوكي محمد علي أن يستمر في بناء دولته كما يريد لأقام دولة في كل الوطن العربي؛ إلا أن الدولة العثمانية والدول الاستعمارية لم يرق لهم هذا الطموح ؛ فتم استغلال طموحه من خلال توجيهه نحو الوهابيين للقضاء عليهم، وبعد أن أنجز المهمة طمعا في السيطرة على الحجاز ونجد، تم محاربته من قبل الدولة العثمانية، وحصر ملكه في مصر فقط.

ظهر شعور للحس القومي لدى المثقفين العرب والعسكريين الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني في العهد الأخير من الدولة العثمانية، وتحديدا بعد الإصلاحات العثمانية وظهور الحركات الداعية الى التتريك، مثل حركة تركيا الفتاة. ولكن لم يكن لهذا الظهور أي تبلور على ارض الواقع ولم تنشأ حركات فاعلة في المناطق العربية تحمل هذا الشعور والتوجه. إلا أن الثورة العربية الكبرى جاءت لتلاقي هذا الشعور عند جزء من الفئة المثقفة، والعسكريين العرب من الجيش العثماني وكخلاص الشريحة الكبرى من العرب الفقراء والمحرومين. الا ان الاستعمار اخل بالوعود التي قطعت للشريف حسين حيث منح الشريف حسين دولة في شرق الأردن، وتم تقسيم الوطن العربي بين الدول الاستعمارية وهنا بدأ الحس الوطني والقومي يظهر ويتبلور.

وأدار الاستعمار البلاد العربية خلافا لإدارة العثمانيين لها، فلم يعد للولايات العثمانية وجود في عهد الاستعمار. حيث عمل على توحيد هذه الولايات على النحو التالي: لبنان أصبح في حالة وحدة واحدة بعد أن كان مناطق وأقاليم وألوية، بمجتمع متعدد الطوائف والقوميات.

ولم تكن العقبة جزء من الأردن في العهد العثماني بينما اتبعت لدولة شرق الأردن التي شكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. والسودان لم يكن يعرف بوحدته، بل كان إقليم دارفور يدار محليا دون تبعيته للسودان وتم ضم إقليم دارفور للسودان ضمن الإدارة المصرية بإشراف بريطاني. وليبيا التي لم تعرف بهذا الاسم من قبل حيث كانت عبارة عن ثلاث ولايات تم توحيدها من قبل الاستعمار الايطالي وأطلق عليها ليبيا. وسوريا أدارها الفرنسيون كدويلات حلب ودمشق وجبل الدروز وبلاد العلويين وبعد خمسة سنوات من الاستعمار أبقت جبل الدروز وبلاد العلويين خارج الدولة الى أن ضمت جميعها الى الدولة بعد الحرب العالمية الثانية. والمغرب العربي الذي يشمل المغرب والجزائر وتونس

والصحراء الغربية وموريتانيا خضع للاستعمار الفرنسي وتم التعامل معه كأجزائه الحالية علما انه لم يكن على هذا الحال من التوحد قبل الاستعمار فكان الصراع بين الدول الحاكمة يجعل من الدولة الأقوى تمتد الى خارج الحدود الحالية ثم تعود وتنكمش لكي تشترك دولتين في قطر من الأقطار المغربية الحالية. والإمارات العربية المتحدة التي كانت عبارة عن سبع إمارات اشترط الاستعمار البريطاني وحدتها قبل الانسحاب. وسمح لليمنين بالتوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

من هنا يظهر دور الاستعمار في عملية التوحيد حتى قبل استقلالها وتشكل الدولة القطرية. ولكن كان للاستعمار دور كبير في التجزئة ؛ حيث ساهم في منع وحدة ما كان يعرف بالخليج المتصالح الممتد من عدن حتى الإمارات العربية، وانتزع لواء الاسكندرونة من سوريا وتم ضمه الى تركيا. ومنح اليهود وطن قومي في فلسطين، إضافة إلى المشاكل الحدودية التي بعضها مازال عالقا بين الأقطار العربية نتيجة ترسيم الاستعمار للحدود بينها. والمغرب العربي كان يخضع لمستعمر واحد ولم تكن هناك أية ملامح انفصال حقيقة بين بلدانه، فقد عمل الاستعمار على منح هذه الدول استقلالها بشكل متفاوت زمنيا و بترسيم حدود اصطنعها لم تكن من قبل، وفصل موريتانيا والصحراء الغربية عن المغرب؛ مما تسبب في خلاف مازال مستمرا حتى الآن حول الصحراء الغربية.

فلم يكن الوطن العربي يمثل منطقة جغرافية ذات سيادة سياسية عربية واحدة من قبل، وان التركيبة الاجتماعية فيه، وطبيعة الإدارات التي تكالبت عليه كانت تتعامل بالمناطقية والمحليات. وان ما قام به الاستعمار من توحيد وتجزئة كان لخدمة مصالحه. و لو ترك الأمر إمام المد القومي منذ أواخر العهد الأخير من الدولة العثمانية، أو لو منح الشريف حسين دولة في المشرق العربي لكان الوطن العربي الآن دولة واحدة. ولكن الأماني والأحلام لا تجدي نفعا إمام السياسات والاستراتيجيات الدولية. فان الدولة القطرية العربية على الرغم من عوامل التجزئة التي أصابت بعضها إلا أنها عامل وحدة على مستوى حدودها الحالية أولا، وإنها قابلة للتطور وفق نظام حكم ديمقراطي متقدم يساهم في تعزيز الوحدة العربية بطرق ووسائل شتى. والدول الأوروبية في نشأتها وتطورها الى أن وصلت الى حالة الاتحاد (الاتحاد الأوروبي) خير مثال رغم الفرق الشاسع بين التطور التاريخي للدولة الأوروبية وبين تشكل الدول القطرية العربية.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثاني المتعلق بدور العامل التاريخي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تشكل دولة العراق.

العراق قديما كان يعرف باسم بلاد الرافدين أو بلاد ما بين الرافدين دون تحديده جغرافيا لم يكن حال العراق مختلفا عن الأقطار العربية الأخرى تقريبا، فمن الناحية التاريخية لم يكن العراق تاريخيا حتى المرحلة التي سبقت تشكل الدولة بفترة قصيرة يعبر عن نزعة قومية عربية. فقبل سيطرة الدولة

العثمانية عليه كان قد خضع لحكم المماليك، ثم الصوفيين الى أن جاءت الدولة العثمانية وإدارته من خلال ثلاث ولايات الموصل وبغداد والبصرة. ولم يكن هناك أي ارتباط بين هذه الولايات بشكل فعلي. بمعنى انه لم يكن هناك ما يشير الى وجود معالم كيان وطني في العراق قبل تشكل دولة العراق الحديثة. وإذا تناولنا دور العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تشكل دولة العراق، نجد أن العراق كان يعرف بتنوعه الثقافي، بحيث يصعب الانسجام بين الثقافات شديدة التنوع على المستوى الجغرافي والطائفي والقومي خاصة في ظل عدم وجود كيان سياسي يعمل على صهر هذا التنوع.

وعلى صعيد التركيبة الاجتماعية يمتاز المجتمع العراقي بالتعددية، حيث يتكون من طوائف واثنيات متعددة إضافة الى الاختلاف الثقافي والاقتصادي وفقا للاختلاف الجغرافي ما بين ريف وبدو ومدن. ناهيك عن أن المجتمع العراقي يغلب عليه الطابع العشائري وما لهذا الطابع من اثر على الولاء للوطن. فهذا التنوع بكافة أشكاله لم يساعد على تبلور مجتمعي يحمل انتماء وطني واحد يساهم في بناء كيان سياسي. إلا أن اعتماد العثمانيين والانكليز لاحقا على شيوخ العشائر وكبار التجار ورجال الدين، وزعامات الطوائف، وما قدموا لهم من امتيازات مالية وجهوية أوجد تركيبة اجتماعية جديدة، ونتج عنها تركيبة اقتصادية جديدة غيرت في النمط الاجتماعي والاقتصادي مما تسبب بوجود فجوة اقتصادية واجتماعية بين الفئة المتنفذة والفئة المسحوقة وهي الشريحة الكبيرة في المجتمع العراقي مما ساهم في تعزيز مبدأ التمرد وضعف الانتماء العشائري وتخلخل في التركيبة الاجتماعية السائدة نتيجة الهجرات من الريف الى المدن. الأمر الذي ساعد في التكاتف والتوحد ضد من يعتقدون انه سبب ضيق حالهم.

وظهر دور العامل الاقتصادي في تشكل دولة العراق مع تطور الأحداث السياسية التي انعكست على حياة المجتمع، حيث أن طبيعة التنوع في المجتمع العراقي في المستويات الثقافية والاجتماعية دون وجود امتداد تاريخي يوحد المجتمع؛ أدى إلى وجود حياة اقتصادية مناطقية خاصة مرتبطة بالتركيبة الاجتماعية والجغرافية من ارض العراق. وكان لاعتماد العثمانيين ومن بعدهم الانكليز على احتواء شيوخ العشائر وكبار التجار في المدن وتمليكهم الأراضي دور في ظهور شرائح اجتماعية اقتصادية متباينة، الأمر الذي ساهم في السعي نحو التغيير للخلاص مما تعاني منه الشرائح المسحوقة، ومن ضمن ما تمثلت به أعمال تغيير الواقع الاحتجاجات والثورات على الاستعمار، وساهم أيضا في تشكل الأحزاب السياسية خصوصا الأحزاب اليسارية التي ضمت إعداداً كبيرة من الفقراء والمحرومين في منتصف العهد الملكي، وما ظهر لهم من أثر في عهد الجمهورية الأولى (حكم عبد الكريم قاسم). إضافة إلى بروز الشريحة المتوسطة وتخللها في وظائف الدولة الذي انبثق عنها قيادات قامت بالثورة ضد الحكم الملكي، وما تبعها من انقلابات سياسية.

أما دور العامل السياسي في تشكل واستقرار الدولة، حيث حكم العراق من قبل العثمانيين بشكل غير مباشر من خلال ولاة تم تعيينهم من قبل السلطان، وهؤلاء الولاة عملوا ضمن ولاياتهم مما ساهم في زيادة الفجوة والبعد بين الولايات ولكن في العهد الأخير من الحكم العثماني وفي ظل الإصلاحات، والتي أصبحت ولاية بغداد الإدارة المركزية لولايتي البصرة والموصل هذا الأمر ساهم في الاندماج من خلال العاملين الحكوميين، إضافة إلى ما طرأ من تغير في السياسة العثمانية وبالتحديد بعد ظهور الحركات الداعية للتتريك وما نتج عنها من ثورات في العالم العربي الخاضع للحكم العثماني أوجد حسا قوميا لدى الضباط والعسكريين العراقيين في الجيش العثماني. لذلك ظهرت الأحزاب في بدايات القرن العشرين قبل الحرب العالمية الأولى، حيث تطورت في مطالبها من المساواة والإصلاح، إلى الدعوة إلى الوطنية من خلال ضرورة وجود حاكم عراقي يتكلم اللغة العربية الى ضرورة قيام دولة عربية تعمل من اجل الوحدة العربية. وكان لدخول الاستعمار البريطاني العراق وتطبيق الانتداب ومن ثم تطورت الإحداث الى الاتفاق على قيام الدولة على مراحل بدءا بتنصيب فيصل ملكا، إلى الاعتراف بالعراق في عصبة الأمم 1933. وما تخلل فترة الحكم الملكي من عدم استقرار في الحكومات، وظهور القوميين والأحزاب اليسارية بما فيها الحزب الشيوعي الذي اخذ يمتد بشكل كبير في صفوف العراقيين ساهمت في تطور الحياة السياسية والتغيير في نمط الحكم الذي وصل الى ثورة 14 تموز 1958 فترة العهد الجمهوري وما تبعها من أحداث سياسية، نتج عنها انقلابات سياسية أثرت في تطور الدولة الى أن وصل الأمر الى حالة العراق الحالية.

والخص إجابتي على التساؤل بأنه على الرغم من ضعف التأثير التاريخي والثقافي، والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العهد الأخير من الحكم العثماني والمراحل الأولى من الحكم الاستعماري إلا أن الأحداث المتتالية والمؤثرات الداخلية والخارجية بعد خروج العراق من قفص الولايات الثلاث المغلقة نوعا ما، اثر في العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واستحضر الإرث التاريخي القديم نوعا ما والإرث الإسلامي لدى المسلمين في العراق وكل هذه العوامل ساهمت في التأثير على العامل السياسي، الأمر الذي ساهم في التسريع في تشكيل الدولة، إلا أن لا الجمهوري وما تبعه من عدم استقرار سياسي في الدولة.

وما يتعلق بدور الاستعمار في تحديد حدود الدولة العراقية. فقد ثبت من خلال الدراسة أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في ترسيم حدود الدولة العراقية حيث وحد الولايات الثلاث في دولة واحدة، وقام بدعم تبعية الموصل للعراق من خلال لجنة التحقيق التابعة لعصبة الأمم، وساهم في ترسيم الحدود الجنوبية مع الكويت والسعودية من خلال التدخل المباشر، وحث الأطراف على حل الخلافات. ولم يوف بالوعود التي قطعها للأكراد والأشوريين بتحقيق انفصالهم عن العراق. إلا انه كرس فصل الكويت عن العراق من خلال الاتصال بشيوخ آل صباح والتنسيق معهم قبل احتلال العراق، وبعد

الاحتلال تعامل مع الكويت بشكل منفصل عن العراق علما أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة. وعندما حاول عبد الكريم قاسم السيطرة على الكويت عام 1961 وقفت بريطانيا معارضة وبشدة ورفعت شكوى لمجلس الأمن، وحشدت جيشها على الحدود العراقية. ومما لاشك فيه أن بريطانيا ساهمت في تشكيل الدولة العراقية ودعمت الاعتراف بها عضوا في عصبة الأمم. بعد أن ضمنت المعاهدة التي تمنحها تحقيق مصالحها. وساهمت في ترسيم الحدود مع الكويت والسعودية لما في ذلك مصلحة لها، كونها منتدبة من قبل عصبة الأمم المتحدة لإدارة العراق وتسعى لتحقيق مصالحها بأقل الخسائر.

أما عن دور الثورات الوطنية العراقية ضد الاستعمار في تكريس مفهوم الدولة القطرية لدى المجتمع العراقي في حينها. لم تكن الثورات قبل عام 1920 تعبر عن موقف وطني يشمل العراق ككل، وإنما أخذت الطابع المحلي والمناطق فكانت الثورة في منطقة كربلاء مثلا تنحصر في كربلاء نفسها، وان شبت عدة ثورات في مناطق مختلفة، لم يكن بينها أي تنسيق أو مطالب موحدة سواء على مستوى المناطق أو العشائر. إلا أن الإجراءات الاستعمارية التعسفية وانتشار الفقر وانكشاف المخطط الاستعماري بعد الثورة البلشفية، وما قام به رجال الدين، وبشكل فاعل رجال الدين الشيعة أدى الى قيام ثورة العشرين التي شملت اغلب مناطق العراق ضد الاستعمار البريطاني، حيث أصدرت الفتاوى التي تحرم التعامل مع الاستعمار، واخذ زعماء الثورة يطالبون باستقلال العراق وخروج الاستعمار الأجنبي منه؛ الأمر الذي اجبر بريطانيا على تغيير سياستها والسعي نحو منح العراق استقلاله ضمن معاهدة تمنح الاستعمار تحقيق مصالحه وتمنح العراقيين دولة، وتستجيب للمتطلبات الدولية في تلك الفترة. وان الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية على بنود المعاهدة عجلت في تشكيل الدولة خوفا من تطور الأحداث التي تحول بين بريطانيا وتحقيق أهدافها. ومن جانب آخر كان لانقلاب عام 1941 في العهد الملكي والذي اخذ طابعا قوميا دور في تطور الحس القومي، رغم أن التدخل البريطاني الذي أعاد الاحتلال مرة ثانية ومن ثم إعادة الوصي عبد الإله للحكم ومن ثم الإشراف على إدارة البلاد من خلال خبراء في مجالاتهم أحبط محاولات المد القومي في تلك الفترة إلا انه أيقظ الحس القومي الذي تبلور بشكل فعلي في ثورة 14 تموز 1958 وما حملته من مبادئ تعبر عن الانتماء القومي وضرورة العمل على الوحدة العربية بين الدول العربية ومساعدة الشعوب العربية غير المحررة في التحرر.

وان التطور السياسي في العراق بشكل خاص وفي الدول العربية بشكل عام في الخمسينيات والستينيات ساهم في بروز الحس القومي على مستوى شعبي حيث ظهرت الأحزاب القومية بشكل قوي، والتي تنادي بالوحدة الوطنية، حيث أثرت ثورة الضباط الأحرار في مصر على شعوب العالم العربي وأحيت فيهم الحس القومي بشكل كبير. إلا أن الثورة المصرية لم تحقق الوحدة بشكل عملي خارج مصر حتى في الوحدة المصرية السورية لأسباب عدة.

وكان حزب البعث في كل من سوريا والعراق قد استلم السلطة في أواخر الستينيات، ولم تتحقق الوحدة رغم شيوع ثقافتها لدى الشعوب.

وما كان من النظام العراقي الحاكم من سياسة على المستوى الداخلي والخارجي إلا أن أوصل العراق الى عراق عام 2003، عراق اللادولة. ومن المجتمع العراقي الى المجتمعات العراقية. وأن العراق عام 1922 يشبه عراق ما بعد عام 2003 من خلال دور الدولة المحتلة في رسم السياسة الداخلية للدولة، وبناء مؤسساتها كما يريد المحتل أن تكون. والفارق ما بين المرحلتين أن المرحلة الأولى كان الجهد ينصب نحو تشكيل دولة للعراق بولاياته الثلاث، أما المرحلة الثانية فالجهد ينصب نحو تقسيم الدولة الى دويلات ؛ والسبب في ذلك أن أنظمة الحكم المتتالية في دولة العراق لم تعمل على تحقيق مفهوم المواطنة لدى الشعب العراقي بمختلف أطيافه واثنياته، بحيث تنصهر الهويات الجزئية في بوتقة الهوية العامة. وبعد البحث في الحياة العراقية بكل مستوياتها قبل تشكل دولة العراق، وتتبع المراحل التي مرت بها الدولة حتى هذا اليوم يرى الباحث بأن دولة العراق القطرية هي بمثابة وحدة وليست تجزئة إذا ما تمت على أساس نظام حكم يضمن وحدة الارض وحرية الشعب ووحدته، ويسود في هذا النظام مفهوم المواطنة على كل الانتماءات والولاءات الحزبية والطائفية والاثنية والعشائرية.

وقام الباحث بربط الاطار النظري المتعلق بنظريات نشوء الدولة وتطورها بتشكل الدولة القطرية العربية، حيث يرى الباحث أن نظريات نشوء الدولة ونشأتها وتطورها من خلال مرورها في مرحلتي الاقطاع والملكية، ومن ثم وصولها الى الدول العصرية الحديثة القائمة على الفصل بين السلطات الثلاث، والمعتمدة نظام حكم يستند الى أن الشعب مصدر السلطات، وسيادة القانون وضمان استمرارية الحرية والديمقراطية. مختلفاً كلياً عن ما جرى في تشكل الدولة القطرية العربية، حيث لم تنطبق عليها أية نظرية من نظريات نشوء الدولة، سواءاً نظرية الحق الإلهي، أو نظرية الأساس المدني، ولم يكن لهذه الدولة امتداد تاريخي وفق نظريات نشوء الدولة، ودون أن يأتي تشكلها وفق تطور تاريخي. كما حدث في تطور الدولة في أوروبا مثلاً. ويرى الباحث ايضاً أن من أقوى أسباب صمود الدولة القطرية وعدم تحقيق الوحدة العربية هو تشكل الدولة القطرية دون أي امتداد تاريخي أو تطور مجتمعي طبيعي ارتقى في نظام حكمه الى ما يتلائم مع مكونات الدولة الحديثة. رغم أن المجتمع العربي من المحيط الى الخليج يمتاز بسمات متجانسة كثيرة تميزه عن مجتمعات العالم. وأهمها عاملا اللغة والدين وساهم عدم وجود نظام حكم حديث قائم على الفصل بين السلطات، وعدم سيادة القانون، بعدم شعور المواطن بالأمان على نفسه وملكه وحريته الأمر الذي يجعله يتجه نحو الثقافة الرجعية المتوارثة، ثقافة الولاء للعشيرة، والطائفة، والاثنية. بحيث يتولد عنها تكريس للطائفية على حساب الوطنية، الأمر الذي لن يحقق المواطنة. ولن تكون هناك دولة قطرية عربية قوية بمفهوم القوى الشاملة بعواملها: المجتمع والثقافة والاقتصاد والعسكر وعلاقتها الطردية مع الإرادة. ويخلص الباحث الى ان الدولة القطرية

العربية في ظل عدم امتدادها التاريخي وعدم تطورها الطبيعي تشكل كياناً سياسياً هجيناً، بحيث أنها لم تصل الى مرحلة تكون دولة المجتمع المدني، أي دولة المؤسسات المستندة الى سيادة القانون.

وإذا كان الاستعمار قد ساهم في تشكل الدولة القطرية سواء كانت مساهمته وحدة أم تجزئة، فان ضعف الدولة القطرية وعدم ارتقائها الى مصاف الدول الحديثة يعود الى أسباب داخلية، ليس لتاريخ الاستعمار فيها تأثير. باستثناء فلسطين التي لم تصبح دولة حتى الآن. ونموذج العراق خير شاهد على ذلك.

المراجع

الكتب

1. إبراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق – هموم الأقليات في المجتمع العربي.

2. إبراهيم سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

3. إبراهيم فرهاد، الطائفية والسياسة في العالم العربي ، نموذج الشيعة في العراق، ط1، ترجمه عن الألمانية، مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة. مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.

4. أبو زيد محمد الهادي عفيفي، الشيعة والسنة والأكراد (العراق نموذجا)، ط1، هلا للنشر والتوزيع القاهرة، 2008.

5. أديب كمال، زلزال في ارض الشقاق العراقي 1915-2015، دار الفارابي، بيروت، 2003

6. أطلس محمد اسعد، تاريخ الأمة العربية، عصر الانبعاث، دار الأندلس، بيروت، 1963

7. الأنصاري محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

8. براودي جوزيف، العراق الجديد، ترجمة: نمر عباس مظفر، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع الأردن ـ عمان، 2004.

9. برجاوي سعيد احمد، الإمبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري، بيروت الأهلية للنشر والتوزيع، 1993

10. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985.

11. برودل فرنان، ترجمة مصطفى ماهر، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، الجزء الثاني، ط1. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة، 1993.

12. البزار عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2، دار البراق، لندن، 1997.

13. تريب تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينب جابر إدريس، ط1، الدار العربية للعلوم 2006.

14. التكريتي عبد المجيد كامل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 -1933، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية)، بغداد، 1991.

15. تلي شارلز، الدولة والقسر ورأس المال عبر التاريخ، ترجمة عصام الخفاجي، ط1، دار الفارابي لبنان ـ بيروت، 1993.

16. توما أميل، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة – الجزء الأول.ط1، منشورات صلاح الدين القدس، 1979.

17. الجاني ميثم، العراق ورهان المستقبل. ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2006.

18. الجميل سيار، بقايا وجذور، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 1996.

19. الجميل سيار، زعماء وأفندية : الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب – البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل نموذجا). ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، 1999.

20. الجوهري يسرى، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية القاهرة 1999.

21. الحسني عبد الرازق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1998.

22. حسو نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دون طبعة، مطبعة كندي بغداد 1984.

23. الحصري ساطع، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، مذكرات مصدرة بمقدمة عن تاريخ الدول الغربية حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2004.

24. الخطيب نعمان احمد، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، 1999.

25. الدجاني محمد و منذر، الحكم والإدارة، جامعة القدس، 2000.

26. الدرة محمود، الحرب العراقية البريطانية 1941. ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1969.

27. الدليمي حافظ علوان حماد، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ط1 دار وائل للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، 2001.

28. الدويكات قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، ط1، دار الشروق، رام ا 2003.

29. رزق يونان لبيب، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، 1919 – 1945، دراسة وثائقية، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

30. رشيد عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2002.

31. روسو جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم احمد، مهرجان القراءة للجميع 2000 مكتبة الأسرة القاهرة.

32. سلامة غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999.

33. سلطان قدوري زبير، القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ، ط1، دارالفرقد، دمشق 2005.

34. سلوغيت ماريون فاروق، سلوغيت بيتر، من الثورة الى الديكتاتورية، العراق منذ 1958 دون طبعة، منشورات الجمل، دون مكان نشر، 2003.

35. سنو عبد الرؤوف، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 – 1881بلاد الشام الحجاز – كردستان – البانيا، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

36. الشامي صلاح الدين علي، والصقار، د. فؤاد محمد. جغرافية الوطن العربي الكبير، ط4، دار المعارف، دون مكان نشر، 1985.

37. شتراير جوزيف، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

38. شفيق منير، التجزئة والدولة القطرية، قراءة استطلاعية. ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001.

39. شهوان أسامة، إرادة الدولة المفاهيم والتطور، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام ا 2001.

40. شيفر بويد، القومية – عرض وتحليل، ترجمة د. جعفر خصباك وعدنان الحميري، دار مكتبة الحياة، بيروت، نشر بالمشاركة مع مؤسسة فرانكين للطباعة والنشر، بغداد – نيويورك 1966.

41. طالب محمد سعيد، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، دار الشروق، عمان، 1999.

42. الطبيحي احمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

43. ظاظا حسن، العراق، دراسة في تاريخه السياسي 1908 -2005، ط1،دار الرؤية، دمشق 2007.

44. عبد القادر محمد سعد، مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في جمهورية العراق، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1997.

45. عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط1 دار الساقي، بيروت، 2006.

46. العجمي ظافر محمد، امن الخليج العربي تطوره وإشكالاته من منظور العلاقات الإقليمية والبديلة ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

47. العروي عبد ا ، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بدون مكان وسنة نشر وطبعة.

48. العزاوي جاسم كاظم،ثورة 14 تموز.أسرارها،أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم.

49. علي حسين فتحي، المياه وأروقة اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. ط1، مكتبة مدبولي القاهرة 1997.

50. عمر عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة الإسكندرية، دون سنة نشر.

51. غليون برهان، نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990.

52. قدوري زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ. ط1، دار الفرقد، دمشق 2005.

53. كوتلوف. ل. ن. ثورة العشرين، الوطنية التحررية في العراق، تعريب عبد الواحد كرم ط2 دار الفرابي، بيروت، 1975.

54. مجذوف محمد، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي. ط1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1980.

55. مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط2، مجمع اللغة العربية المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، بدون سنة نشر.

56. منيف عبد الرحمن، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي، الدار البيضاء 2003.

57. الموند جابرييل ايه، وجي. بنجهام باويل الابن، ترجمة هشام عبد ا . السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية. الأهلية للنشر والتوزيع.

58. ناجي جواد سعد، العراق والمسألة الكردية. دار الكلام، لندن، 1990.

59. هيتر ديرك، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة اصف ناصر، ومكرم خليل. ط1، دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطينين للترجمة، الكويت، 2007.

60. اليوتاني عبد الفتاح علي، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية، 14 تموز 1958 8 شباط 1963، ط1، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

الدوريات

1. إبراهيم سعد الدين، الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل، مجلة الوحدة. مجلة فكريـة ثقافيـة شهرية، المجلس القومي للثقافة العربية، عدد 48، 1988.
2. بطاطو حنا، النهج - التحليل الطبقي، العدد 61، 25 شتاء 2001.
3. البيطار نديم، التجزئة والالية القطرية، مجلة الوحدة، مجلة فكرية ثقافية شهرية، المجلس القومي للثقافة العربية، عدد 29، 1987.
4. سمارة عادل، أما زال احد يتحمل كابوس الدولة القطرية! هل يبرر الحرص علـى المواطنـة تبرير الدولة القطرية، كنعان، مجلة ثقافية، مركز إحياء التراث العربي، الطيبـة، العـدد 116 كانون ثاني 2004.
5. قنصوة ياسر، مفهوم الدولة الحديثة، الأصول الفلسفية، مجلة الديمقراطية، العدد 24، 2006.
6. مطر سليم،علي الوردي وبداوة المجتمع العراقي، مجلة عيون: العـدد 10 – السـنة الخامسـة المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
7. النجفي سالم توفيق، النمو والتغيير الهيكلي في الاقتصاد الزراعـي العراقـي 1960 -1990 مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، 1994.

شبكة الانترنت

العصبية والدولة عند ابن خلدون – البادية http://www.albdya.com/vb/showthread.php?t=743

الجباعي جاد كريم، الدولة الوطنية، النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ 31-3-2008
http://www.dcters.org/s3803.htm

عبد الحفيظ احمد ، اصل نشأة الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الاهرام
http://www.alrasidalarabi.com/MS19.htm

تركمان عبد ا ، مقدمات عن تشكل الدولة القومية الحديثة
http ://www.arraee.com/modules php?name=news&v file=article&sid=15350

تداول السلطة في الوطن العربي منذ ظهور الاسلام الى الدولة العثمانية الاحد، تشرين الثاني 2008
http://annwras2008.maktoobblog.com

المعرفة، تاريخ تونس http://www.marefa.org/index.php

ويكيبيديا، تاريخ المغرب http://ar.wikpedia.org

الإمبراطورية العثمانيةhttp://ar.wikipedia.org

صوال علي ، الاستراتيجية الفرنسية تجاه الوطن العربي www.sabanews.net/ar/news44108.htm

ابو غنيمة زياد " الحقيقة الدولية " محطات في مسيرة الوطن
http://www.factjo.com/newsletter printable.aspx?id=4098

الحروب خالد. تاريخ القومية العربية. الفضائية، قناة الجزيرة.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7971EFFb

http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewaticle.php?id=lectures-20060213-704

http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewrtiele.php?id=index-20080922-1493

عبد الخالق حسين ، الاحد 19 -10 – 2008
http://www.factinirag.com/ portal archive/news/save/217.htm

الحمداني حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث، من موقع:
http://www.hamid-alhamdany.com/side/al-kotob/tarikh-011chapter2.htm

http://www.alnakhlah waaljeeran.com /yasen-albakri-tawsef-karetat-altanawaa-aldeni.htm

http://www2.iragoftomorrow.org/civil_studies/61419.txt

http://www.hamid-alhamdany.com/side/al-kotob/tarikh-011chapter2.htm
الارزي عبد الكريم: مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام – الحلقة 22.
http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=3697

http://www.hamid- alhamdany.com/side/al_kotob/tarikh_01/chapter2.htm

الدلي عبد الغني. نظرة مقارنة في دستور العراق 1925 ودستور 2005. الحوار المتمدن – العدد 1379- 2005/11/15
info@iragstudies.org

abdulkhalig on 13 july,2006 http://www2.iragoftomorrow.org/civil_studies/61419.txt

خالد يونس خالد ، دساتير وقوانين الانظمة العراقية وافعالها، 20 اكتوبر 2004
http://www.elaph.com/Elaphwriter/2004/10/7028.htm?sectionarchive=Elaphwriter

العاني عبد الحق. الإرث الدستوري في العراق 22 مايس 2005
http://www.nigash.org/intern/getBin.php?id=185

http://www.amade.net/Beyan_Munteda_deep.php?newslanguage=munteda&newsid=5263.

بهزاد على ، الحوار المتمدن، العدد 758-2004/2/28
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15260

الشيعة والمرجعية في العراق http.//www.alkatib.co.uk/sh2.htm

كاظم مصطفى http://news.bbc.co.uk/hi/arabicnews/newsid3039000/3039339.stm

الداوودي عوني http://www.geocities.com/mykirkuk awny310320003.htm?200925

الحوار المتمدن. العدد 758- 2004/2/28http://www.ahewar.org/dedat/show.art.asp?aid=15260

تركمان العراق / الجبهة التركمانية.http://www.gneesan.com/docs/doc58.htm

http://www.gneesan.com

http://www.iragcp.org/members3/0050408zman.htm.

http://www.mogatel.com/openshare/behoth/Iragkwit/3/sec04.doc_cvt.htm

http://mousou3a.educdz.com/1/152800_0.htm

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news

http://www.aljazzeera.net/NR/exeres

http://www.ihec.ig/conrent/file/cpa_orders/cpa_14_ar.pdf

http://www.alwagt.com/art.php?aid=22165

http://www.idu.net/modules.php?

موقع البرلمان العراق http://www.iragijudicture.org
http://www.parliament.iq/Iraqi_Council_of_Representatives.php

www.sayyaraljamil.com

الدليمي ستار ، 1 مارس 2009
stardulaimy@yahoo.com

http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id

http://www.nigash.org/content.php?content TypelD=227&id=1786&lang

فهرس المحتويات